خمسون مسألَة وجواباتُها في فُنون مُتعدّدة (مسائل مُتفرّقة)

الكاظم الزّيدي

١- سلامَة القرآن .
٢- الإمام المهدي.
٣- شبه حول المَهدي
٤- السّياسة والدين
٥- حكم الرّد على الإمام المهدي .
٦- كيف سنعرف الإمام المهدي .
٧- القضاء والقدر
٨- مكانة أئمة الإمامية والزيدية .
٩- رؤية الفكر الزيدي في توحيد الأمة .
١٠- مفهوم الرافضة وسبب الرّفض .
١١- عائشة وموقف علي منها.
١٢- هل للعلماء دور في تعيين الإمام .
١٤- التقية .
١٥- المحتسب .

١٦- لقب الإمام في حق الصّادق (ع) .
١٧- الاتباع للعترة في زمن الغيبة .
١٨- الأئمة على رأس كل قرن .
١٩- تقاتل الأئمة .
٢٠ – الخميني زيدي أم جعفري.
٢١- نظرية ولاية الفقيه هل هي زيدية .
٢٢- لماذا لم تنتشر الزيدية .
٢٣- توحيد المختلفين حول الإمام المهدي .
٢٤- الإمامية في اليمن .
٢٥-حديث الافتراق
٢٦- العلامات التي تثبت المهدي .

٢٧- انقطاع الإمامة عند الزيدية
٢٨- الاصطفاء من ذرية الظالمين .
٩- إيتاء الله الملك ونزعه .
٣٠- متى ظهر مصطلح العصمة.
٣١- عصمة النبي وعصمة الوصي .
٣٢ – الإمامة في أمتنا أم في الأمم السابقة .
٣٣- شروط الإمامة الأربعةعشر اجتهادية أم منصوص عليها
٣٤- النص الخفي.
٣٥- صفات الدجال
٣٦- زواج المتعة.
٣٧- هل يوجد في المذهب الزيدي ما يجعله يقوم بالأمة.

٣٨- عدم لعن علي لمن تقدمه هل تقية
٣٩- هل علي أفضل من الأنبياء .
٤٠- علم الكلام .
٤١- المحكم والناسخ والمنسوخ
٤٢- عذاب القبر .
٤٣- سبب منع الإمام الحسن من الدفن عند جده.
٤٤- الفرق بين الزيدية ومتشيعة المعتزلة البغداديون
٤٥ – دليل العقل هل يخالف الكتاب.
٤٦- ما ثبت من العترة هل يخالف السنة .
٤٧- حديث النجوم.
٤٨- قرآت القرآن .
٤٩- آية الإدّخان .
٥٠-نواقض الإسلام

مَسائل مُتفرّقة

أجابَ عنها (الكَاظم الزّيدي)

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمدُ لله، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمُرسلين، سيّدنا محمّد النّبي الأمين، وعلى أهل بيته الطّيبين الطّاهرين، سُفن النّجاة، وعلامات الاهتداء، ورضوان الله على الصّحابة المتّقين، والتّابعين لهُم بخيرٍ وإحسانٍ إلى يوم الدّين .

وبعد :

فهذه أسئلَة وردَت خصّنا بها السّائلُ الكَريم بمجموعة طالب العِلم للدّراسات الإسلاميّة نفعَ الله بها، ولسنَا إلاّ نجتهدُ الحقّ مُعتمدِين العَقل والكتاب والسنّة وإجماع أئمّة العترَة سَادات بني الحسن والحُسين، والله نسألُ التّوفيق والإصابَة، وسنأتي بسؤالِ السّائل كَمَا هُو حسب صياغتِه، ومنها :

السّؤال الأوّل : ما هُو الدّليل على سلامَة القرآن من الزّيادة والنّقص :

هل يوجد دليل يقيني على سلامة القرآن الكريم من محاولات التلاعب والإنقاص؟ لأن النظر في تاريخ تدوين القرآن وتأخر خروجه ووجود المعارضين على طريقة جمعه تضع حول هذه القضية عشرين استفهاماً؟ هل يعقل أن تكون كل مرويات الشيعة والسنة في هذه القضية مختلقة، مع تجاوز الروايات حول هذه القضية العدد الذي يمكن التشكيك معه على اختلاق هذا الأمر، والعجيب أن يتسالم الفريقان على رواية هذه الروايات وإخراجها في أغلب المصنفات الحديثية بل وتصريح بعض الحفاظ بآراء تنص على وقوع تصحيفات من النساخ كأحمد بن حنبل، أنا لا أتكلم عن محاولة زيادة شيء ليس في القرآن فهذا محال؛ لأنه يسقط حجية القرآن، ولكن الإنقاص والحذف ووضع بعض الآيات في غير موضعها، نحتاج رداً شافياً من الإخوة السنة والشيعة في هذا الأمر، وهذه شبهة تعترض الكثير دونما إجابة مقنعة.

الجَواب :

الجواب من عدّة وجوه يترتّب بعضها على بَعض :

الوجه الأوّل : الآيَة المُحكمَة والقطعيّة في دَلالتها من الكِتاب تنصّ على أنّ كتاب الله تعالى محفوظٌ من التّحريف والتّبديل والتّغيير: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[□□□:□]، والحفظُ مُطلقٌ هُنا، وهُو حِفظَان: حفظٌ في آياتِه، وحفظٌ في فَهمِه، فالأوّل: حفظُ الآيَات من الزّيادة أو النّقصان فسنتكّلم عنه في الوَجه الثّاني . والحفظُ الثّاني: نشيرُ إليه سريعاً، وهُو بعد انقطاع النبوّة فبقي ذلك الفَهمُ باقياً غير قابلٍ لتحريفَات الأفهَام وهُو قولُ رسول الله ص: «إنّي تاركٌ فيكُم ما إن تمسكّتم به لن تضلّوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وعترتي أهل بَيتي، إنّ اللّطيف الخَبير نبّأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحَوض»، فالعترَة حَفَظَةُ الفَهم متى اختلفَت الأمّة، ومن بابٍ أولى فإنّهم حفظَة الآيَات متى اختلفَت الأمّة .

الوجه الثّاني : في العَقِيدَة المُحكمَة والتي أجمعَ عليها المُسلمون فإنّ ما حكاهُ الله تعالى في كتابِه سيكون، والله قد تعهّد بحفظِ كتابِه من التّحريف والتّبديل، ثمّ نحنُ وجدنَا روايات حديثيّة تشكّك النّاظرين في تاريخ تدوين القُرآن، وهل تمّ تحريفُه وإسقاطُ بعض آياتِه، فحصلَ بهذا مع تصريحَات بعض أعلام الفرقة السنية والإمامية لوثَة وشُبهَة في ذلك الحِفظ الإلهيّ للقُرآن، والحاصلُ أنّ قولَ الله تعالى أعلَى من تلك الأحاديث الصّحيحَة السّند التي قد تُناقضُ كتاب الله تعالى، فما بالُك -أخي البَاحث- بتصريحَات عُلماء الفرقتين السنيّة والإمامية فإنّها مردودَة إذا كان طريقُها إثبات زيادَة أو نُقصان في ألفَاظ القرآن الكَريم، فعندمَا تصلُ إلى هذا اليَقين وتعتبر هذه الأقوال كلّها مسودّات لا اعتمادَ عليها، عندهَا ستسأل نفسَك كيفَ أقطعُ على أنّ هذا القُرآن بهذا الرّسم وهذه الآيات هُو ذلك القُرآن الذي كان يتنزّل على سيّدنا محمّد ص ؟!.

الوَجه الثّالث : وفيه الجَواب عن سُؤالِ الوجه الثّاني، فإنّنا نقطعُ على أنّ هذا القُرآن

بهذا الرّسم وهذه الآيَات هُو ذلك القرآن الذي كان يتنزّل على سيّدنا محمّد ص، من عدّة أدلّة :

الدّليل الأوّل : أنّ هذا أمرٌ قد اختلفَت حولَه الرّوايات وأقوال علمَاء الفِرق، ثمّ هُم مع ذلك الاختلاف لم يُثبتوا من رسمِه وآياتِه إلاّ تلك الآيات المَعروفَة اليَوم ما بين دفتيه، فمن ادّعى زيادةً أو نُقصاناً، فإنّه لم يزِد أو ينقّص من رُسوم وكتابات هذه المصاحِف التي بين أيدينا، وإنّما خلافُه لا يَعدو المُصنّفات والمؤلّفات والتّعليقَات، وهذا دَليلٌ للباحِث على أنّ ما بين الدّفتين ممّا هُو مُشتهر مُتناولٌ بين أيدي المُسلمين هُو كتابُ الله تعالى الذي أُنزلَ على نبيّنا محمّد -صَلوات الله عليه وعلى آله-، وأنّ ذلكَ الحِفظ بهذا الرّسم مع وجود ذلك الاختلاف في التّصنيفات، هُو من لطفِ الله تعالى ووعدِه ببقائه، فما حكتهُ المصنّفات لا يعدو الكَلام غير المؤثّر؛ لأنّه لم يؤثّر على نُسخَة القُرآن الكَريم التي تواترَت بما عليه الآن مئات السنّين، وستبقَى ما شَاء الله أن تبقَى من السّنين إلى انقضَاء التّكليف، فهذا دَليل موجّه يكفي ويَشفي، إذ لو كانَت تلك الخلافات المزبورَة في مُنصّفات الفرقتين صحيحَة النّسبَة للكتاب العَزيز لكَانت من الكتاب العَزيز محفوظةً بحفظِ الكِتاب، فلّما لم تكن كذلك، حكمَنا بأنّها ليسَت منه، وذلك الرّسم تلك الآيات بين الدّفتين التي نتكلّم عنهَا لو كانَت من إجماع فرقةٍ أو طائفةٍ أو جماعةٍ من المُسلمين لسقطَ قولُنا، ولكنّ قول جميع الطّوائف، ولا عبرَة بالآحَاد في خلافِهم، فحفظُ الله للكتاب يطغَي على خلافِهم .

الدّليل الثّاني : شرّع لنا رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله-، وهُو الذي لا ينطقُ عن الهَوى، وما كلامُه إلاّ وحي الله تعالى، دستوراً يمنعُنا من الاختلاف، ويحلّ خلافَتنا متى وقعَت، فقال -صلوات الله عليه وعلى آله- ما مرّ معنا في الوجه الأوّل من حديث الثّقلين الصّحيح والمُتواتر، وكذلك حديث السّفينة : «مثل أهل بيتي فيكُم كمثل سفينة نوح من ركبهَا نجا ومن تخلّف عنها غرقَ وهوَى»، فلزمَ من ذلك أن يكونَ رسمُ الكتاب وآياتُه ثابتة من طريق العترَة وهي أوثق ما تطمئنّ به النّفوس وتُزيل عنها الرّيب والشّك، إلى جانب ما مرّ معَك من تواتُر نقلِه برسمِه وآياتِه، فمَا هُو طريقُ العترة أئمّة الزيدية سادات بني الحَسن والحُسين إلى القُرآن؟!.، والجواب: أنّ طريقَهم إلى ذلك إلى جانب إجماع الأمّة:

١ - إجماعُ العترَة وما تواترَ عنهُم من أنّ القرآن الكَريم الموجود بين الدّفتين، هُو كتـاب الله تعالى وكلامُه ووحيهُ وتنزيلُه لم تطله الزّيادَة ولا النّقصان ولا يجوزُ عليه ذلـك، وهـذا إجماعُ أوّل العترَة أمير المُؤمنين بعد رسول الله ص، وذلك هُو قولُ الحسـن والحُسـين، وعلي بن الحُسين، والحسن بن الحسَن، وزيد بـن الحسَـن، والبـاقر، وزيـد بـن عَـلي، وعبدالله بن الحسن المحَض، وغيرهِم من سادات العترَة إلى يوم النّاس هذا .

٢- قال الإمَام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بـن إبـراهِيم بـن إسـماعيل بـن إبراهِيم بن الحسَن بن الحسَـن بـن عـلي بـن أبي طالـب (٢٤٥-٢٩٨هـ) : «حَـدّثني أبي، عَن أبيه (القاسم الرّسي)، أنّه قال: «قَرأتُ مُصـحَفَ أمـير المُؤمنين عَـلي بـن أبي طالب -رضوان الله عليه- عِندَ عَجوز مُسنّة مِن وَلد الحسَن بن زيـد بـن الحسَـن بـن علي بن أبي طالـب، فوَجَدتُـه مَكتوبـاً أجـزاء بخطُـوط مُختلفـة، في أسـفل جُـزء منهـا مَكتوب: وكتبَ عَليّ بن أبي طَالـب، وفي أسـفَل آخَـر: وكَتـب عـمّار بـن يـاسر، وفي آخَر: وكتب المقدَاد، وفي آخَـر: وكتـب سَـلمَان الفَـارسيّ، وفي آخَـر: وكتـبَ أبـو ذرّ الغِفَاريّ، كأنّهم تَعاونوا على كِتابته. قـال جَـدّي القَاسـم بـن إبـراهيم -صـلوات الله عليه-: فقرَأته فإذا هُو هَذا القرآن الذي فِي أيدي النّاس حَرفًا حرفاً، لا يزيد حرفاً ولا ينقص حَرفاً، غير أنّ مكَـان ﴿**قَاتِلُواْ الَّـذِينَ يَلُـونكُم مِّـنَ الْكُفَّـارِ**﴾ [□□□□:□□□□:□□□]، ﴿**اقْتُلواْ الذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الكُفَّارِ**﴾، وقَرأت فِيه المُعوِّذَتين» (١).

٣- قال الإمَام القاسم بن إبراهيم الرّسي ؛ : «وقَد قَال قَومٌ مُبطلون، عُـمَاة لا يَعقلـون: أن قَد ذهب منه بعضُه فافتَرَوا الكَذب فيه وهم لا يَشعرون!، وقَالوا من الافتراء عـلى الله في ذلك بما لا يَدرون. فيا سبحان الله! أمَا يسمعون لقول الله: ﴿**إِنَّا نحن نَزَّلْنَا الـذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُوْنَ**﴾ [□□□□:□□]. وقَوله سبحانه: ﴿**بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيْدٌ فِيْ لَوْحٍ مَحْفُوْظٍ**﴾ [□□□□:□□□ □□]، وكتاب الله فهُو الذِّكر الحَكيم، والقُـرآن المُكـرّم العظـيم، فَمِـن أيـن يَدخُل عَليه مَع حِفظ الله له ضَيَاع؟، أو يصحّ في ذلك لَمن رَواه عن أحدٍ من الصّالحين

---

(١) مجموع كُتب ورسائل الإمَام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين.

سَمَاع، مَع مَا كَان لرسول الله ص مِنَ الأصحاب، وكانَ عَليه أكثرهم من المَعرفَة بالخطّ والكِتَاب، إنَّ هَذا مِن الافترَاء لَعجَبٌ عَجيب، لا يَقبَله مُهتدٍ مِنَ الخَلق ولا مُصيب . فَنعُوذ بالله مِنَ الجَهل والعمَى، ونسأله أن يَهبَ لنَا بكتابِه عِلمَاً، ويَجعَلَه لنَا في كلّ ظُلمَة مُظلِمَةٍ سِراجاً مُضيئاً، ومِن كل غُلَّةٍ مُعطِشَةٍ شفاءاً وريًّا»[1].

٤- قال الحافِظ محمّد بن منصور المُرادي : أخبرَني حَمزَة بن أحمَد بن عبد الله بن محمّد بن عُمر بن علي بن أبي طالب -صلى الله عليه- قَال: «قَرأتُ مُصحَف عَلي خَطَّه بِيَدِه فَهُو هَذا القُرآن الذي فِي أيدِي النّاس ليسَ فِيه زيادَة ولا نُقصَان»[2].

٥- قال الإمَام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين ؛ : «وَكيفَ يَذهبُ مِن القرآن قَليل أو كَثير وهُو حُجَج الوَاحد اللّطيف الخَبير، وفيه فَرائضُه عَلى الخَلق سُبحَانَه، فَقد حُفظ ومُنع مِن كل شَان مِن الشّان، فيَا ويل مَن قَال بنقصَان الفُرقان، أمَا سَمِع قَول الوَاحد الرّحمن: ﴿**بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ**﴾ [□□□□: □□ □ □□]، فأخبر أنّ القرآن عنده مَحفوظ له -جل جلاله-، وفيه مايقول: ﴿**وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لا يَأْتِيهِ البَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾ [□□□□: □□]، ويَقول سُبحانه: ﴿**إنا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [□□□: □]، فأخبرَ أنّه لما نَزل من الذكر حافظ. ولَم يلفظ بغير الحِفظ فيه لافظ إلا عمّ جَاهل، وعَن الرّشد والحق زائل، ولقول الله مُبطلٌ مُعاند، ولِما ذكر الله من حفظه له جَاحِد»[3].

٦- للإمَام زيد بن عَلي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٧٥-١٢٢هـ)، تفسيرُ (غريب القرآن)، وليس فيه حرفٌ خالفَ به على القرآن الذي عرفَته الأمّة، وهذا توثيقٌ آخَر من طريق العترَة الفاطميّة .

نعم! ولم يُؤثر من طريق الزيدية بما أصلُه الصحّة مَا يقدحُ في روايَة القُرآن، وإجماع سادات العترَة وقُرناء الكِتاب هُو أنّ كتاب الله تعالى محفوظةٌ آياتُه وفَهمه، وأنّ مَن اختلطَ

---

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرّسي.

(٢) جامع علوم آل محمّد، مخطوط.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، ص ٤٦٣.

عليه الأمر من اختلاف المحُدّثين والمُصنّفين من فِرق المُسلمين، فلاختلافِهم حول أهل بيت نبيّهم، وتقديمهِم أنفسهِم على من فضّل الله تعالى من خلقِه، سنّة مَن قد مضَى- في التّفضيل والاصطفَاء حتّى قال بعضهُم بمقولَة سلفهِم ردّاً للتفضيل والاصطفَاء، ﴿**وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولواْ أَهَؤُلاء مَنَّ اللَّـهُ عَلَيْهِم مِّن بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّـهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ**﴾ [□□:□□□□□]، ولَو لم يكُن أمثال حديث الثّقلين والسّفينة والنّجوم وما تواتر في شأن وفضل العترة موجوداً ظاهراً شاهراً لكان لهُم العُذر في التخلّف عن ركبهِم، فلّما تخلّفوا عن رَكبهم اختلفُوا حول القرآن والسنّة، والله نسألُ أن يجمع أمر الأمّة على ما يُحبّ ويرضَى، والحمدلله .

السّؤال الثّاني : ما تعريفُ الزيدية للإمَام المهدي وما هُو دورُه :

ما تعريف الزيدية للإمام المهدي ودوره في زمنه عند الزيدية.. ومتى يكون زمنه؟!.

الجَواب :

أنّ الإمَام المَهدي عندَ الزيدية مسألةٌ أجمَعت عليها العترَة، وأنّ رسول الله ص وعدَ بولادَة وظُهور رجل في آخر الزّمان، في زمنِ انتشَار الفِتن والهرْج والمَرْج يقومُ ويَدعو فيستنقذُ الله به الأمّة، فيُحلّ العَدل مكان الظّلم، والغِنَى والكَفاف مكان الجَوع والفَقر، ولم يُحدّد رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- زمناً لخروجِه بل كانت الأخبَار بأنّه سيكونُ في آخر الزّمان، وهُو عندَ الزيدية من ذريّة فاطمَة الزّهراء ’، قال أبو خالدٍ الواسطيّ: سَألنا زيد بن علي إ عَن المهدي أكائنٌ هو؟ فقَال: نعَم، فقيل له: أمِنْ ولَدِ الحسنِ أم مِن ولَد الحُسين؟ فقال زيد ؛: « أما أنّهُ مِن ولَدِ فَاطمة -صلوات الله عليها-، وهو كائنٌ مِمَّن شَاءَ الله مِن وَلَدِ الحَسنِ، أمْ مِن وَلَدِ الحُسَين -صلوات الله عليهم-» [1]، وقَال الإمام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة ؛ لَمَّا تظاهرَت الروايات في هل هُو من أبناء الحسن أو الحسين: «وقد أجمَلَ كثيرٌ من الأئمة آ في هذا الباب، وذَكَروا أن المهدي مِن ولَد فَاطِمَة ’، ولَم يَعنوا بِمَا ورَاء ذَلك، وهَل هُوَ مِن ولَدِ الحسن أو من ولدِ الحسينآ؛ لأنَّ الكلَّ مَعدنُ الإمَامَة ومَحَلّ الرئاسة والزّعَامَة» [2]، فكانَ الإمام المَهدي ؛ من ولَد فاطمَة ممّن شَاء الله أن يكونَ من ذريّة الحسَن أو الحُسين كما جَاء عن أعلام العترَة ثقَل الله الأصغَر، وكمَا في الرّوايات المُتواترَة عن رسول الله ص أنّه من ولد فاطمَة بدون تَخصيص، وإن خصصّت بعض الرّوايات البَطن فيعترضُها إجماعُ العترَة ومواقفهم التاريخيّة وذلكَ عندَ خُروج الإمام محمّد بن عبدالله النّفس الزكيّة الحَسنيّ، وخُروج الإمام محمّد بن جَعفر الصّادق الحُسينيّ، فقد ظنّ بعض الأخيار من العترَة أنّهم مصاديقُ مهديّ آخر الزّمان فلم يمنعهُم انتسابُهم للحسَن أو الحُسين من ذلك التّقدير، ولو صحّ عندَهم أنّها في بطنٍ

---

(١) المُحيط بالإمامَة.

(٢) العِقد الثّمين: ٢٢٥.

مُخصصّ لما قدّروا كونَ المصاديق في البَطن الآخَر، واسمهُ كمَا جاء في الأخبَار ورواه الإمَام القاسم بن إبراهيم الرّسي ؛، كاسم الرّسول واسمُ أبيه كاسم أبي الرّسول ص، محمّد بن عَبدالله .

وأمّا دورُه عند الخُروج، فسيكونُ الدّعوة على مِنهاج آبَائه وأسلافِه، عليّ والحسن، والحسين، وزَيد، والنّفس الزكيّة، والنّفس الرضيّة، والحُسين الفخّي، والهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين، والنّاصر الأطروش الحسَن بن عَلي، وغيرهم من أعلام العترَة، إلى إحياء الكِتاب والسنّة، والانتصَار للمظلومين، وإحلال العَدل بين النّاس، فتجتمعُ عليه الأمّة، ويُيسّر الله من التّوفيق وأسبَاب النّصر ما يجعلُه يظهرُ على أعدائه بما لم تستقِم الأمور لدَعوي علويّ فاطميّ قبلَه، ونُشير إلى أنّ الإيمَان بالإمَام المَهدي عند الزيدية لا يَعني الخُنوع والانتظَار لذلك المُخلّص المُجدّد، ويُترجمُ ذلكَ الإمام زيد بن عَلي ؛: «المهدي حقٌّ، وهو كائن منَّا أهل البيت، ولَن تُدركُوه وذَلكَ يَكونُ عِندَ انقطاعٍ مِنَ الزمَن، فلا تنكلوا عَن الجِهَاد مَعَ الدَّاعِي منَّا إلى كِتَابِ الله وسُنّةِ رسَولِه القَائم بذلك المَوثوق به، إمِامٌ لَكُم وحُجَّةٌ عَليكُم فَاتبعوهُ تَهتَدوا» [1].

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ....

---

(١) الأمالي الخميسيّة.

السّؤال الثّالث : عَن الإمَام المهدي وبعض الشّبه التي قد تعترِض الباحث :

ما عقيدة المهدوية عند الزيدية حتى يتم التفريق بينها وبين الإمامية في هذا الموضوع وخاصة بأنه يتم الاستدلال على أقوال الزيدية وكأنها حجج عليها، مع أن الموضوع ليس حجة على الزيدية بل الزيدية تثبت قضية المهدي لكن ليس مهدوية محمد بن الحسن العسكري؟؟

الجَواب :

يكونُ بتفقّه عدّة أمور تخصّ نظريّة إخوتنا من الإمامية للإمام المَهدي، فهُم يعتبرونَه إماماً حيّاً موجوداً مولوداً من اثني عشر قرناً تقريباً، ويربطونَ ذلكَ بغياب عيسى والخضر -صلوات الله عليهِما-، ويربطُون ذلكَ بمعقوليّة الاتّباع مع الغِياب كما نتّبع اليَوم نبيّنا محمّداً -صَلوات الله عليه وعلى آله وسلّم- وهُو ميّتٌ غير حاضِر، ونؤصّل الجَواب والتّفريق بين إيراد وإقرَار وإيمان الزيدية بالإمَام المَهدي، وإقرار الإمامية وإيمانها بالإمَام المَهدي بالآتي، علّماً أنّ السّؤال انقسَم إلى خمسَة أسئلَة ضمنيّة هذه إجابَة السّؤال الضّمني الأوّل منهَا :

أوّلاً : هُم ادّعوا مهدويّة محمّد بن الحسَن العسكريّ، وليسَ معَهم دَليل ولا مُستنَد شرعيّ على ادّعائهِم مهدويّته إلاّ النص الاثني عشريّ، والنّص الاثنا عشريّ لم يصحّ بما دليلُه القَطع والتّواتر، بل إنّ سلف الإمامية كانُوا يجهلونَ هذا النّص بالأسمَاء والأعدَاد، أصحاب الصّادق والكاظِم والرّضا -صلوات الله عليهِم-، إذاً نحنُ لم نُؤمن بالمَهدي حسب النظريّة الجعفرية من أساسِه؛ لأنّه لم يثبُت النّص وتخصيصه بذلك، والدّعوى بلا دَليل لا يُلتفَت إليهَا .

ثانياً : الغيبَة الطّويلَة عندَ الزيدية لا تَخلو أن تكون من شخصيّة عاديّة أو شخصيّة لها وزنُها وثقلُها ولكن ليسَ لها حجيّة على الأمّة مثل الخِضر وغيابه وعيسى وغيابه فإنّهما ليسَا حجّة على أمّة سيّدنا محمّد ص، بمعنَى أنّ شرع الله -الإسلام- قائمٌ بدون عيسى النّبي، وشرعُ الله -الإسلام- قائمٌ بدون الخضر، فهما ليسا بحجّة على أمّة محمّد ص، إذاً إن غابا

فلن يُؤثّر غيابهما على الأمّة في شيء، ولكن غيبة الإمام المَهدي بن الحسَن العسكريّ تؤثّر على الأمّة؛ لأنّه حجّة على الأمّة وشاهدٌ عليهم وواجبٌ على المُسلمين الامتثال لوصيّة رسول الله ص عندَما قال : «إنّي تاركٌ فيكُم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وعترتي»، فوجبَ على المُسلمين أن يتمسكّوا بالعترَة للنجّاة من الضّلال، وغيبَة المَهدي عن الأمّة تجعل الأمّة غير قادرين على تنفيذ وصيّة رسول الله -صلوات الله عليه وعَلى آله- لغياب العترَة -الإمام المَهدي-، فأينَ العترَة اليَوم ومن سنة (٢٦٠هـ)، غائبَة !!، بمَن نتمسّك، وكيفَ سيشهَد علينَا المَهدي وهُو لم يُبلّغ فينَا، ولم يقُم علينَا بحجّة، بل حتّى كتب الإمامية تشهَد بنفي عقيَدة الغيبَة في حقّ الإمام الذي تتمسّك به الأمّة، روى الشيخ المفيد، عن الإمام الصادق ؛ : « مَن مَاتَ وَلَيسَ عَليهِ إمِامٌ حَيٌّ ظَاهِرٌ! مَاتَ مِيتَةً جَاهِليّة، قِيلَ : إمِامٌ حَي ؟ قَال : إمِامٌ حَيٌّ، إمِامٌ حَيّ» [1]، وروى الصفّار، عن يعقوب السراج قال : قُلتُ لأبي عبدالله : تَخلُو الأرضُ مِن عَالِمٍ مِنكُم حَيٍّ ظَاهِر! تَفزَعُ إليهِ النَّاس فِي حَلالِهِم وحَرَامِهِم ؟ فَقَال : «لا، إذاً لا يُعبَدُ الله يَا أبَا يوسف»، فكلّهم يربطُ الحجّية وحاجَة الأمّة وإقامَة الشّهادة والحجّة بالظّهور، فكيف يُريدُ منّا المُخالف أن نُؤمن بحجيّة الإمام المَهدي وتمسّكنا به وهو غائب عنّا، غيابُه يؤثّر علينا في عقيدتنا؛ لأنّه المُقارن للقُرآن في هذه الأمّة، ولكن غياب عيسى والخضر -صلوات الله عليهما- لا يؤثّر علينَا؛ لأنّنا لم نُؤمر إلاّ بالإيمان بهما جُملةً بدون اتّباع خاصّ كما أُمرنَا باتّباع العترَة والتمسّك بها والرّكوب في سفينتهَا، ففرقٌ بين الغيابَين، غياب الحجّة وغياب غير الحجّة، تأمّل رواية المفيد والصّفار : «وعن الصادق ؛ أنّه قال : « إنَّ الله لا يَدعُ الأرضَ إلَّا وفِيهَا عَالِمٌ يَعلَمُ الزّيادَة والنّقصَان، فَإذِا زَادَ المؤمنونَ شَيئاً رَدَّهُم، وإذَا نَقّصُوا أكْمَلَهُ لَهُم، فقَالَ: خُذُوهُ كَامِلاً، ولَولا ذَلِكَ لالتَبَسَ عَلى المؤمنينَ أمْرُهُم، ولَمْ يُفَرَّقْ بَينَ الحقِّ والبَاطِل» .

وقولُكم: قد مات النّبي ونحن نؤمنُ به ولا نرَاه، فذلكَ لأنّه واجبٌ التسّليم به ص كعقيدَة أصيلَة مُتواترة لها دَليلها الشّرعي الذي أجمَعت عليه الأمّة، والنّص على الاثني عشر ليس قوّة دليله كقوّة دليلِ اتّباع نبيّنا ص، ولا مُقارنَة أصلاً بين هذا وذَاك، ثمّ الرّسول ص ماتَ وقد أوصانا باتّباع الكتاب والعترَة، فوجبَ علينا أن نتبع وصيّته، فوجدنا كتاباً ولم نجِد عترَة لأنّها غائبَة غياباً طويلاً جدّاً مئات السنين، فهل كذبَ رسول

---

(١) الاختصاص: ٢٦٩.

الله ص وحاشَاه عندما أمرنَا بالتمسّك بعترَة غير موجودة، أم أنّ عقيدَة الإمامية وتأصيلها لذلك الغياب في حقّ المهدي خاطئ؛ لأنّها بنَت تلك الغيبَة والمهدوية لعين ذلكَ الشّخص بناءً على أصل فاسدٍ باطل، وهُو النّص الاثنا عشري الذي لم يصحّ، وانفردَت بروايته الإمامية بالاسم والعَدد، ولو كان صحيحاً هذا الخبر لكان ممّا تعمّ به البَلوى وسينتشرُ بحفظِ الله تعالى له لأهمّيته وحجّيته كما انتشرَ خبرُ الثّقلين والغَدير، وهُو -النصّ الاثني عشريّ-أهمّ من حديث الغدير والثّقلين؛ لأنّه يشملهما وهُما لا يشملانِه .

ثالثاً : الإمَام المَهدي عل شرط الزيدية حجّيته ستكون مع بدء دعوته في آخر الزّمان، ولكن الإمَام المَهدي على شرطِ الإمامية حجّيته قد بدأت من سنة ٢٥٠ هـ تقريباً إلى آخر الزّمان، وواجبُ على الأمّة التمسّك به والإيمانُ به، ونحنُ لم نرَ منه حجّة ولا قياماً بدعوَة بل إنّ أصحابه الإمامية مُختلفون في أصول دينهِم لا يُصحّح لهُم ما بين إخباريّة وغيرهَا، وما بين قائلَة بتحريف القرآن وغير قائلَة، وما بين مُضعّفة لأحاديث لها ثقلها في الدّين وما بين مصححة لأحاديث أخرَى بناء على اجتهاداتهم، ونحن لم نُؤمَر إلاّ باتّباع العترَة من قولِ رسول الله ص لا فقهاء الإمامية ومراجعهم، إذاً ففي هذا جوابٌ على قولِكم لو قال الجعافرة: إنَّ الامام المهدي هو الآن غائب، لكن في الأخير سيظهر ويدعو إلى نفسه مهما طالت غيبته، فالفرق أنّ حجيّة المهدي الإمامي قد وجبَت ووجبَ الإيمان به والإنضواء تحت لوائه، وحجيّة المهدي حسب النظريّة الزيدية لم تبدأ، وستبدأ مع بداية دَعوته وإقامَته الحجّة الفعليّة على الأمّة، كما أنّ رسول الله ص لم تبدأ حجيّته على الأمّة إلاّ بعد أن بعثَه الله تعالى للأمّة، ولكن في وقت بشارَة الإنجيل به وقبل أن يبعثَه الله، فإنّه ليس بحجّة على الأمّة ولا تجبُ طاعتُه .

يتبَع، إجابَة السّؤال الضّمني الثّاني، وهُو معنَى قول رسول الله ص:

«ستأتي من بعدي فتن متشابهة كقطع الليل ...إلخ».

والجَواب على السّؤال الضّمني الثّاني :

- قال رسول الله ص: «ستأتي من بعدي فتن متشابهة كقطع الليل المظلم، فيظن المؤمنون أنهم هالكون فيها، ثم يكشفها الله عنهم بنا أهل البيت، برجل من ولدي

خامل الذكر، لا أقول: خاملاً في حسبه ودينه وعلمه ولكن لصغر سنه وغيبته عن أهله واكتتامه في عصره على منهاجي ومنهاج المسيح في السياحة والدعوة والعبادة».

الجَواب :

أنّ هذا ممّا رواه الإمَام الحُسين بن القاسم العيَاني -صَلوات الله عليه-، وقد التبسَ وجهه على بعض البَاحثين، فظنّوا أنّه يؤصّل لعقيدَة الغيبَة الإمامية، ويُصدق اعتقادَهم، والحقّ أنّ ذلكَ ليسَ كذلك، وله تأويلٌ غير ما ذهبُوا إليه، ويَكفي أن يكون القُرآن يتضمّن المُتشابَه والمُحكَم، وهذه الرّواية فتعودُ إلى أصلَها، فنقول من جواب كنّا حررّناه سابقاً :

تأويُل هذا الأثر عندَ أهل الشأن، أنّهُ ستأتي على الناس فِتنٌ كقطع الليل المُظلم، فيختلطُ الصالح بالطّالح، وينغمرُ الحقّ ولا يكادُ يظهر[1]، ثمّ يكشفُ الله هذا البلاء برجلٍ من أهل البيت آ من أبناء الحسن أو الحسين إ، خامِل الذّكر، أي أنّه قَد يُولَدُ في بيئةٍ ليسَ لهُ ذكرٌ فيها، ولا يُعرَفُ بأنهُ المهدي المُبشّرُ به، هذا في حالِ الصبا وعدمِ ظهورِ العلامات عليه، وليسَ خمولاً في نسبه بل هُو ممّن يُعرفُ عنه ولادَة الرّسول ص، ونسبهُ إلى حيدرة الكرّار شاهرٌ معروف، وليسَ خمولاً في الدّين والحِلم، إذ أنَّ علامتهما ظاهرةٌ عليه، يُشارُ بها عليه، بلَ هُو خُمولٌ في عدَم مَعرِفة أحدٍ له عندَ ولادته وبداية نشأته .

أولاً : خمولٌ بسبب صِغَرِ سنّه، فلا يكادُ أحدٌ يظنُّ أنّ هذا هُو المهدي المُبشّر به على لسان الرسول ص .

ثانياً : خمولٌ بسبب اكتتامه في عصرِه،فلا يكادُ يختلطُ بالنّاس، ولا يكادُ يكونُ له ذِكرٌ بينهُم، مُنعزلٌ عنهُم، ولا يُشترطُ في الانعزال والاكتتام عدم رؤية النّاس له وعدم التحدّث معهم، فإنّ عيسى بن زيد بن علي ؛ اكتتمَ عن جماعةٍ ومكثَ عند جماعَة، ولكن الاكتتام من المهدي ؛ هُو الانطواء وعدمُ الإكثارِ من المُخالطة للنّاس، وبهذا يتحقق فيه

---

(١) وفي هذا إشارَة إلى إبطالِ قولِ مَن استدلَّ بأنّ روايات الاثني عشر خليفة من طرق أهل السنة، والذي يبقى الدين بهم عزيزاً منيعاً، تدلُّ على عقيدة الإمامية في الأئمة، إذ أنَّ الفتن المُظلمَة، والجور والفساد، ينتشرُ والمهدي حيٌّ غائب، على رأي الإمامية، فلا يكون الدّين عزيزاً ولا منيعاً حينها .

الخمول .

ثالثاً: خمولٌ بسبب غيبته عن أهله، إذ أنّهُ يرحلُ عن أهلـه، فيتنقّـل بـين البُلـدان، عـلى خمولٍ في شخصِه من عدمِ معرفة أهل تلك البلدان بهذا الجائـلِ بيـنهم، وبـينَ ظهـرانيهِم، ويُعاودُ التنقّل تلوَ التنقّل مُحمّلاً بالعزم على الإصلاح، وإبادَة الجورِ والظُلم عن أمـة جـده ص، ولإقامَة الحُجّة بالدّعوة إلى الله، كما فعلَ الرسول ص عند هجرتهِ إلى الطائف ويثرب طلباً منه لعائنٍ يُعينه على هذا الدّين، وكذلك المسيح عيسـى ؛، عـلى اخـتلافٍ في الشـهرة والخمول فيما بينَهم وبينَ المهدي ؛، فيصرُّ ؛ على إتمام الحُجّة بنشر الدّين، وتعليمِ مَـن يَمُـرُّ بهم حلالَ دينهِم وحرامِه، ومَثلهُ في هذا مَثَلُ إمام اليمن الهادي إلى الحق ؛، عنـدما تغـرّب وتغيّبَ عن أهله ووطنهِ وأبناء عمومته في المدينة المنورة وانتقـلَ إلى الـيمن، وقـالَ : «والله لَئن لَم يستوِ لي في اليمن أمرٌ لا رَجعتُ إلى أهلي، أو أَضربَ الشّرقَ والغَرب، حتَّى أُقـيمَ لله حُجّتَه»، فيعمَل المهدي قدرَ المُستطاع، على نشر العلومِ في البلـدان، وبهـذا يَعـرفُ النّـاسُ فضلَه، ويستقطبُ الأنظارَ نحوَه، ويَكثرُ مُحبوه وناصروه، من بلدٍ إلى بلد، حتّى يجتمعَ على فضلهِ ما شاء الله أن يَجتَمِع، وبهذا يكونُ قَد مهَّدَ لـدعوةِ حـقٍّ تقـوم، وهـذا هُـو المقصـود بتأييم العُرس، وتخلـيص الـنّفس في الحـديث، فيقـومُ مُعلنـاً الإمامـة في الـدّين، فيطلـبُ البيعات مِنَ المُسلمين المُتقين، فيُناهِضهُ أهل تلك البلـدان، ورجـالُ الـدّين، ويكـونُ أولُّ مُناصريه هُم أهل اليمن السعيد، أهل الحكمـة والإيـمان، مَـن قـال فـيهم رسـول الله ص «الإيمان يمانٍ، والحِكمة يمانية »، وهذه والله العليّ العظيم، صفةُ أئمة الزيدية، التي يدَّعونها في أئمتهم، ولا تنبطقُ عـلى مَـن سـواهُم، ولا أدل عليهـا مـن انتشـارِ أئمـتهم في البلـدان والأمصار، بنفس الأهداف التي سيحملهُا المهدي محمد بن عبدالله ؛ في دعوته الجامعة إلى الله، انظُر زيد بن عليٍّ ؛ في الكوفة، والنفس الزكيّـة ؛ في الحجـاز، ويحيـى بـن عبـدالله ؛ في الدّيلَم، وإدريس ؛ في المغرب، والحسين الفخّـي ؛ في مكـة، وعـلي الرضـا ؛ في خراسـان، والقاسم الرسي ؛ في المدينة، ويحيى بن عمر ؛ في الكوفة، والحسن بن زيـد ؛ في طبرسـتان، والهادي إلى الحق ؛ في اليمن، والناصر الكبير الأطروش في آمـل طبرسـتان ...، وفي آخـر الزّمان سيُواصلُ المهدي ؛ مَسيرةَ هؤلاء الأئمة الأبـرار، في إعـزاز الـدّين، وإزالـة الظّلـمِ والجور، والقِسم بين الناس بالصّحاح، وسيُؤيّدهُ الله بتأييده، ويُنزلُ ألطافهُ وتسديداته على

هذه الدّعوة، فيتمهّدُ لها ما لَم يتمهّد لدعوةِ إمـامٍ فـاطميٍّ حسـنيٍّ أو حُسـينيٍّ قبلَـه، فيُعـزُّ الإسلام ويَنتَعِشُ، وبهذا تَقربُ السّاعة، ويدنو النفخُ في الصور، فتـأزفُ الآزفـة، وتـذهلُ العقول، مِن هولِ يومٍ عظيم، أعاذنا الله وإياكم من الخسارَة فيه، وهذا أقصى مـا قَـد يُقـال هُنا .

وبهذا تمّ الجَواب على السّؤال الثّـاني الضّـمني، ويليـه الجَـواب عـلى السّـؤال الثّالـث الضّمني وهُو : «قول الإمام علي ؛: "لا تخلوالأرض من قا ئم لله بحجة ..».

والجَواب على السّؤال الضّمني الثّالث :

– قـول الإمـام عـلي ؛: "لا تخلوالأرض من قا ئم لله بحجةإمَّـا ظاهراً مشهوراً وإمَّـا خائفاً مغموراً، لئلا تبطل حجج الله وبيناته"..

الجَواب :

عن قول الإمام علي؛ : «اللَّهُمَّ بَلَى! لاَ تَخْلُو الأَرْضُ مِنْ قَـائِمٍ لِلَّـهِ بِحُجَّـةٍ، إِمَّـا ظَـاهِراً مَشْهُوراً، وَ إِمَّا خَائِفاً مَغْمُوراً، لِئَلا تَبْطُلَ حُجَجُ الله وَبَيِّنَاتُهُ »، فـإنَّ الظـاهر المشـهور، هُـو الإمامُ القائمُ من آل محمدٍ ؛، المحيي لسنن رب العباد، والشـاهر لعقيـدة الأمـر بـالمعروف والنهي عن المنكر، مَن ساعدتهُ وسَمحَت له الظروف باجتماع الأنصار، وقوبلَـت دعوتـهُ العادلةُ بالقبولِ والإيجاب، واختُطِبَ لهُ على المنابرِ، وجُمِعَت له الأفياء والزكوات، والتـزمَ بالانتصاف للمظلومِ من الظّالم، وبتطبيـق حـدود الله عـلى الشريـف والوضـيع، وبإقامـة الجُمَع والجماعات، وبإرساء الأمن والعدل في سائر العباد، وبالإرشاد والتعليم في الأغوار والأنجاد، ومَثلُ هذا عند الزيدية، مَثَلُ الإمام علي بن أبي طالب حالَ التمكّن، والحسن بن علي ؛ حال التمكّن، والإمام الحسين ؛، والإمام الرّضا الحسن بـن الحسـن، والإمـام زيـد وابنه يحيى ؛، والنفس الزكية محمد بن عبدالله وإخوته الكرام البررة –عليه وعليهم سـلام الله–، وغيرهم من نجوم الآل وأئمتهم، الذين زبرَت مواقفَهُم الدّعويـة أمهـات الكُتـب، على اختلاف ما تيسّر لهم من صلاحياتٍ في الظهورِ والاستحكام، إذ لا مُقارنةَ بينَ ظهـورِ واستحكامِ الهادي إلى الحق والحسين الفخي، ولكنّا نقولُ: إنَّ النيّة معقودة، وأنّ دَعـواتهم

إلى أمة محمد ناطِقَةٌ بهذا، فهذا وغيرهُ ما يقصدُ به الإمام أمير المؤمنين -كرّم الله وجهه-، عندما قال : «لاَ تَخْلُو الأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ، إِمَّا ظَاهِراً مَشْهُوراً،»، ألا ترى أنَّ الإمام ربطَ الظهورَ والغمور معاً بالحجيّة، والحجيّة من الإمام على العباد لن تكونَ إلَّا بالظهور قدرَ الإمكان، لا بالغيبةِ والاستتار والاكتتام، والبُعد عن الضعفاء والمظلومينَ والمساكين، وسيأتي الكلام على الحجّة المغمور وما معناه عند أهل البيت آ.

نعم ! فإنَّ الحجّة على العباد من الإمام لا تكون حُجّةً إلاَّ إذا بذلَ الإمام وُسعهُ وطاقتهُ في إعلاء كلمة الله وتطبيق أحكامه وشريعته،قال الإمام القاسم الرسي ؛ : «وإنما صِفَةُ الإمام الحَسَنُ في مَذهَبِه، الزَّاهِدُ فِي الدّنيا، العَالِمِ فِي نَفسِه، بِالمؤمنِينَ رَؤوفٌ رَحِيم، يَأخذُ عَلى يَدِ الظَّالِمِ، وَينصُرُ المَظلوم، وَيُفَرِّجُ عَن الضّعِيف، وَيَكُونُ لِليَتِيم كَالأبِ الرّحِيم، ولَلأرمَلَة كَالزّوج العَطُوف، يُعَادِي القَرِيب فِي ذَاتِ الله، ويُوالي البَعِيد فِي ذَاتِ الله، لا يَبخَلُ بِشَيء مِمَّا عِندَه مِمَّا تَحتَاجُ إليهِ الأمّة، مَنَ أتَاهُ مِن مُسْتَرشِدٍ أرْشَدَه، ومَن أتَاهُ مُتَعَلّماً عَلَّمَه، يَدعُو النَّاسَ مُجتَهِداً إلى طَاعَةِ الله، ويُبَصِّرهُم عُيوب مَا فِيهِ غَيهم، ويُرَغِّبهُم فِيمَا عِندَ الله، لا يَحتَجِبُ عَن مَن طَلَبَه، فَهُو مِن نَفسِه فِي تَعَبٍ مِن شِدَّة الاجتهَاد، وَ النَّاسُ مِنهُ فِي أَدَبٍ، فَمَثلُه كَمَثَلِ المَاءِ الذي هُوَ حَياةُ كُلِّ شَيء، حَيَاتُهُ تَمضِي، وَعِلمُه يَبقَى، يُصَدِّقُ فِعْلُه قَولَه، يَعرِفُ مِنهُ الخاصُّ والعَام، لا يُنكِرُ فَضلَهُ مَن خَالَفَه، ولا يَجحَدُ عِلمَه مَن خَالَطَه، كِتابُ الله شَاهِدٌ لَه ومُصَدِّقٌ لَه، وفِعلُه مُصَدِّقٌ لِدَعْواه» (١).

وقالَ حفيده الإمام الهادي إلى الحق ؛ : «يجبُ لله على الإمام، أنْ يقومَ بأمرِهِ، ويأمُرَ بِه، وينهى عَن نَهيه، ويُقيمَ حُدودَه على كُلِّ مَن وَجبَت عليه مِن شريفٍ أو دَنِي، قريبِ الرّحمِ أو بَعِيدِها » (٢). وقال الإمام علي بن موسى الرضا ؛ قريباً من قول القاسم الرسي، فيما رواه عنه مُحدّث الإمامية محمد بن يعقوب الكليني: «إن الإمامَ زِمَامُ الدّين، ونِظَامُ المُسلِمِين، وصَلاحُ الدّنيا، وعِزُّ المؤمنين، إنَّ الإمَامَة أسُّ الإسلامِ النّامِي، وفَرعُه السّامِي، وبِالإمام تَوفِيرُ الفَيء والصَّدَقَات، وإمْضَاءُ الحُدودِ والأحْكَام، ومَنعُ الثّغُورِ والأطرَاف، الإمِامُ يُحِلُّ

---

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي : ١/ ٥٧٨ .

(٢) الأحكام ٢/ ٤٦٧.

حَلالَ الله، ويُحَرِّمُ حَرامَ الله، ويُقِيمُ حُدودَ الله، ويَذُبُّ عَن دِينِ الله، ويَدعُو إلى سَبيلِ رَبّهِ بِالحِكمَة والمَوعِظَة الحَسَنَة، والحُجّة البَالِغَة، وهُوَ الأمِينُ الرّفِيق، والوَالِدُ الرّقِيق، والأخُ الشّفِيق، ومَفزَعُ العِبَاد، أمِينُ الله في أرْضِه، وحُجّتهُ عَلى عبَادِه، وخَليفَتُهُ فِي بِلادِه، الدّاعِي إلى الله، والذّابُّ عَن حُرَمِ الله، عِزُّ المُسلِمِين، وغَيظُ المُنافِقين، وبَوارُ الكَافِرين»[1]، وقال الإمام جعفر الصادق ؛، فيما روتهُ عنه الإمامية: «إنَّ الله -عز وجل- أعْظَمُ مِن أنْ يَترُكَ الأرضَ بِغيرِ إمامٍ عَادل، إن زادَ المؤمنونَ شيئاً ردّهُم، وإنْ نَقَصُوا شَيئاً أتَمَّهُم، وهُوَ حُجّةُ الله على عِبَادِه »[2]، فهذا -كَمَا تَرى- إجمَاعٌ لَيسَ مِنَ الزيدية والإمامية فحسب بل من سوادِ الأمة، على الصفات الواجب توفّرها في الإمام وإن لَم نذكر أقوالها وهيَ موجودةٌ في مظانّها، فإن أرادَ الإمامية أنّ الحجّج الظاهرة المشهورة بهذه الصّفات، هُم أئمتهم الأحد عشر، فهذا خيالٌ غابٍ؛ لأنَّ أئمتهم آ لم يتحلّوا بهذه الصّفات حتّى يخرطوهم في سلك الظاهر المشهور، فلا زين العابدين جُبيَت إليه أموال الشام واليمن، ولا محمد الباقر أرسلَ الدّعاةَ إلى مصرَ والبحرين، ولا جعفر الصادق قَبِلَ بيعاتِ مُسوّدة أهل خراسان، ولا موسى الكاظم عَمِلَ بأسمى مراتب الأمر والمعروف والنهي عن المنكر باليدِ والسيف، بلْ كيفَ يسوغُ للإمامي جَعلُهُم من الحجج الظاهرة، وأقربُ المُقربين إليهم؟ لا يعلمونَ شيئاً عن حُجّيَتِهِم، أمسِك، أبناءهم: كمحمد وعلي ابني جعفر الصادق، وإبراهيم بن موسى الكاظم . أبناء عمومتهم عبدالله الكامل وأبناؤه النفس الزكية فَمن دونه، والحسين المثلث وأبناؤه، وزيد بن علي وأبناؤه، بل حتّى ربيب الصادق وتلميذه وخرّيجه الحسين ذي الدمعة خرجَ مع عدوّه اللدود محمد بن عبدالله النفس الزكية وأخيه إبراهيم! وهذا كله على رأي الإمامية تلامذتهم والرواة عنهم: أبو حنيفة النعمان، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس. شيعتهم المقربون : زرارة بن أعين، فهل يحقّ لعاقلٍ بعدَ هذا أن يقول : إنّ أمير المؤمنين ؛ عنى بالحجج الظاهرة المشهورة الأئمة الأحدَ عشر ؟!، أم إنّه سيقول بما قالت به الزيدية من أنَّ الحجج الظاهرة المشهورة هُم أئمة الآل المُظهرين لحميدِ الأفعال والأحكام، قدرَ الإمكان، مع فِعلِ الأسباب ؟!

---

(١) أصول الكافي : ١/ ١٩٨، الاحتجاج : ٢/ ٤٣٤، أمالي الصدوق : ٦٧٤ ..

(٢) أصول الكافي : ١/ ١٧٨.

إذا تقرّر هذا، فإنَّ الكلامَ على قوله ؛ : «وَ إِمَّـا خَائِفـاً مَغْمُـوراً، لِـئَلا تَبْطُـلَ حُجَـجُ الله وَبَيِّنَاتُهُ»، يدورُ حولَ معنى المغمـور، فالشـريف الـرضي -رحمـه الله- يقـول أي : «غَمَـرَهُ الظلمُ حَتَّى غَطّاه فَهُو لا يَظهَر» . وصـاحب (لسـان العـرب) يقـول : «والــمَغْمُورُ مـن الرّجال: الذي لَـيسَ بِمَشهُور»، وفي (القـاموس المحـيط): «والمَغْمـورُ: الخامِـلُ» ونحـنُ نقول: هُو عكسُ الظاهر المشهور من أئمة أهل البيت آ، فلا دعوة لهُ أُجيبَـت، ولا أنصـاراً التفّوا حولَه، ولا حَاكِماً جَائراً خفّفَ الوطأةَ عليه، ولا إمكانية لرفعِ الجورِ والحيـفِ باليـدِ إنْ لَم يكفِ اللسان!، ومعَ ذلكَ فهوَ يفعلُ الأسبابَ تلـو الأسـباب، للـتمكّن مـن التغيـير والتبديل والتعديل لما يراهُ من أمورٍ مُخالفـةٍ لمـنهج الـربِّ -عـزّ وجـلّ-، ومـنهج رسـوله الكريم، وهذا حالُ أمير المؤمنين علي بن أبي طالـب -كـرّمَ الله وجهـه- في عهـد الثلاثـة، وحالُ الحسنِ بعد صلحه لمعاوية الطليق، وحالُ الحسين قبلَ خروجـهِ عـلى رأس الطُغـاةِ يزيد، وحالُ القاسم بن إبراهيم مع ولاةِ بنـي العبّـاس بعـدَ أن شـدّدُوا عليـه في الطلـب، ونكثَ بيعتهُ أهل مِصر، والله المستعان، وعلى هذا ينطبقُ تفسـيرُ الشـريف الـرضي وأهـل اللغة لمعنى المغمور .

وبهذا تمّ الجَواب على السّؤال الثّالث الضّـمني، ويليـه الجَـواب عـلى السّـؤال الرّابـع الضّمني وهُو : قال الإمام الهادي -سلام الله عليـه-: «من حبس نفسه لداعينا أهل البيت أوكان منتظراً لقائمنا كان كالمتشحط بين سيفه وترسه في سبيل الله».

والجَواب على السّؤال الضّمني الرّابع :

- قال الإمام الهـادي -سـلام الله عليـه-: «من حبس نفسه لداعينا أهل البيت أو كان منتظراً لقائمنا كان كالمتشحط بين سيفه وترسه في سبيل الله».

الجَواب :

وهذا الحديث يُحملَ على وَجهين اثنين :

الوجه الأول :

أن يَكون المراد بالقائم هُو الحجة المغمور، الخائف المقهور، الحاضر الغير الغائب؛ لأنه ص قال : «من حَبَسَ نَفسَه لدَاعِينَا أهلَ البيت »، فيكون المعنى: مَن وَطَّنَ نفسه لنصرةِ داعينا أهل البيت، والدّاعي حتماً لن يكونَ إلَّا مشهوراً، فحظّه من كلام أمير المؤمنين ؛ في (النهج)، حظّ الحجج الظاهرة المشهورة . ثم قال ص : «أو كَانَ مُنتظراً لِقَائمِنَا»، فيكون المعنى: أو كانَ مُستعداً مُتأهباً لإجابة دعوة الإمام اللابد المغمور، مَتى مَا دَعا وتوفّر له الأتباع والعتاد إن كانَ يَعْلَمُهُ بعينهِ، وإن لَم يَكن، فيكون الشخصُ متأهباً لإجابة الدّاعي إلى الرضا مِن آل مُحمّد، مَتى ما عَلِمَ قيامَ أحدٍ منهم بهذا الأمر، وأن يكون لهذا مُتشوّقاً، وأن يَسعى الجاهلُ بعينِ الإمام إلى مَعرفِته بينَ آل رسول الله قدرَ المستطاع، والكتاب والسنة، وآثار أئمة الهدى السابقين لهُ خيرُ مُعين فيما يبحثُ عنهُ مِن شخصِ الإمام المغمور، وإن حَصَل وماتَ على هذا، كانَ بِهمّته وعزمه على الطاعة والنصرة للإمام، كالمُتَشَحِّط بين سيفهُ وترسه في سبيل إعلاء كلمة الله، ومن ميتة غير أهل الإسلام نجا، والله أعلم.

الوجه الثاني :

أن يَكون المراد بالقائم هُو المهدي ؛، و الداعي من أهل البيت، بالإمام الظاهر أو المغمور عندما يدعو، ولا مُشاحّة هُنا في اللفظ، إذ أنَّ لفظة القائم ليسَت دليلاً قاطعاً جازماً على قيامٍ بَعدَ حياةٍ وغياب إماميّة؛ لأنّنا نستطيعُ إطلاقَ لفظةِ القائمِ على المهدي ؛ وهوَ لَم يُولَد بَعد؛ لأنَّنا نَعلمُ عِلمَ اليقين أنّهُ قائمٌ لا مَحالة، انظُر ما نَقلَت الإمامية في مسانيدهِم، عن جعفر الصادق ؛ عندما سُئِلَ عن القائم أهُوَ إمام ؟ فقال ؛ : «نعم إمام ابن إمام» [1]. أقول : تأمّل نعتَ السائل للمهدي بالقائم! معَ أنَّ المهدي في عهد الصادق ليسَ حياً ولا غائباً، بل إنّهُ لَم يُولَد بعد !، وكذلكَ لفظة القائم في الحديث الذي رواه الإمام الهادي ؛ فإنّها لا تدلّ على شخصٍ حيٍّ غائب . ورواية أخرى عن الجعفرية يَسألُ فيها أبو بصير الإمام الصادق ؛ فيقولُ : يا ابن رسول الله، مَنِ القَائمُ مِنكُم أهْلَ البيت ؟ فقال ؛ :

---

(١) إثبات الهداة، ١/ ١٠٩ .

«يا أبا بصير، هو الخامس من ولد ابني موسى» [1] ، فانظُر نعتَ أبي بصير المهدي بالقائم، وهُوَ ما زالَ في صُلبِ أبيه، لا حَيّاً ولا غائباً، وهذه الألفاظُ في أحاديث الجعفرية كثيرة، أعني نعتَ المهدي بالقائم مِن قِبل الأئمة أو أتباعِهم المُعاصِرين لما قبلَ المهدي، والغريبُ أنَّا وَجدنا هذه الشبهَة تُثارُ على الزيدية من أحدِ الإخوة المُستبصرين المُتحولّين إلى مذهب الإمامية، ولا أدري هل حقّقَ في هذه المسألة، التحقيق الذي ينبغي أن يكونَ عليه مَن يتخّذُ هذا القرار الخطير، هَل فعلاً يستحقّ هذا الخبر عن رسول الله ص المورَد عن طريق الهادي ؛ إلى تحميلِهِ أكبرَ ممّا يتحمل بجعله دليلاً على الغيبة والحياة للإمام القائم ؟، أولَم يَعلمْ ويطّلع المُستبصرُ أنّ أمثالَ هذه الرّواية كثيرٌ عن أئمة الجعفرية وشيعتهم، أعني عدمَ ضرورة أن يكونَ نعتُ القائم يدلّ على الحياة والغيبة، أمّ أنَّ المُستبصِرَ لا يرَى إلاّ القذى في العيون دونَ الجذوع، والله المُستعان.

نعم ! ويدلّ على ذلك أيضاً أنّا قَد نُسَمّي المهدي بالمنتظر، فهَل في هذا القول تصريحٌ بحياةٍ وغيابٍ فانتظار ؟، وهُو فعلاً المُنتظرُ؛ لأنّه موعودٌ به على لسان الذي لا ينطقُ عن الهوى ص، ألا ترى الهادي إلى الحق ؛ يقول : «نَرجُو أن يَكونَ اللهُ قَرَّبَ ذلِكَ وأدناه» [2]، يعني ظهور المهدي ؛، فهَل في هذا القول ما يجعلُ العاقلَ يجزمُ بالحياة والغيبة على مقتضى الإمامية ؟ وكذلك القيام في حق المهدي ؛، فلو قالَ قائلٌ : «اللهمَّ، عجّل بظهورِ قائمِ آل محمّدٍ، واجعلنا من أنصارِه وأعوانه»، أكانَ في هذا ما يَقطعُ بعقيدة الرجل من كلامهِ، من أنّهُ كانَ يقصدُ قائماً حيّاً غائباً ؟ والجواب: حَتماً لا، وليسَ أدلّ على بطلانه من قول جعفر الصادق الذي روته عنه الجعفرية، فقال: «يوم النيروز هو اليوم الذي يظهر فيه قائمنا أهل البيت، وما من يوم نيروز إلَّا ونحن نتوقع فيه الفرج؛ لأنه من أيامنا حفظته الفرس وضيعتموه» [3]، ولَن أعودَ وأقول: تأمّل إطلاق لفظة القائم على غير الحيّ وغير الغائب، ولن أعودَ وأقول: تأمّل لفظة الفرَج بالقائم، مع العِلل السابقة، عدم الحياة وعدم الغيبة، وفي هذا يدخلُ قول الإمام الهادي ؛ : «نَرجُو أن يَكونَ اللهُ قَرَّبَ ذلِكَ وأدناه» .

---

(١) كمال الدين، ٢/ ٣٤٥.

(٢) الأحكام ٢/ ٤٦٨.

(٣) وسائل الشيعة : ٨/ ١٧٣.

نعم ! ولزيادَة البيان انظرُ أمثلةً حيةً أخرى، على تسمية الإمـام المهـدي ؛ بالقـائم، مـن غيرِ اعتقادِ حياةٍ أو غيبة، وفيه يقول الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي ؛، مُنشأً :

عَسَى فرجٌ يأتي بـهِ اللهُ عـاجلاً بدولَـةِ مَهـدِيٍّ يَقُـومُ فَيظهـرُ

وانظُر أيضاً نعتَ الإمام الهادي إلى الحق ؛، المهدي بالقائم، من غـيرِ اعتقـادٍ بحياتـه أو غيبته، فجاء في بعض قصائده : «بِعَدْلِ القَائِمِ المَهْدِيِّ غَـوثُ الشّرقِ والغَـربِ ». وبشـعر الهادي نختم الكلام على هذه الشبهة .

وبهذا تمّ الجَواب على السّؤال الرّابع الضّمني، ويليـه الجَـواب عـلى السّـؤال الخـامس الضّمني وهُو : «قال الإمام المنصور بالله عبد لله بن حمزة ؛ :

«وقد شاركهم -يعني الإمامية- بعضنا معشر الزيدية في دعوى غيبة الإمام كالمغيرية في دعواهم غيبة محمد بن عبد الله النفس الزكيه، والطالقانية في غيبة محمد بن القاسم صاحب الطالقان ؛، واليحيوية أصحاب يحيىبن عمر ؛، والحسينية في دعوى غيبة الحسين بن القاسم ؛ كل هؤلاء من خلصان فرق الزيدية إلَّا المغيرية..».

والجَواب على السّؤال الضّمني الخامِس :

- قال الإمام المنصور بالله عبد لله بن حمزة ؛ : وقد شاركهم -يعني الإماميـة- بعضنا معشر الزيدية في دعوى غيبة الإمام كالمغيرية في دعواهم غيبة محمد بن عبد الله النفس الزكيه، والطالقانية في غيبة محمد بن القاسم صاحبالطالقان ؛، واليحيوية أصحاب يحيى بن عمر ؛، والحسينية في دعوى غيبة الحسين بنالقاسم ؛، كل هؤلاء من خلصان فرق الزيدية إلَّاالمغيرية..».

الجَواب :

ليسَ في هذا ما يُستنَد علَيه من قولِ الإمَام المنصور بالله عبدالله بن حمزَة وهُـو صـاحب كتاب (العقد الثّمين في تبيين أحكَام الأئمّة الهادين) على تصحيح عقيدَة الغيبَـة، ولا يَبنـي عليه الباحثون المُنصفون، فالزيدية ومنهُم صاحبُ القَول يردّون ويُخطّئـون عقيـدَة الغيبَـة

الإمامية، ويَكفي هُنا أن نُوردَ كلامَ الإمَام المنصور بالله عبدالله بن حمزَة كاملاً، قال ؛: «وَقَد رَدَدْنَا عَلى الإمامية فِي هَذا الكتَاب (العقد الثمين) واسْتَقصَينا كُلّ حجّةٍ يُمكنُهم الاحتجاج بِها ممّا وَضَعُوهُ فِي كُتُبِهم، وممّا يَجوز أنْ يَضَعُوه مِمّا خَطر في خَواطِرِنَا. وقَد شَارَكَهُم بَعضُنا يا مَعشر الزيدية في دعوى غيبة الإمام كالمغيرية .... إلا المغيرية، فقد حُكِيَ عنهُم تَخليطٌ في الاعتقاد -وهُنا لَم يخرطهم الإمام في سلك الخُلصان- . فَإن كَانَت المَذاهبُ تُثبَتُ بِمجرّد الدَّعَاوى فَقَد شَارَكَ أصحَابُنَا الإمامية فِي الدّعوى، وإنْ كَانَ لابُدّ مِنَ البيان، والبَراهين المُوصِلَة إلى العِلْم ... وَلَيسَ في هذهِ الأصُول دَليلٌ عَلى حَياةٍ، ولا غيبة، وإن زَعَمَ ذَلك زَاعِمٌ فَالحَاجَةُ إلى العِلمِ بِه مَاسّة، ولا مَخْبَأ بَعَد بؤس، ولا عِطرَ بَعد عروس، ....، فَعَلى العَاقل أن يَنظُرَ لِنفسِه ويَتَحرّى النّجاة بجهده، ولا يَقبل الهُوينَا فِي طَلب أدلّة دِينِه، ولا تَقليد غَيرِه فِي مَذهَبِه. فَقد رَوينا عَن أبينا رسول اللَّه ص أنّه قَال: «مَن أخَذَ دِينَه عَن التّفكر فِي ألاء اللَّه، وعَن التّدبر لكتابه، والتّفهم لسنّتي زَالَت الرّواسي، ولَم يَزُل، ومَن أخَذَ دِينَه عَن أفواهِ الرّجال، وقَلّدَهُم فِيه ذَهَبَت بِه الرّجال مِن يَمينٍ إلى شِمال، وكانَ مِنْ دِينِ اللَّه عَلى أعظَمِ زَوال». وَفّقَنَا اللَّه وإيّاكُم لِصَالِح الأعمَال، وصلى اللَّه على محمد وآله خير آل، والحمد لله أولاً وآخراً كما هو أهله، وحسبنا اللَّه ونعم الوكيل» [1].

وبهذا تمَّ الجواب على السّؤال بأقسامِه، وإن كانَت أغلب الإجابَات قد حُررّت على هذه الشّبه في مبحثَنا (المَهدويّة عند الزيدية والجعفرية)، وأكثَر من هذه الشّبه، فليُراجعها المهتمّ وهي الأصل .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الرّابع: علاقَة السّياسة بالدّين :

سلام الله عليكم ..أنس الله بحياة الجميع .. أستأذنكم في طرح سؤالي .. حقيقة واجهت إشكالية كبيرة في الإجابة عن السؤال التالي : هل الإسلام كدين جاء كرسالة

---

(١) العقد الثّمين .

توحيد فقط بمعني يرشد الناس إلى توحيد وتنزيه الخالق -جل جلاله- أم أن الإسلام جاء كرسالة توحيد وبناء دولة ؟ فإن قلت لي: إن الإسلام جاء كرسالة توحيدية وبناء لدولة إسلامية فلماذا لم يفصل لنا في سياسة هذه الدولة المنشودة.. نعم الإسلام يحوي تعاليم راقية لبناء دولة لكن أساس بناء هذه الدولة يقوم على تحديد نظام الحكم فيها ككيف يكون اختيار الحاكم وغيرذلك .. وهذا ما جعل الفرق والمذاهب الإسلامية تختلف، فأهل السنة يقولون: إنَّ السياسة فرع في الدين وليس أصل وإن الحاكم قد يكون جائراً فنصبر أو عادلاً فنشكر، والزيدية يقولون: إنَّ السياسة أو الإمامة أصل وفصلوا فيها، والإمامية حددوها باثني عشر- إماماً آخرهم الغائب الذي ينتظرون فرجه، والإباضية حددوا الإمامة بشروطهم وهكذا تجد افتراق الأمة .. فأنا أعتقد والله أعلم أن الإسلام جاء في الأساس كرسالة توحيدية نعم والإسلام يتضمن كل معالم وتشريعات بناء دولة لكنه بالضرورة لا يوجب بناءها بل تركها للناس يقيمون حياتهم .. فما رأيكم ؟.

الجَواب :

أنّ دينَ الله تعالى دينٌ مُتكامِلٌ، رسالَة سيّدنا محمّد -صَلوات الله عليه وعلى آله-، شمَلت الجانب العلميّ -العلميّات والفروعيّات- والجَانب العَملي الميَداني التّطبيقي، الجَانب العِلمي هُو قوامُ النّفس وتأصيلُ عقائدهَا وتثبيتُ إيمانهَا وتمهيد الطّريق لنجاتهَا وفوزها برضَا الله تعالى، والجانب العَملي الميداني التّطبيقي وهُو الذي تُمثّله الإمَامة السّياسيّة فهُو تطبيقٌ لذلك المنهَج العلميّ أصولاً وفروعاً، فعقائد القرآن كالأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر، ودفع الظّلم، وإحلال العَدالة، والطّاعة لأولي الأمْر، وغيرها كلّ هذه الأمور تجَعل من الجَانب العَملي التّطبيقي (الإمامَة) جانباً أصيلاً في ديننا الإسلامي ليسَ هامشيّاً، بل إنّ هُناك أخباراً وآياتٍ مُحكمَة ومُتواترَة معناها بوجوب ذلك، ومنهَا قول الله تعالى: ﴿**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [□□ □□□□:□□□□]، فإن كانَت الإمامَة ليسَت أصلاً، ولم يكُن لها تأصيلٌ وتشريعٌ في الدّين فكيفَ سيكون الأمرُ بالمَعروف والنّهي عن

المُنكَر في الآيَة ؟!.، هَل يكونُ الكلّ مخوّلاً لذلك، فذلك أجمعَ أهل الإسلام على إسقاطِه، وهل يكونُ الحاكِم الجَائر هُو الآمر بالمَعروف وهُو المُرتكبُ للمُنكَر المُنتهِي عن المَعروف؟!.، أم أنّ ذلك من واجبَات الإمَام العادِل، وليسَ عندي إلاّ هذا القَول، فإن صحّ، فهَل جعلَ الإسلامُ كتشريعٍ قرآنيّ أو محمّدي نبويّ من طريقٍ إليه، أم لا، فإن لَم يجَعل له من طريقٍ سقطَ الاحتمَال وسقطَ الأمرُ في الآيَة، وإن كانَ هُناك من طريق فذلك هُو قول الزيدية، ثمّ إذا نظرنَا قول الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّـهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾ [□□□:□□]، زادَ إيمانُنا بأنّ الأصل من ذلك التشّريع موجود بآيات الكتَاب العَزيز، ثمّ أيضاً الإمامة خالفَة النبوّة، والرّسول -صَلوات الله عليه- كانَ هادياً يقوم بالجَانب العلمي أصولاً وفروعاً وكان يقوم بالجَانب العمليّ التّطبيقي السيّاسة والجهَاد وإقامَة الحُدود والجُمع والجمَاعات وقبض الزّكوات، فذلك كلّه لن يكونَ بلا إمام سياسيّ عادِل حاكِم شرعيّ، ونختصرُه بأنّ القوام الإسلاميّ لا يقوم بفصل الدّين عن السّياسَة (الحُكم) .

وبعدَ ذلك يكونُ الكَلام في نظريّة الإمامَة وأيّ تلك النظريّات الإسلاميّة هُو الصّحيح منهَا، فمِن قال: هي في قريشٍ، وقالَ بعضهم: بالتغلّب لمنعِ الفتنَة، ومِن قائلٍ: في سائر الأمّة، ومن قائلٍ: في اثني عشر إماماً، وقالت الزيدية: إنّهَا في أولاد الحسَن والحُسين إلى يوم القيامَة لما اقتضاه حديث الثّقلين وأحاديث أخرى روتهَا الزيدية، ولّما كانوا أفضَل الأمّة ولم ينقطع صالحوهم إلى يوم الدّين، وكان أوّلهم نبيّ وآخرُهم هُو الإمام المَهدي محمّد بن عبدالله، ولّما كانَ ذلك وعد الله لإبراهيم الخَليل أن تبقَى الإمَامة في ذريّته، وبنو فاطمَة بقيّة ذريّة إبراهيم، وكذلك وعد الله لإبراهيم بأن تبقى الهدايَة والإيمان في ذريّته ﴿**وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾ [□□□:□□]، ولّما خصّصت الإمامية الإمامة في اثني عشر شخصاً بلا دليلٍ يُفيد العِلم بعكس حديث الثّقلين المُتواتر، وبشكل عامّ فتفصيلُ ذلك في باب الإمامات، وجوهَر السّؤال كان حول النظريّة السياسيّة (الإمامة) في الجانب الدّيني ارتباطاً وابتعاداً، والجَواب قد درَج، ويُعاوننا السّائل بالبَحث عن أصول ما أشرنَا إليه، ودونَته كُتب العترَة -صَلوات الله عليهم-، والتّجربَة المُعاصرَة، نختزلُها بقولِنا : هل يستقيمُ الدّين بدون تطبيقِه وإقامَة حُدودِه وتطبيق أوامره ونواهيه

ومنها الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر، والجواب فيه الجَواب .

وفّقكم الله

اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الخامِس: ما حُكم الرّاد على الإمَام المهديّ :

ما حكم الراد على الإمام المهدي والغير متبع دعوته ؟

الجَواب :

أنّ الرّاد على دَعوة إمام الهُدى بشكل عامّ، في الإمَام المَهدي أو غيره من أسلافِه كالإمَام زيد بن عَلي ؛، وابنه الإمام يحيى بن زَيد، والإمام النّفس الزكيّة محمّد بن عبدالله ؛، بجحودٍ وبلا شُبهَة، وبتخذيلٍ ورفضٍ وعِناد بعد قرع الدّعوة المسامِع، فإنّه يشملُه الوَعيد الذي رواه الإمَام الهادي إلى الحق ؛ : «مَن سَمِعَ وَاعِيَتَنا أهَلَ البيت، ولَم يُجِبهَا كَبّه اللّه عَلى مِنخَريه فِي نَارِ جَهنّم» .

وفّقكم الله تعالى .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السّادس: كيف ستعرفُ الزيدية الإمَام المهدي لتُجيب دَعوته :

وهو مترتّب على السّؤال الخامس الذي قبلَه، قال السّائل: أفيكون مكباً على منخريه في النار وهو لايعلم أن من يدعوه هو الإمام المهدي، مع عدم معرفة الإمام بنفسه أنه هو المهدي الموعود ؟.

وتَحريرُ السّؤال يكون: فكيفَ تقول الزيدية بأنّ مَن لَم يُجب دَعوة إمام الهُدى عارفاً جاحداً يُكبّه الله على مِنخريه في النّار، فإذا كانَ ذلك الإمام هُو المَهدي، فكيفَ سيكونُ ذلكَ، والنّاس لا يعرفون أنّه الإمَام المهدي المَوعود ؟!.

والجَواب :

أنّ هذا السّؤال يُوجّه للأمّة جمَعَاء حسب نظريّاتهم في الإمَامة، ولا يتوجّه للزيديّة، لأمورٍ منهَا :

أوّلاً : إنَّ الزيدية تُؤمنُ: بإجابَة الدّاعي من ذريّة الحسَن والحُسين وهُو جامعٌ لشروط الفضَل والإمامَة، والمَهدي سيكونُ من تلك الذريّة، وسيكون جامعاً لشروط الفَضل، لذلك الزيدية ستُجيبُ دَعوته لتحّقق شروط الإمَامة فيه ومنها الدّعوَة، كما استجابَت للإمَام زيد بن عَلي، والأئمّة النفس الزكيّة، والحسين الفخّي، والإمام الهادي إلى الحقّ وغيرهِم من أعلام العترَة الحسنيّة والحُسينيّة، فهذا يَكفي عند الزيدية .

ثانياً : ليسَ شرطاً عند الزيدية أنّ تنتظرَ إماماً علويّاً فاطمياً حسنياً وحُسينياً بكرامَات إلهيّة كتلك الكَرامات التي سيهُيئّها الله للإمَام المهَدي في آخر الزّمان، لذلك هي لن تنتظرَ كما انتظرَت الإمامية اثني عشر قرناً لإمامٍ يقوم ويَدعو بمواصَفات وإخبَارات معيّنة ويتكّلم السّيف في يَديه، ويُترجمُ هذا الإمَام زيد بن عَلي ؛، عندَما قالت لهُ جماعَة من الشّيعَة، وأحسبهُم من سلفَ الرّافضَة والله أعلم، أو مِن عوامّ الشّيعَة، عندما سمعُوا دَعوته، فظهرَ لهُم أنّ الخروج لا يكون إلاّ مع المَهدي، فسألوا زيداً ؛ هل أنتَ الإمَام المَهدي ؟!.، فقال الإمام زيد بن عَلي ؛ : «المهدي حقٌ، وهو كائن منَّا أهل البيت، ولَن تُدركُوه، وذَلكَ يَكونُ عِندَ انقطاعٍ مِنَ الزمَن، فلا تنكلوا عَن الجِهَاد مَعَ الدَّاعِي منَّا إلى

كِتَابِ الله وسُنّةِ رسَولِه، القَـائم بـذلك المَوثـوق بـه، إمِـامٌ لَكُـم وحُجَّـةٌ عَلـيكُم فَـاتبعوهُ تَهتَدوا»[1]. فالزيدية لن تَنكل عن الجَهاد مَع أعلام بني الحسَن والحُسين من يقـوم ويـدّعي الإمَامة ويأمُر بالمَعروف وينهى عن المُنكر، وكذلكَ عندمَا طارَ في الآفَاق أنّ الإمّـام محمـد بن عبدالله بن الحسَن بن الحسَن ؛ فيه علامَات مهديّ آخر الزّمان، سُئِلَ عنه أخوه إبراهيم بن عَبدالله ؛، أهُوَ المَهْدِي الذِي يُذكَر ؟، فَقَالَ ؛ : «المَهدِي عِدَةٌ مِنَ الله تعالى لِنَبيّهِ، وَعَدَه أنْ يَجعَلَ مِن أهلِه مَهدِياً، لَمْ يُسَمِّهِ بِعينِه، ولَمْ يُوقِتْ زَمَانَه، وقَدْ قَام أخِـي لله بِفَريضَـتِه عليـه فِي الأمْرِ بالمَعروفِ والنهي عَن المنكر، فإنْ أرادَ الله تَعَالَى أن يَجعَلَهُ المهـدِيَّ الـذِي يُـذكَر، فَهُـو فَضْلٌ مِن الله يَمُنُّ بِه على مَن يَشَاءُ مِن عَبادِه، وإلَّا فَلَم يَترُك أخِي فَريضَة الله عَليهِ، لانتظَارِ مِيعَادٍ لَم يُؤمَر بِانتظارِه» [2].

وخُلاصَته أنّ صفَة الإمام المتّبع سـتكون في الإمَـام المَهـدي عـلى شرط الزيديـة وهـي شروط الإمَامة والدّعوة والمنصب الفاطميّ، ثـمّ سـيُبيّن الله لمـن شـكّ عـن ذلـك الإمـام وتأخّر عن إجابَة دَعوته بكرامَات وفتحٍ إلهيّ، فلسنَا بحاجَة لنصّ أو مُعجزَة .

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

---

(١) العقد الثّمين .

(٢) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب.

السّؤال السّابع : في القضَاء والقَدر :

ما الفرق بين القضاء والقدر وعلم الله مثاله أنَّ رجلاً قتل زوجته نقول: إنه في علم الله ولم يقدر الله قتلاً إذا سمحتم تفسير ذلك ؟.

الجَواب :

أنّ تَفصيل مسألَة القضَاء والقَدر قد فصّلته كُتب أصول العترَة، كـ(مجموع الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحُسين)، وكتاب (ينابيع النّصيحة) للأمير الحُسين بن بدر الدّين، ومؤلّفات الإمام عز الدّين بن الحسن الأصوليّة، و(الكاشف الأمين) لابن مداعس وغيرهَا، وباختصَار وتماشياً مع مثال السّائل، في رجلٍ قتلَ زوجَته، فكيفَ نقولُ: في علم الله وأنّ الله لم يُقدّر عليه ذلك، فالله تعالى خلقَ الإنسانَ، وأرادَ الله تعالى أن يكونَ ذلك الإنسان مُريداً لنفسِه الخير والشّر، قادراً على الفِعل والتّرك، مخيّراً غير مُسيّر في أفعالِه، فكان الإنسانُ إذا أرادَ قتلَ زوجته فالإرادَة تُنسبُ إليه لا إلى الله تعالى؛ لأنّه هُو الذي أرادَ بمحض اختيارِه، الله فقَط أرادَ أن يكونَ الإنسانُ مُريداً لنفسِه، مريداً للخير أو للشرّ، ولكنّ ذلك الإنسان هُو الذي أرادَ أن يقتُل زوجَته، وقد كان يستطيع أن لا يُريدَ ذلك، ثمّ الله تعالى قد جعلَ ذلك الإنسان قادراً على أن يُحدِث الفِعل بسلامَة الأطرِاف والآلات إنساناً غير عاجِز، فبتلكَ الإرادَة وبتلك الصّحة والقُدرَة على الفِعل فعل ذلك الإنسان القَتل، وبإمكانِه في نفس الوقت أن يفعَل غير القَتل، فأصبحَ لدينَا إرادَة واستحدَاث فِعل، الإرادَة يُضمرها الإنسان، والقُدرة الصحّة والسّلامَة يستحدثُ بها الإنسان ما أرادَه وأضمرَه، ففعل الإنسان القَتل بإرادتِه وفعله، الذي كان باستطاعَته أن لا يُريدَه ولا يَفعلَه، فكانَ الإنسانُ هو المُريدُ لوحدِه والفاعلُ لوحدِه، ومنحُ الله له حريّة الاختيار الإرادَة والقُدرة العامّة على الفِعل لا يُنسب إليه الفِعل، مع إمكَان التّرك، نعم! والله تعالى معَ ذلك عالمٌ بمَا سيختارُ العَبد، وعلمُه -جلّ شأنه- علمُ إحاطَة بما كان وبما يكونُ وبما هُو كَائن، فليسَ له علاقَة بالقَتل أو إرادَة معصيَة القَتل أو فِعل القَتل، علمُ الله سابقٌ لا سائق،

والإنسانُ هو المُريد والفاعل والمتحمّل لتبعَة عملِه، وغير العترَة أئمّـة الزيديـة فيقـول: إنَّ الله أرادَ المعصية قتل الإنسان لزوجَته مع العِلم أنّ الله ينهى عن ذلك، يُريدُ ما ينهَى عنه!!، ويقولون إنّ الله خلقَ ذلك الفِعل -القَتل- في ذلك الإنسـان، والإنسـان هُـو الـذي فعـلَ القَتل، وهذا مُشاركَةٌ من الله تعالى لذلك العَبد في تلكَ المعصيَة، والعياذُ بالله تعالى .

وفّقكم الله تعالى .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّامن: الفضل والمكانة لأئمة الإمامية والزيدية :

أئمة الإثني عشرية هم أئمة للزيدية، ولكن هل لهم من الفضل والمكانة والأجر مثلما لمن خرج في وجه الظالمين وشهر سيفه؟

والجَواب :

يُبيّنه قولُ الله تعالى : ﴿**لاَّ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى القَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى القَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا**﴾ [□□□:□□]، ويبيّنه قول الله تعالى في بني فاطمَة : ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الفَضْلُ الكَبِيرُ**﴾ [□□□:□□]، فالقائمونَ بالدّعوة وتحمّل المشاق من العترَة الحسنيّة والحُسينيّة بنصّ القُرآن لا يستوون معَ القَاعدين، والكلّ قد وعدَ الله الحُسنى، والقائمونَ بالأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر والإمامة العُظمى في الدّين هُم السّابقون بالخَيرات في آية فاطِر، والقاعدون هُم المقتصدون، وقد يُقال: إنّ الإمَام الصّادق مثلاً أعلم من الإمام النّفس الزكيّة محمّد بن عبدالله ؛ فكيفَ يكونُ القائمُ النّفس الزكيّة أفضَل من القاعِد جعفر الصّادق ؟، **والجَواب**: أنّ الآيَة قد حدّدت معيار الأفضليّة وهُو القيام والجَهاد والسّبق بالخَيرات، والقائمُ بالدّعوة من ذريّة الحَسنين لا يقومُ إلاّ ومعَه العِلم الكافِي والشرّوط اللازمَة قد توافَرت فيه وذلك يَكفي في هدايَة الأمّة ويقومُ بأمر العامّة، قالَ الإمام النّفس الزكيّة ؛: يَا قَاسم بن مسلّم، مَا يَسُرّني أنّ الأمّة اجْتَمَعَتَ عَليّ فَكَانَت كَعلاقَة سَوطِي هَذَا، وأنّي سُئلتُ عَن بَابِ حَلالٍ أو حَرام لَم آتِ بَالمخرج مِنه، يَا قَاسِم بن مسلّم، إنّ أضلّ النّاس مَن ادّعَى أمرَ هَذهِ الأمّة ثمّ يُسأل عَن بَابِ حَلالٍ أو حَرامٍ لم يأتِ بِالمخرَج مِنه» [1]، وفي هذا ما رواهُ الحاكم الحُسكاني من غير الزيدية عن الإمَام زين العَابدين ؛ يُبيّن مَن هُو السّابق بالخَيرات، وفيه مع الآيَة جوابٌ

---

(١) المصابيح لأبي العبّاس الحسنيّ.

للأفضليّة بمعيار القيام والدّعوة، لا بكثَرة العِلم، لمّا كان تحمّل الأوّل أكثر من تحمّل الثّاني، وتعرّضه أكثر من تعرّض الثّاني، وأئمّة الإمامية هُم أئمّة العِلم والهدى عند الزيدية، بل هُم نجوم أعلامنَا وروايتهُم وإجماعاتهُم مع بني عُمومتهم وإخوتهم يقوم على أساسها المذهب الزّيدي، فروى الحاكم الحسكاني الحَنفي في (شواهد التّنزيل)، بإسناده، عن أبي حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين ؛، قَال : «إنّي لجَالِس عِندَهُ، إذ جَاءَه رَجُلان مِن أهل العراق، فقالا: يا ابنَ رسول الله، جِئنَاكَ كَي تُخبِرَنَا عَن آياتٍ مِنَ القرآن. فَقَال: وَمَا هِيَ؟ قَالا : قَول الله تعالى : ﴿**ثمّ أورَثنا الكتاب الذين اصطَفينا**﴾ **[□□:□□□]**، فَقال ؛: يَا [و] أهلَ العراق أيش يقولون ؟ قَالا : يقولون : إنّها نَزَلَت في أمّة محمد ص فَقال علي بن الحسين : أمّة محمّد كلّهم إذاً في الجنة ! ! قّال: فَقلتُ مِنْ بَين القَوم: يَا ابن رسول الله، فِيمَن نَزَلَت ؟ فَقَال: نَزَلت والله فِينَا أهل البَيت ثَلاث مَرّات . قُلتُ: أخبِرنَا مَنْ فِيكُم الظّالِمُ لِنَفسِه ؟ قَال: الذي استوَت حَسَنَاتُه و سَيئاتُه و هو في الجنّة، فَقلتُ: والمُقتصد ؟ قال: العابِد لله في بيته حتى يأتيه اليَقين، فَقلت : السّابق بالخيرَات ؟ قَال: مَنْ شَهَرَ سَيفَه وَدَعَا إلى سَبيلِ ربّه» [1] ، نعم! فليسَ أحدٌ يُزايدُ على الزيدية في حبّ زين العَابدين، والباقر، والصّادق، والكاظم، وبقيّة أعلام الهُدَى من أخيار بني الحُسين، بل إنّ الإمَام جعفر الصّادق فيما رواه أبو الفرج الأصفهاني كان يقول: «ما آسَى على شَيء إلاّ على عدَم خروجي مع ابنَي هند»[2]، به أو بما معناه، ويقصدُ الإمامين محمّد وإبراهيم -عليهِما وعَليه سلامُ الله-.

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

---

(١) شواهد التنزيل:٢/ ١٥٥.

(٢) مقاتل الطالبيين.

السّؤال التّاسع : ما هِي الرّؤية من الفِكر الزيدي في تَوحيد صفّ الأمّة :

سيدي الكريم إن ما نشهده من تفرقة بين المسلمين على اعتبار مذاهبهم يحز في نفوسنا فما رؤيتكم في إطار العقيدة الزيدية في توحيد الصف والتقارب بين المذاهب ؟.

والجَواب :

الزيدية ترسمُ خطوطاً عريضَة وجوهريّة في تقارُب الأمّة جمَعاء، على منهجٍ وسطيّ مُعتدل لا إفراطَ فيه ولا تَفريط، سواءً في النّظرة العقائديّة، أو النّظرة للصّحابة، أو النظرة لأهل البَيت، أو النّظرة للمُجتمعَات وحُقوقها، ليسَ ذلك من شهادة الجار لنفسِه، ولكن دونَ المُنصف ذلكَ الفِكر، فقط نشترطُ عليه الإنصَاف، وأن لايُعمم أخطَاء الآحَاد داخِل البيت الزيدي إن وُجدَت ويُحمّلها أصل نظريّة الزيدية، هذا من جانِب، ومن جانب آخَر عامّ فالأمّة إن بقيَت مُحتفظةً بعقائدها ومذاهبهَا فيمُكن التأليف بينَها بالاحترام لبعضِهم البَعض، احترام الاختلاف بينهُم، وأن يكونَ النّقد نقداً بنّاءً بلا مُشاحَنة ولا مُباغضَة وأن يكونَ ذلك في إطار حفظ الودّ، وأن لا يتعرّض الجميع لما يُؤذي الآخَرين، وقد كانَ يكفي الجَميع الإيمان الجملي في الدّين لو كاَن من اجتماعِ الجَميع على ذلك، فإن فصّل أحَدهُم لزمَ الجميع أن يُفصّلوا ويستطردُوا فيعود الخِلاف، وعدوّ الأمّة واحِد وليسَ يستفيدُ من إحياء النّعرات الطّائفيّة إلاّ هُو، فرّق تَسُد .

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال العاشر: مَا هو مَفهوم الرّافضة عند الزيدية وسبب الرّفض :

نريد أن نعرف مفهوم الرافضة في الزيدية ، وما مدى صحة الرواية التي ذكرت في بعض الكتب مثل كتاب (الحور العين) لنشوان الحميري والتي تروي عن قدوم جماعة إلى الإمام زيد ؛ يشترطون منه أن يسب الشيخين من أجل أن يتبعوه وينا صروه، فقال لهم: كيف أسب من كانا وزيري جدي وجدي وزيرهما، فقالوا: إذاً نحن نرفضك، فقال لهم الإمام زيد ؛: اذهبوا فأنتم الرافضة ؟.

الجَواب :

أنّ مَفهوم الرّافضَة عندَ الزيدية، مفهومٌ ومُصطلَح شرعيّ أصّله وحدّه رسول الله ص، فيَروي الحافظ علي بن الحُسين الزّيدي، بإسنادِه: حَدّثني يَحيى بن الحُسَين بن القَاسِم بن إبرَاهِيم ؛، قَالَ: حَدّثني أبِي، عَن أبِيه، قَالَ : لمّا ظَهرَ زَيد بن عَلي ؛ ودَعَا النّاس إلى نُصرَة الحَقّ فَأجَابته الشِّيعَة وَكثيرٌ مِن غَيرها، و قَعَد قَومٌ عَنه، وقَالوا له: لستَ الإمَام، قَال: فمَن هُو؟ قَالوا: ابن أخيكَ جَعفَر. فَقَال: إن قَال جَعفرٌ: إنّه الإمَام فقَدْ صَدَق. فَاكتُبوا إليه واسألوه. قَالوا: الطريق مَقطوعَة ولا نجدُ رَسُولاً إلاّ بأربَعين دِينَاراً، قَال: هذه أربَعُون دِينَاراً، فَاكتُبوا وأرسِلُوا إليه، فلمّا كَان مِنَ الغَد أتَوْه، فَقالوا: إنّه يُدَاريك، فقَال: وَيلكُم إمَامٌ يُداري مِن غَير بَأس، أو يَكتُم حَقاً أو يَخشَى فِي الله أحَداً، اختَاروا أن تَقاتلوا مَعي وتُبايعوني عَلى مَا بُويع عَليه عَليٌّ والحَسَن والحُسين آ، أو تُعينُوني بسلاحِكُم وتكفّوا عَنّي ألسِنَتَكُم، قَالوا: لا نفعَل، فقال: اللهّ أكبَر أنتُم والله الرّوافض الذي ذكرَ جَدي رَسُول الله ص ، قال: «سَيكون مِن بَعدِي قَوم يَرْفُضُون الجِهَادَ مَع الأخيَار مِن أهل بَيتِي، ويَقولون: ليس عَليهم أمرٌ بمَعروف ولا نَهيٌ عَن مُنكَر، يُقلِّدون دِينَهُم ويَتّبعُون أهَواءَهُم» [1]، وهُنا في الخَبر عدّة أمور فيها جوابُ السّؤال :

الأمرُ الأوّل : قصّة الرّفض، وأنّها ليسَت تلكَ التي ترويهَا العامّة، من أنّ تلكَ الجمَاعة أتت أبا الحُسين وامتحنتهُ بالسّؤال في حالِ أبي بَكر وعُمر، وإنّما هُم قومٌ امتحنُوه رغبةً في

---

(١) المحيط بالإمَامة «مخطوط»، ورَواه الحافظُ أبو العبّاس الحسنيّ في المَصابيح.

إيجاد العُذر للخُروج من البيعَة وتركِ الجَهاد وخوفاً من أسنّة الرّماح وحرّ السّيوف، فقالوا: لَستَ الإمَام، وهذا السّبب مُتواترٌ من طريق الزيدية أجمَعوا عليه كسَبب رئيس في قصّة الرّفض، وإن أوردَ أحدٌ من المؤرّخين أو غيرهم من الزيدية قصّة الرّفض بطريق الامتحَان للمشائخ فليسَ على سبيل التّأصيل بل الحكاية غالباً، وذلكَ فيمَا وقفنَا عليه من مصنفّات الأصحَاب، ثمّ إنّنا نقولُ إنصافاً: بأنّه إن صحّت قصّة الامتحَان للصّحابَة من تلكَ الجمَاعة من الشّيعَة، فيكونون قَد سألُوا مسَألتين، الأولَى في أبي بَكر وعُمر، والثّانية في الوصيّة وأنّ الإمام هُو جعفر بن محمّد ؛، وهذا مُحتمَل ومُستبَعد، ويبقَى سَبب الرّفض هُو أنّ تلكَ الجماعَة من الشيَعة رفضَت الجهَاد معَ الإمَام زيد بن عَلي ؛، لا لأنّها رفضَت أبا بَكر وعُمر، قالَ الإمام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة ؛ : «وأمّا تَسميتُه الرّافضة الذين رَفضُوا أبا بكر وعُمَر وعُثمان وغَيرهم، فَالصّحِيح أنّ الرّافضَة هُم الذين رَفضُوا زَيد بن عَلي ؛» [1]، بل إنَّ ابن تيميّة نفسَه قد أقرّ أنّ سبب الرّفض، هُو رفضُ الإمام زَيد ؛ لا لرفض الشّيخين، قال ابن تيمية : «مِن زمن خُروج زيد، افترقَت الشِّيعَة إلى رافضَة وزيديّة، فإنه لما سُئل عَن أبي بَكر وعمر فترحَّم عَليهما، رَفضَه قَوم، فقالَ لهم: رَفضتُمُوني، فسُمّوا رافضَةً لرفضِهم إيّاه، وسُمّي مَنْ لَم يَرفُضهُ مِن الشِّيعَة زَيدياً لانتسابِهم إليه» [2]، بل وحتّى صاحب كتاب (الحور العين) نشوان الحميري ذكرَ أنّ سبب الرّفض، هُو رفضُ الإمام زيد بن عَلي ؛، قال : «وسُمّيت الرّافضة من الشيعَة رافضَة، لرفضِهم زيد بن عَلي بن الحسين بن عَلي بن أبي طَالب، وتركِهم الخُروج معه» [3]، والمَعلومُ أنّ سلفَ الإمامية لم يخرُج من أصحابِهم مع الإمَام زيد بن عَلي ؛ أحَد، بل كانوُا يُخذّلون النّاس عَنه، ويُناظرونَه يحسبونَ ويزعَمون أنّهم يُسفّهونَ قولَه!!، كمُناظرَة مؤمن الطّاق، وأبي بَكر الحضرميّ، حتّى قالَ العلاّمة الحلّي عن سليمان بن خَالد الأقطَع: «لَم يخرُج مِن أصحَاب أبي جَعفَر غَيرُه» [4]، يَعني لم يخرُج معَ الإمام زيد بن عَلي، ثمّ سُليمان هذا استتابَه سلفُ الإمامية من خُروجِه ذلك!!، قال الميرزا النّوري : «عَن سُليمَان بن خَالِد البُجلي الأقطَع الكُوفي، وكَان

---

(١) الشافي: ٢/ ٤٣٤.

(٢) منهاج السنّة النبويّة: ١/ ٣٥.

(٣) الحور العين: ٢٢١.

(٤) خلاصة الأقوال: ١٥٣.

خَرج مَع زَيد بن علي ؛، فَأفلتَ . قُلتُ: ثمّ تَاب ورجعَ إلى الحقّ قَبل مَوته» [1]، والله المُستعَان، فظهرَ لك -أخي الباحث- قصّة الرّفض من هذا الأمر الأوّل.

الأمرُ الثّاني : من ذلكَ الخبر المحمّدي، يظهَر للباحِث المُنصف أنّ ذلكَ اللقب وجهُه الشّرعي يُقصدُ به : « قَوم يَرْفُضُون الجِهَادَ مَع الأخيَار مِن أهل بَيتي» كمَا قالَ -صلوات الله عليه وعلى آله-، ولذلكَ قالَ الإمَام الأعظَم زيد بن عَلي ؛ من رواية أخرى للإمَام الهادي إلى الحقّ عنهُ ؛ : «اللهمّ، اجعَل لَعنَتك ولعَنة آبَائي وأجَدَادي وَلَعنتي عَلى هَؤلاء الذين رَفَضُوني، وخَرجُوا مِن بَيعَتي، كما رَفضَ أهلُ حَرُورَاءَ عَليّ بن أبي طَالب ؛ حتّى حَارَبُوه» [2].

الأمرُ الثّالث : أنّ نشوان الحِميري وإن كانَ قد أوردَ أنّ قصّة الرفض هي الامتحَان في الشَيخين، فإنّه على شرط العترَة، يُقدّم قولُ أهل البيت آ إذا تخالفَت الأقوال، ورواية نشوانَ فعَن مُؤرّخي العامّة من غير العترَة، وقد قدّمنا لكَ ما احتجّ به ورواه الأئمّة عن آبائِهم، ومَنْ أرادَ التوسّع راجَع أقوال العترَة من طرق كثيرَة في الرّافضة في مبحثَنا (الرّافضة) .

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

---

(١) خاتمة المستدرك: ٤/ ٣٢٨ .

(٢) مجموع كتب ورسَائل الإمَام الهادي إلى الحق: ٦٠.

السّؤال الحادي عشَر: عن عائشَة أمّ المؤمنين وموقفها من أمير المُؤمنين ؛ :

في الخَبر عن عائشَة أمّ المؤمنين أنّها قالت : لما ثقل النبي ص واشتد وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي، فأذنَّ له، فخرج بين رجلين تخط رجلاه الأرض، وكان بين العباس ورجل آخر. قال عبيدالله : فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة، فقال لي : وهل تدري من الرجل الآخر الذي لم تسمه عائشة؟ .قلت : لا . قال : هو علي بن أبي طالب. فلِمَاذا لم تسمّ السيّدة عائشة الإمام علي بن أبي طالب ؟!.

الجَواب :

أنّ هذا الخَبر رواهُ البُخاري ومسلم في صَحيحيهما، وفي رواية ابن سَعد الصّحيحَة: «فأخبَرت ابن عبّاس بمَا قَالت. قَال: فهل تَدري مَن الرّجل الآخَر الذي لم تسمِّ عَائشة؟ قَال: قُلت: لا!، قَال ابن عَبّاس: هو علي! إنّ عَائشَةَ لا تَطيب لَه نَفساً بخَير»[1]، وقَد قالَ فيهَا أميرُ المُؤمنين عَلي بن أبي طالب ؛ : «وَ أَمَّا فُلَانَةُ فَأَدْرَكَهَا رَأْيُ النِّسَاءِ وَ ضِغْنٌ غَلَا فِي صَدْرِهَا كَمِرْجَلِ القَيْنِ، وَ لَوْ دُعِيَتْ لِتَنَالَ مِنْ غَيْرِي مَا أَتَتْ إِلَيَّ لَمْ تَفْعَلْ، وَ لَهَا بَعْدُ حُرْمَتُهَا الأُولَى وَ الحِسَابُ عَلَى اللَّـهِ تَعَالَى » [2] ، وجاء في (عُمدَة القاري) للعيني: «أُجيبَ بأنّه كَان فِي قَلبها مِنه مَا يَحصُل فِي قُلوب البَشر مِمّا يَكون سَبباً فِي الإعرَاض عَن ذِكر اسمِه»[3] ، وخُلاصَته أنّه لم يثبُت عن أحدٍ من أئمّة العترَة وعلى رأسهِم أمير المُؤمنين – صَلوات الله عليه وعلى آله– سبّها أو لعنَها، ويكَفي قولُ أمير المؤمنين : «وَ لَهَا بَعْدُ حُرْمَتُهَا الأُولَى وَ الحِسَابُ عَلَى اللَّـهِ تَعَالَى» .

وفّقكم الله تعالى .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

---

(١) طبقَات ابن سَعد: ٢/ ٢٣٢.
(٢) نهج البلاغَة .
(٣) عمدة القاري: ٣/ ٩٢.

السّؤال الثّاني عشَر: هَل للعلمَاء دورٌ في تعيين الإمَام :

هل للعلماء دور في تعيين الإمام حتى وإن لم يكن راضي بالإمامة حتى لايكون هناك تعارض مع الحديث؟!.

الجَواب :

نعَم للعُلمَاء أهل الحلّ والعقد دورٌ في تعيين الإمَام ومُبايعته، تماماً كمَا حصل مع الإمَام القاسم بن إبراهيم الرّسي ؛، عندمَا اجتمَع سادات العترَة، زاهدُ الآل موسى بن عبدالله بن موسى الجون، وأحمد بن عيسى بن زيد بن عَلي، والحسن بن يحيى بن الحُسين بن زيَد بن عَلي، والحافظ محمّد بن منصور المُرادي، والقاسم بن إبراهيم الرّسي، وقدّموا للإمَامة أبا محمّد الإمَام القاسم بن إبراهيم الرّسي وقبلَ بذلك وتقدّم، وبعدَم الرّضا فإنّهم يُقيمونَ عليه الحجّة، ثم يلزمُه القِيام مع ارتفاع المَوانع والأعذَار، وبدون رضَاه فلا يكونُ ذلك، وبعد اجتماع أهل الحل والعقد فإنّ الإمَام يقوم فيدُعو فتلزم النّاس الإجابَة، وكذلكَ اجتمعَ يحيى بن عَبدالله بن الحسَن، وموسى الكَاظم بن جعفر، ووجوه بني الحسن والحُسين، وقدّموا الإَمام الحُسين الفخّي للإمامة، فرضيَ وقام ودَعا واستُشهِدَ سنَة (١٦٩هـ)، وكذلكَ اجتمعَت البيَعات من ابن الأشَعث الكندي عندَ الإمَام الحسَن بن الحسَن بن عَلي بن أبي طَالب، فقال الإمَام الحسَن ؛ : «مَالِي رَغْبَةٌ عَن القِيام بِأمْرِ الله، ولا زُهد في إحيَاء دِين الله، ولَكن لا وَفَاءَ لَكُم، تُبَايُعونَنِي ثُمّ تَخْذُلُونَنِي»، فلّما استوثقَ أمرَهم قامَ ودعَا، ولم يُكتب لدَعوته الاكتمَال حيث عاجلَ الأمويّون جيش ابن الأشعث قبل وصول الإمَام الحسن بن الحسن إليهم، فطُوردَ عُمره، ومَاتَ مسموماً -صلوات الله عليه- وأُشير عليه أيضاً إلى أنه قد يكون ابتداء أمر الفاطمي دعوةٌ يلتف حولها أهل العلم والعامة من الناس، فالأصل الدعوة في الحالتين .

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الرّابع عشَر: التقيّة عند الزيدية :

موضوع التقية عند الزيدية هل لـه مقيـاس شرعـي أو أننـا لا نعمـل بـه كـما الإماميـة والسبب كثرت الإطروحات فيه كما الإمامية؟!.

الجَواب :

التقيّة عند الزيدية لا تكونُ إلاّ في أضيَق الحُدود فلا تكون عادَة، وإنّما تكـون إذا خشي الإنسانُ على نفسِه الهَلاك، أو على عرضِه، أو مالِه، ولا تجوزُ التقيّـة مـن الإمَـام القَـائم لمـا سيترتّب من ذلكَ الفسَاد والتعميَة على الرعيّة والعِباد فيما يجلّ خطره من أصولِ دينهِم .

وفّقكم الله تعالى .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الخامس عشَر: المُحتسب عند الزيدية :

المحتسب فما دوره في الإمامة وهل يمكن قيام المحتسب كناصر للـدين أولاً ومـن ثـم الإمام؟!.

الجَواب :

أنّ المُحتسبَ دورُه تنظيمُ أمر الأمّة بصلاحيّات أقلّ من صلاحيّات الإمـام كـما فصّـل ذلك الإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة وغيره من الأئمّة، ولـيسَ يُشـترطُ فيـه الصّـفات التي تكونُ في الإمَام ومنها المَنصب، إنّما يكونُ معه العِلم والورع والعَدل الـذي يسـيّر بـه أمور الرعيّة، ويكون في زمن عدم قيام إمامٍ داعٍ، فإذا ظهَرت دَعوة إمام عادِل وجبَ عليـه التّسليم لذلك الإمَام .

وفّقكم الله تعالى .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السّادس عشَر: لماذا تُطلق الزيدية على الصّادق لقبَ الإمَام وزيدٌ إمَام:

ما حيثيّات إطلاقِنا على جَعفر الصّادق لقبَ الإمَام، وعلى كون الإمام جَعفر الصّادق إماماً، والإمَام زيد بن عَلي إماماً، فكيف يكونُ هُناك إمامان في وقتٍ واحِد، وذلكَ عندَما قالَ الإمام زيد للرّافضة «إمامٌ ويُداري ...، اذهبُوا إليه فإن قالَ: إنَّه الإمَام فهُو الإمَام»، في الخبر المشهور عند الزيدية وغيرهِم ؟.

الجَواب :

أنّ الإمَامة في اللّغَة تَعني القُدوة، قال ابن فَارس : «الإمَام: كلّ مَن اقتُدِي بِه وقُدّم في الأُمُور، والنّبي: إمَام الأئمّة، والخَليفة: إمَام الرّعية، والقُرآن: إمَام المُسلمين»، فالإمَامة لفظةٌ تختلفُ حَسب استخدامِنا لها، فإذا قُلنا: إمَام الصّلاة لم نعنِ به إمامَ المُسلمين، وإذا قُلنا: إمَام الضّلالَة لم نعنِ به إمَام المُسلمين العادِل، والله تعالى يقول: ﴿**فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ**﴾ [□□□□:□□]، وكذلك إذا قُلنا عن سيبويه: إنَّه إمَام اللَغة، فليسَ يعني هذا أنّه إمامُ المُسلمين، نعم! وكذلكَ نحنُ إذا أطلقَنا على العُلماء من آل محمّد من غير الأئمّة القائمين لقب الإمَام فإنّما يُطلق لكونِه يُقتدَى به في علمِه وورعِه وزُهدِه إمامُ علِم، يُقتدَى به في ذلك، لا أنّه إمامٌ شرعيّ قائمٌ مُستحقّ، ولذلك تجد الزيدية تُطلقُ لقبَ الإمَام على غير الأئمّة القائمين، كقولِنا: الإمَام الباقر، والإمَام الصّادق، فتنبّه لذلك، وقولُ الإمام زيد بن عَلي ؛: إمامٌ ويُداري لأولئك الرّافضة فإنّما هُو تهجينٌ لهُم لمّا كذبوا على الإمَام الصّادق وتكلّموا بلسانِه وقالوا: إنّه يُداريك ويقولُ: إنَّك الإمَام الشّرعي لأنّكَ عمّه، فتعجّب الإمام زيد بن عَلي ؛ من هذا القول، فقال: تزعمونَ أنّه إمامٌ، وتزعمونَ أنّ الإمَام يُداري يعني يتّقي في الحقّ ويقولُ بخلافِه مُداراة لعمّه، ثمّ هُو بقوله: اذهبُوا إليه، فإن قالَ: إنَّه

الإمَام فهُو الإمَام، فهُو من إلجاء الكاذِب إلى ما يُلزمُه ويقطعُ خصامَه؛ لأنّه يعلمُ قطعاً ويقيناً أنّ ابن أخيه جعفر بن محمّد لن يقولَ بهذا القَول، وكيفَ يقولُ بهذا وهُو قد بايعَ عمّه بالإمَامة العُظمى وأرادَ أن يخرُج معه للقَتال، فقالَ له الإمام زيد : «قائمُنا لقاعدنَا وقاعدنا لقائمَنا، إذا خرجتُ أنا وأنت فمَن يكون لحرمنا»، وكانَ زيدٌ وجَعفر أكبر أهلِهما من ذريّة زين العابدين في ذلك الزّمان .

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السّابع عشَر: كيفَ يكون الاتّباع للعترَة في زمن الغيبَة :

عن حقيقة التمكين والمنعة في التمسك وعدم الضلال وعدم الافتراق وخاصة في زمن الغيبة ؟.

الجَواب :

أنّ تصدير السّؤال مبني على أصل إخوتنَا الإمامية في الغيبَة، فهُم القائلونَ بهَا، فأمّا على أصل أئمّة العترة سادات بني الحسَن والحُسين فإنّهم لا يعتقدون بالغيبَة للإمَام المَهدي، وإنما يُؤمنون بأنّه سيكون في آخر الزّمان رجلٌ من بني فاطمَة، ممّن شاء الله من ولَد الحسن أم مِن ولد الحُسين، كمَا قال الإمَام زيد بن عَلي ؛، وسيكونُ في زمن انقطاعٍ من العَدل، وتمكّن الظّلم والجَور، فيُولَد في آخر الزّمان، اسمهُ اسمُ النّبي واسمُ أبيه اسمُ أبي النّبي محمّد بن عبدالله، يقومُ فيدُعو بالحقّ على منهَاج آبائِه فيستجيبُ لَه الخَلق، فيُهيىء الله تعالى بألطافِه وتوفيقِه كمَأ هيّأ لجدّه رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله-، حيث كان الحقّ غريباً في عهدِه -صَلوات الله عليه وعلى آله- ثمّ كان النّصر والفَتح ودُخول النّاس في الدّين أفواجاً، فكذلك ستعمّ بدعَوة الإمام المَهدي الجامعَة الرّخاء والأمن والعَدل وسيشبَع الفَقير، ويُنتصَر للمَظلوم، وتُقام الحُدود، وتُحفَظ بيضَة الإسلام والمُسلمين .

فأمّا على شرطِ إخوتنَا من الإمامية فإنّ الإمَام المَهدي بغيبَتيه الصّغرى سنة (٢٦٠هـ)، والكُبرَى سنَة (٣٢٩هـ)، وهو تاريخ موت آخر السّفراء الأربعَة علي بن محمّد السّمري، إلى يوم النّاس هذا، فإنّه لم يتمكّن للإمَام المهدي ولَم يظهَر، ولم تنطبق عليه مصاديق تلك الأحاديث النبويّة المُتواترة التي روتها السنّة والشيَعة من أنّه يقومُ بالعَدل وينشرُه وينتصر للمَظلومين ويحثو المَال حثواً، بالرّغم من أنّ إخوتنا من الإمامية يجعلونَ تلك الأحاديث التي رواها المُحدّثون من الفرقة السنية بألفَاظ : «لا يَزال هَذا الدّين قائماً، حَتّى يَكون عَليكم اثنا عشرَ خَليفَة، كلّهم تجَتمِعُ عَليه الأمّة . فَسَمعت كلاماً من النبي ص لم أفهمه، قلت لأبي: ما يقول ؟ قال: كلهم من قريش»، والحاصلُ أنّ هذا الحَديث ليسَ مصداقاً على

الإمَام المَهدي من حيث التّمكين والمنعَة للدّين؛ لأنّ الدّين في عهدِه من ذلك الزمن منذ اثني عشر قرناً لم يكُن عزيزاً ولا منيعاً ولا قائماً على المِنهاج النبويّ من تغلّب أهل الجَور، ثمّ إنّ الأمّة لم تجتمِع عَليه، ولا على آبائه، فكانَت هذه إشارَة وإن كانَ بعضها خارجاً عن مضمون السّؤال، إلاّ أن الشّاهد في التّمكين والمنعَة للإمَام المَهدي، خصوصاً وقد قيّده السّائل بزمن الغيبَة، والغيبَة هي من اعتقَاد إخوتنا الإمامية .

وفّقكم الله تعالى .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّامن عشَر: الأئمّة المُجددّون على رأس كلّ قَرن من الزمان:

قال رسول الله ص: «كل قرن من هذه الأمة رسولاً من آل محمد آ يخرج إلى القرن الذي هو إليهم رسول وهم الأولياء و هم الرسل» .. قرأتها في كتب الاثني عشرية، فهل هي أيضاً عند الزيدية؟ وهل يتعارض الحديث مع النظرية النصية العددية؟.

الجَواب:

أنّ الحَديث المَحفوظ في هذَا عن رسول الله ص، به أو بـمَا معناه: «إنَّ اللهَ يبعثُ لهذه الأمةِ على رأسِ كلِّ مائةِ سنةٍ من يُجدِّدُ لها دينَها»، وقالَ الإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة ؛ : «ورَوينا فِي آثَار كَثيرة مُتظاهِرَة ورَواها الأئمّة آ وعُلماء المُعتزلة: أنّ عَلى رأس كلّ مَائة سنَة حُجّة لا تتمّ إلاّ عَلى حُجّة لله تعالى قائمَة عَلى خَلقِه» [1]، وقال الإمَام مجدالدّين المؤيّدي ؛ : «وفي بعض الروايات: «إنّ الله يمنّ عَلى أهل دِينِه فِي رَأس كلّ مَائة سنَة برَجُل مِن أهل بَيتي يُبيّن لَهم أمرَ دِينهِم، ....، وقال الإمَام زيد بن عَلي ؛ في الكلام الذي رَواه عنه صاحب (المحيط) مخاطباً لأصحابه: «وَيحكم! أمَا عَلمتُم أنّه مَا مِن قَرن يَنشأ إلا بَعثَ الله -عزّ وجل- مِنّا رَجلاً، أو خرَج منا رَجل حُجّة عَلى ذَلك القَرن، عَلِمَه مَنْ عَلِمَه، وجَهِلَه مَنْ جَهِلَه». قلتُ (أي الإمام مجدالدّين): وهذَا مِن مُؤدّى قَول الرّسُول -صَلوات الله وسلامه عليه وآله- في الخبَر الذي روَته طوائف الأمة، وأجمعَ على صحّته الخلق، وهو: «إنّي تارك فيكم ما إن تمَسّكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً، كِتاب الله، وعِترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحَوض»، وهو من تمام حُجَج الله عَلى عِبَاده، وسَنُبيّن المُجَدِّدين، عَلى رؤوس المِئين، إلى عصرنا هَذا، سنَة خَمس وستين وثلاثمَائة وألف مِن دون اعتبار بالكَسر في السِّنين، مهما كَان يصدق عليه أنّه في رَأس المَائة، كمَا حَقق ذلك بعض عُلمَائنا المحققين ... إلخ» [2]، ثمّ استطردَ ؛ في تبيين الأئمّة المُجددّين من سَادات بني الحسَن والحُسين، والحَديث أيضاً رواهُ المحدّثون من الفرقة السنية، أبو داود في سُننه، والسخاوي والسّيوطي وغيرهم .

---

(١) المجموع المَنصوري ٢/ ١٦٥.

(٢) التحف شرح الزلف.

والمَعنى من هذا الحَديث أنّ الله تعالى رحمَةً بالأمّة ييُسّر- ويُهيّئ للأمّة دعوةً علويّة فاطميّة حسنيّة أو حسينيّة، علمَها مَنْ شاء واهتمّ فلا تكون خافيَة عليه خفاءً لا يستطيعُ الوقوف على الحقّ منها، وجَهلها مَنْ جهلَ بالابتعَاد أو الاستكبَار أو العتوّ أو الإغفَال وعدم البَحث، فالدّعوة موجودَة حاضرَة يُعايشُها البعض بالمُعاصرة والسّماع والاستفَادة والانقياد والائتمَام وإن غفل عنها أو جهلها البعض لعَدم الاهتمَام، وهذا توضيحٌ لمَا جاء من قول الإمَام زيد بن عَلي الذي أوردَه الإمَام المؤيّدي -صَلوات الله عَليهما-.

وأمّا هل يتعارضُ هذا الحَديث مع النظريّة النصيّة الاثني عشرية فذلك قطعاً نعَم؛ لأنّه ينفي الغَيبَة ويستلزم منهُ وجود الدّعاة على مرّ السّنين، وفي كُتب إخوتنَا من الإماميّة ما يشهَد لمعنى ذلكَ الحديث في ذكر المُجدّدين، وهو ما يَنفي العدديّة والنّص، ومنه مَا رواه الشّيخ الصّدوق، بإسنادِه: عن بريد بن مُعاوية العجليّ، قال: قُلتُ لأبي جعفَر ؛: ما معنَى: ﴿**إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ**﴾ [□□□□:□]؟ فقال : «المُنذرُ رسول الله ص، وعليٌّ الهَادي، وفي كلّ وقت وزمانٍ إمامٌ منَّا يَهديهم إلى ما جَاء بهِ رسول الله ص» [1]، وهذا الحَديث يشهَد لعقيدة الزيدية ويردّ على عقيدة الإماميّة، وروى ابن بَابَويه القمّي، بإسنادِه: عَن أبي بَصير، عَن أبي جَعفر ؛، في قَول الله عزّ وجلّ : ﴿**وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾ [□□□□:□□]، قال: «الأئمّةُ مِن وَلد عَليٍّ وفَاطِمَة ’، إلى أن تَقومَ السَّاعَة» [2]، وهذا يدلّ على قولِ الزيدية، وكانَ الأمر عامّاً في ولَد عليّ وفاطمَة، وولدُ عليّ وفاطَمة هُم ذريّة الحسن والحُسين . وروى الكُليني ثقَة الجعفرية، بإسنادِه: عن سماعَة، قال: قال أبو عبدالله ؛، في قولهِ -عزّ وجلّ-: ﴿**فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلاء شَهِيدًا**﴾ [□□□□:□□]، قال: «نَزلَت فِي أمّة محمّد ص خَاصَّة، فِي كلِّ قَرنٍ مِنهُم إمَامٌ مِنّا شَاهِدٌ عَليهِم ومحمّدٌ ص شَاهِدٌ عَلينَا» [3]، والشّاهد في قولِه «فِي كلِّ قَرنٍ مِنهُم إمَامٌ مِنّا شَاهِدٌ عَليهِم»، وهُو مضمون مَا أوردَه الإمَام مجدالدّين المؤيّدي عن سَادات العترَة -صَلوات الله عليهِم-، وهُو ينفي العدديّة الاثني عشرية والنّص، ويثبّت قول الزيدية عندَ من أنصَف، ولم تُحرق العصبيّة المذهبيّة قلبَه فيتعدى هذه الإجمَاعات عن العترَة من كُتب

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ٦٦٧، الإمامة والتبصرة: ١٣٢.

(٢) الإمامة والتبصرة: ١٣٤ .

(٣) أصول الكافي: ١/ ١٩٠.

الفريقين إلى غيرها، قالَ المازندرَانيّ في شرحِه للخبَر، في معنَى القَـرن: «القـرنُ: أهـلُ كـلِّ زمَان، وهُو مِقدارُ التّوسط في أعمارِ أهلِ كلّ زمَان، مأخوذٌ من الاقتران فكأنّه المِقدار الذي يقترنُ فيه أهلُ ذلكَ الزّمان في أعمارهِم وأحوالِهم» [1]، وهذا بيّنٌ منـهُ إطـلاق قـولِ الإمـام جعفر الصّادق ؛ وعدم حصرِه الأئمّة بأعدادٍ مُعيّنة، ويُؤيّـدُه مـا رواهُ الصّـفار في (بصـائرِ الدّرجات) بإسنادِه، قال أبو عبدالله ؛ في قولِه تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَـوْمٍ هَـادٍ**﴾ [□□□□:□]، فقال : «كلّ إمامٍ هادٍ للقرنِ الذي هُو فيهِم»[2]، فالقرنُ هُو: مُتوسطُ أعـمارِ أهـلِ كلّ زمانٍ إلى انقطاعِ التّكليف، وأدلُّ منـهُ مـا رواهُ ابـن بابَويـه القمّـي، بإسـنادِه، عـن أبي عبدالله ؛، قال : «كلّ إمامٍ هادٍ لكلِّ قومٍ في زمانِهم»، نعم! وهذا فبيّنٌ منهم تثبيـتُ الـدّعوة من الأئمّة والقيام على منهج الزيدية، والحمدُ لله .

وفّقكم الله

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

---

(١) شرح أصول الكافي: ٥/ ١٦٢.

(٢) بصائر الدرجات:٥٠.

السّؤال التّاسع عشَر: تقاتُل أئمّة الزيدية هل يؤثّر ذلك على أصل عقيدَة العترة :

هل تقاتل أئمة الزيدية إن صح ذلك عنهم يقوض المنهج الزيدي؟ هل بمعنى هل الإمام المتغلب سيُغير في منهج الزيدية أو يشرع فيه شيئاً جديداً نتيجة لتغلبه فتختلف الأصول ؟.

الجَواب :

أنّ هذا السّؤال جوهريّ ومهمّ أن يقفَ الباحثُ على أطرافِه؛ لأنّه قد شاعَ وطاشَت العُقول مَعه، وقد أقدَموا معهَ على سوء استنبَاط للأسَف، وإلاّ فهَل ذلكَ الاختلاف بين المُسلمين اليَوم حول الكتاب والسنّة يُلغي صحّة تلك المنهجيّة من الكِتاب والسنّة؟!. هَل تقول الزيدية بعصمَة آحاد أئمّتها ؟!.، ولأنّ السّؤال مهمّ فسنطوّل الجَواب فيه،؛ لأنّي على ثقةٍ أنّ الباحث الحَصيف الذي يستطعمُ معنى الإنصاف ويستلذّ به سيجد أنّ في هذه المسألة تهويلاً وتضخيماً وتَعميماً طال نظريّة الإمامة التي أجمَع عليها سادت بني الحسَن والحُسين .

وسيكونُ الجواب من عدّة جوانب :

الجانبُ الأوّل : أنّ الفِكر الزّيدي، أو المَذَهب الزّيدي، قامَ على أصلَين رئيسَين وأصلٌ ثالثٌ مُلازم، فالأصلين الرئيسَين هُما: الكتاب، والسنّة، والأصل المُلازمُ هُو: إجماع أهل البيت آ .

الجانب الثّاني : أنّ أي فكر إسلامي يكونُ هُو الحاكمُ على أفرادِ أصحابِه، وليسَ أفرادُ أصحابِه هُم الحاكمونَ عليه، خصوصاً وأنّ أفرادَ أصحابَه غير معصومين . فإذا أخطأ العالمُ الفُلاني في تطبيقِ الفِكر، فإنّ هذا لا يعيبُ الفِكر نفسه، وليس هُو بحجّة على الفِكر، تماماً كحال مَن تقاتَل من أئمّة الزيدية، فإنّ الحاصِل هُنا هُو سوءٌ في تطبيقِ الفِكر ومبادئ الإمامَة، لا أنّ هذا يعني أنّ هُناك خللاً في هذا الفِكر، تنبّه لهذه فإنّها دقيقَة، فالفرقة السنية

في أصلِ عقيدة بعضِهم أنّ من شروطِ الحاكم العَدل والتديّن، وأن يكون ممّن يصلحُ لمنصِب الفَصل بين النّاس بعلمِه بالشّريعَة، ومعلومٌ أنّه قد تولّى من خلفائِهم الذينَ يسمعون لهُم ويُطيعون من لم يكُن بهذه الصّفات مُتحلٍّ، ومنهُم مَن كان فاسقاً كيزيد بن معاوية، ومنهُم مَن تقاتَل كالأمين والمأمون، فهَل سوء التّطبيق هُنا يردّ على أصلِ الفكر السنّي في تعيين صفَات الإمام وخليفَة المسلمين، قطعاً لا، فهذا -أخي الباحث- من ذاك فيما أثِر من تقاتل بعض أئمّة الزيدية .

الجانب الثّالث : الزيدية تقولُ في المُتقاتلين: إنَّ الإمام المُستحقّ منهُم ليسَ إلاّ واحداً، وتُخطّئ الخارجين عَليه .

الجانب الرّابع : أنّ مَن قال عن هؤلاء المُتقاتلِين، هَل هؤلاء يُمثّلون أهل البيت الذين ادّعيتُم أنّهم سُفن النّجاة، وثقَل الله الأصغَر في الأرض، فهَل نقتدي بهِم على حالِهم هذا من القَتل والتناحُر ؟!، والجَواب : أنّ مَن ينظُر بهذا المِنظَار فيختزلُ فضل جماعةٍ كبيرَة من أئمّة أهل البيت آ من زمن رسول الله ص إلى زمنِنا هذا، بتصرّفات فرديّة نادرَة وقليلَة مُقارنةً بمحاسنِ بقيّة الأئمّة، علماً، واجتهاداً، وجهاداً، وتأليفاً، ونُصرةً للمظلومين، فإنّه ينظرُ بمنظارٍ ضيّق، فنختصرُ على مَن قال بهذا، ونقولُ له: إنَّك قد شهدَت أنّه قد كاد يكون إجماع أنّ أئمّة اليمن من أهل الدّيانَة والعِلم، فهَل يزرُ الصّالح منهُم وزرَ المُخطئ ؟!، والله تعالى يقول : ﴿**ولاتزرُ وَازرةٌ وِزرَ أخرَى**﴾ **[□□□:□□□□]**، هل ستزهدُ في الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين لأجلِ م ن انتقدَت عليهِم تلكَ الأمور؟!، وهَل ستزهُد في المنصور بالله القاسم بن محمّد لأجلِ م ن تحفّظتَ عليهِم؟!، هَل ستُفرِّط في الإمام النّاصر الأطروش مَنهَ شدى الله على يدَيه من عبدَة الشّجر والحجَر ألف ألف من المكلّفين فآمنوا بالله تَعالى، لماذا لا نجعلُ هؤلاء هُم الحاكمون على حبّ أهل البيت كنماذِج مُضيئَة في اليمن وغير اليمن، لماذا لا نجعلُ هؤلاء هُم الحاكمون على تطبيق فِكر الزيدية بلا دَغل ولا وغَل، الإنصافُ عزيزٌ يا إخوان .

وعينُ الرِّضا عن كلّ عيبٍ كليلةٌ وَلَكِنَّ عَينَ السُّخْطِ تُبْدي المَسَاوِيَا

الجَانِب الخامس : أنّه المهّم في المسألَة أن تعرِفَ أنّ إسَاءة التّطبيق راجعَة إلى المُتقاتلين،

لا أنّها راجعَة إلى الفِكر الزّيدي، فإذا عرفتَ ذلك أسقطتَ الانتقاد على المذهب الزّيدي كمذهَب، فلا تُدخِلْهُ في تقاتُل هؤلاء الأئمّة، فإن أردتَ أن تتناول الموضوع فتناولُه من جهَة تاريخيّة فقَط، لا من جهَة فكريّة مذهبيّة؛ لأنّ المذهب الزّيدي بمبادئه لا يضرّه أن يُطبّقه بعض أفرادِه تطبيقاً خاطئاً، وكذلك الحالُ مع أيّ مذهب، إلاّ الجعفرية فإنّ أئمّتهم معصومون، وخطأهُم يؤثّر على الفِكر والاعتقاد .

فإن قيلَ: لَو كَان الفِكر الزّيدي لا يُعطِي أشخَاص الأئمّة الزيدية الوَزن والثِّقل الكَبير في مَعرفة الحقّ واتّباعه لكَان كَلامك مَنطقياً، وحِينها لا يَصحّ مُحاجَجة الفِكر الزّيدي بتصرّفات بَعض أئمّة الزيدية ولكنّ وَاقِع الحَال أنّكم تَدعون أنّ طَريق مَعرفة الحق واتّباعه مُقترن بأشخَاص الأئمّة الزيدية، فالذي نَرَاه أنّ حُصُول التّقَاتل بَين الأئمّة الزيدية يَهدّ أسَاس الزيدية كَامِلاً مِن زاوية اقترَان الحقّ بِأشخَاصِ الأئمّة الزيدية .

قُلنَا : قولُكم: لكنّ وَاقِع الحَال أنّكم تَدعون أنّ طَريق مَعرفة الحق واتّباعه مُقترن بأشخَاص الأئمّة الزيدية، فالحقّ الذي تتكلّم عنه -أخي الباحِث- وأنّه مُقترنٌ معرفتهُ بشخصِ الإمام القائم، لا يخلو أن يكون من الأصُول أو الفُروع، فإن كان من الأصُول فإنّ الحقّ قد زُبِر من إجماعات السّلف من أهل البيت المُستندَة إلى الكتاب والسنّة، فَما هذا الإمام القائم إلاّ مُبلِّغاً لا مُشرِّعاً، وإن كانَ في الفروع فإنّ الرّأي فيها مزبورٌ وليسَ للإمام إلاّ أن يجتهِد بنظرِه في المسائل، واجتهادُه هذا شرطهُ الاستنادُ إلى الشّرع، فالإمام عند الزيدية كشخص وفَرد ليسَ ذاتُ الحقّ مقروناً بمعرفتِه، وإنّما هُو من الأدلاء على الحقّ الذي أقرّه إجماع سلفِه ثَقل الله الأصغَر في الأرض، وإنّما قُلنا: إنَّه من الأدلاء لمكان علمِه ودورِه التّبليغي، ودورهُ في الهِدايَة للأمّة، فأوجبَت الزيدية إجابَة دَعوَة الأئمّة العلماء المُجتهدين لِما هُو واجبٌ من دَعوة الإمام المستحقّ، وأنّ النّاس يكونون في أغلب أحوالِهم مع هذه الدّعوة العادلَة في مأمنٍ حيث يَلوذون بذلك الإمام فيما يستشكلُ عليهِم من أصولِ دينهِم وفروعِهم، فيُفهّمهم ويستنبطُ لهُم، ثمّ هُو يسوس الرعيّة فيدفع الظّلم، ويأمُر بالمعروف وينهى عن المُنكَر، هذه هي النّظرية العامّة عند الزيدية وقد طبّقها كثيرٌ من الأئمّة آ بلا مُخالفَة أو اختلاف، كما أُثِر عن بعض مَن تقاتَل من الاختلاف، فالحجّة هُو الأصل، وما طرأ يكون شاذّاً .

فإن قال الباحِث : مَا زلت أستشكلُ كَلامَك، ودَعنِي أستَوضِحُك بشكل مُتسلسل، مِن بَاب الافتراض والتّخيل لَو حَدث قِتالٌ بَين سَيدنا الحسن وأخيه سَيدنا

الحسين -رضي الله عنهما- عَلى مَنْ يَكونُ الإمَام أو غَير ذَلك، فَهل هَذا الاقتتال عِندكَ لا يُسبّب إشكالاً في دَعوَى اقتران الحق بأهل البَيت؟!. وكَيف يَتمكَّن المُسلم المعاصر لهذا الاقتتال مِنْ مَعرفَة الحقّ إذا كَان عِندُه دَليلان الحسَن والحسين مُتناقضان ؟!.

قُلنا : لا بَأس، إن شَاء الله أن نَأتي بما قد يُذهِب الالتباس في المسألَة، وسأتمَاشَى مع مثِالكَ فَرَضاً وهُو مُستبعدٌ حقيقةً لأجل العصمَة.

* فالحسَن والحسين حينَ قتالِهم، لا يخلو حالُهم من أمرَين :

١- إمّا أن يكونا مُتّفقين في أصولِ مذهبِهم أصول الزيدية.

٢- وإمّا أن يكونا مُختلفين في أصولِ مذهبِهم .

* هُنا الواجبُ على المكلّف اتّباع مَن دعَا إلى الله تعالى، وسنّة رسولِه على منهَج سلفِه من أهل البيت آ، وعلى هذا يترتّب السّؤال الثّاني وهُو المهمّ أخي طالبَ، الجَواب :

* إذا كانَ مصيرُ الحسن والحسين في الدّين إلى أصولٍ واحدَة أصول الزيدية، وقَد عرفنَا أنَّ الزيدية مؤمنَة أنّ الإمام ليسَ بمُشرِّع وإنّما هُو صاحب دور في الهِدايَة إلى مذهب سلفِه من أهل البيت، وصاحب دور في الإفتاء والاجتهاد واستنباط الأحكام الطّارئَة مع الأزمان، وتوطيد العَدل، والأمر بالمعروف والنهي عن المُنكَر، فهَل يلزمُ من تقاتُل الحسن والحسين وتناقضهِم مع اتّفاق أصولِهم وعقيدتِهم، هل يلزَم من ذلكَ أن يكونَ معرفَة مذهب أهل البيت أصول الزيدية غير مُمكنَة لتناقُض الإمامين ؟، فإن قيلَ بهذا . قُلنا : هذا لا يَلزمُ منه عدم المقدرَة على الوقوف على الحقّ في معرفَة أصول الدّين، وأصول الفروع التي زُبِرتَ من قَبل أن يُولَد الإمامان المُتقاتلان، وإنّما يلزمُ منهُ الحيرَة في معرفَة دَعوة المُحقّ من غير المُحقّ كدَعوة جامعَة غرضُها هدايَة أهل العصِر، خصوصاً وأنّ أصولَ هذين الإمَامين المُتقاتِلين واحِدَة، ومذهبٌ أهل البيت آ واضح .

مثال :

* عزمَ الكاظمُ الزّيدي، وزَيد، أن يُسافرا إلى مكّة ومعَهم جماعَة من العامّة من أهل

قريتِهم، وطريقُ مكّة مرسومَة معروفَة قد وضعَ لنّا أهل الخِبرَة من آبائنا طريقاً يدلّنا عليهَا، فركبنَا جميعاً سيّارةً واحدَة تُوصُلنا إلى مكّة من الطّريق الذي رسمَه لنا آباؤنا، ثمّ حصلَ خلاف بين الكاظم الزّيدي، وبين زَيد، وهُم على الطّريق، أيّهم يقودُ السّيارَة الكاظِم تخوّفَ من قيادَة أخيه زَيد مع علمِه أنه أهلٌ للقيادَة، ولكنّه غلبَ على ظنّ الكاظم أنّه سيقودُ السّيارة أفضل منه. وكذلكَ حصلَ مع زَيد فإنّه رفضَ أن يكون الكاظم هُو القائد، لما غلبَ على ظنّه أنّ قيادَته ستكون أفضَل مع علمِه أنّ أخاه الكاظم أهلٌ للقيادَة، فحصلَ هُنا خِلاف، فقامَ بعضُ من الأتباع المُرافقين لهم يزيدُ حدّة الخلاف بقصدٍ أو بدون قصد بينَ الكاظم، وبين زَيد، حتّى حصلَت نُفرَة ومُخاصمَة ومُقاتلَة على أيّهم يقودُ السيّارة ليُوصِل مَن معَه إلى مكّة . هُنا وهُو لبّ الإشكال على المُستشكِل، وهُو هَل يضرّ أهل القريَة الرّاكبين معَهم خلافُ الكاظم وزَيد في معرفَة طريقِ مكّة ؟! وطريقُ مكّة معلومٌ غير مجهول من تعريفِ الآباء لَه وزبرِه في مؤلّفاتِهم، ثمّ هذَان المُختلفَان الكاظِم وزَيد لو تمكّن أحدهُما فإنّه ما كانَ يسلك إلاّ ذلك الطّريق الذي كان واضحاً نهجُه وطريقُه من قبل الآبَاء والسّلف الصّالح، ولو تمكّن الآخَر كان سينهج نفسَ الطّريق ويسلُكه .

مُطابقَة المِثال بالواقِع :

– الطّريق المعروف إلى مكّة الذي اتّفقَ على أن يسلكَه الكاظم، وزيد، هي أصول الزيدية وإجماعات أهل البيت .

– الكاظم وزيد هُما الإمامان المُتقاتلان .

– أهل القريَة الرّاكبون معهُم، هُم الأتباع من العلُماء المقتصدين والفقهاء والعامّة .

– الأتباع الذين زادوا الخلاف، هُم البطانَة وأهل الوشايَة .

نعم! ففي هذا لو تدبّرته –أخي الباحِث– ما يُقنِعُ بإذن الله تعالى، وللنّاس أفهامٌ مُتفاوتَة، نعَم وللإنصَاف فإنّنا نزيدُ في البيَان أنّ تلكَ الفتنَة التي سالَت بهَا الدّماء بين المُتخالفين ناتجَة عن أخطاء فرديّة لا علاقَة لنظريّة أهل البيت آ في الإمامَة بهَا، فإنّ الإمامَة تكليفٌ لا تشريف عند مَن نظرَ وتدبّر، فقَد كانَ أئمّة أهل البيت آ يتدافَعون الإمامَة يصرفوَنها عن أنفُسِهم إلى غيرِهم من أهل الفَضل والشّرف من أهل البيت، كما تدافعَ

ذلكَ كبارُ أهل البيت في زمانِهم، الإمام أحمد بن عيسى، والإمام الحسن بن يحيى، والإمام القاسم بن إبراهيم، كلّهم يُقدّم صاحبَه، ومنهُ ما تنحّى بسببِه الإمام المرتضى محمّد بن يحيى الهادي إلى أخيه النّاصر، ومنهَا ما اجتمعَ لأجلِه سادات بني الحسنَ يحيى بن عبدالله، والحسين الفخّي ومعهم أهلهُم يتدافعوُنها، هذا الأصل، فإذا حصلَ هُناك من طبّق هذا المبدأ بغير ما جاء به الأصل فإنّه مُخطئ، وخطأهُ هذا لا يتحمّله الفِكر، والزيدية لم تُصوِّب جميع مَنْ تَقاتَل من الأئمّة، بل قالَت: إنّ الإمام المستحقّ منهُم واحِد، والبقيّة مُخطئون فيما تسبّبوه، وهذه نظرَة عادلَة، فالزيدية لا تُبرّر سفكَ الدّماء بتصويب المُخطئين، بل تُثبتُ خطأهُم، والإمَام عندَ الله تعالى منهُم واحِد، وسيعامُل الله الجَميع بعَدله، إلاّ أنّه لَم يظهَر لنَا من أفعالِهم العِناد والتّكالب على الرّئاسَة من حيث هِي بدون غايَاتها من إقامَة العَدل والأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر وحياطَة الدّين، فلذلكَ وسعنَا فيهم ما وسعنَا من القَول: إنَّ الإمَام منهُم عندَ الله تعالى واحدٌ بدون الحُكم وتَحديد الأعيَان.

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال العِشرون : هَل كان الإمَام الخُميني زيدي المَذهب والفِكر :

ما مكانة الخميني في المذهب الزيدي هل هو إمام زيدي أم إمام اثني عشري.؟.

الجَواب :

أنّ الإمَام الخُميني قد قاَم بثورَة رأى فيها العُلمَاء أنّ فيها روح الأمر بـالمَعروف والنّهـي عن المُنكر، ومُجابَهة أمريكا والعدوّ الغَربي، فلذلك زكّوهَا من حيث أهميّة الأمر بـالمَعروف والنّهي عن المُنكر، ومن حيث إنَّ أمريكا دولةٌ ظالمَة عاثَت بالمُسـلمين وبـبلادهِم الفسَـاد، أمّا عقيدَة الإمام الخُميني فالذي يظهَر لمن قرأ كُتبه، وعرفَ حالَه من أصحابِه والمُعاصرين لَه ولأصل ولايَة الفقيه التي كانَ عليها، وجدَه إمامياً لا زيديّاً، ولم يـدّعِ الإمامَـة العُظمـى في الدّين، فهُو إماميّ لا زيديّ أصولاً وفقهاً، ومَن قال: إنَّه زيديّ فلـن يسـتطيع أن يُثبـتَ ذلك بيقين إلاّ بما تدخُل فيه العاطفَة مع ذلك الخُروج على الظّـالم، وإلاّ فـإنّ الخـوارج قـد كانَت تُجابُه الأمويين في ذلك الزّمان ولَم يكونوا زيديّة لأجل خُروجهم على الظّالم، واليـوم السيّد حسن نصر الله يُجابه إسرائيل وليسَ زيديّاً، والله يُحبّ الإنصَاف .

وفّقكم الله تعالى .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الحَادي والعشرون : هَل نظرية ولاية الفقيه نظريّة زيديّة :

هل نظرية ولاية الفقيه نظرية اثني عشرية أم نظرية زيدية، ولماذا؟

الجَواب :

أنّ الفرق واضحٌ بين نظريّة ولاية الفَقيه الإمامية، ونظريّة الإمَامة الزيدية، فالإمَامة الزيدية هي : «أنّها رئاسَة عامّة لشخص واحِدٍ في أمورٍ مخصوصةٍ على وجهٍ لا يكون فوقَ يدهِ يد مَخلوق» [1]، وولايَة الفَقيه عند إخوتنا من الإمامية هي: نيابةٌ عن الإمَام لإقامَة الحُكم، ثمّ اختَلفوا هل هي نيابةٌ مُطلقَة أو مقيّدة، فرأس الهَرم عند الزيدية هُو الإمَام لا يدَ فوقَ يدِه إلاّ الله تعالى، وعند الإمامية رأس الهَرم هُو النّائبُ لا الإمَام، ثمّ ذلك الوَلي الفقيه بنيابتِه تلك يُشترط أن يكونَ قد حصلَ على نيابَة خاصّة بالاسم والعَين على شرط الإمامية؛ لأنّهم يحتجّون على الزيدية بأنّ الإمام لا يُحددّه البشَر، وإنّما تُحدده النّصوص الإلهيّة، فكذلك يلزمُهم في ذلك الذي كان سيتولّى قيادة الأمّة نيابة عن الإمَام أن يكون تعيينهُ من قِبل الإمَام المهدي بالنّص والتعيين والتّخصيص لا أنّ يُحدّده البشَر، حتّى اختلف الإمامية في ذلك ما بين مُقلّدين للخامئني اليَوم، وللسيستاني، وللشيرازيّ، والبعض يُهلّكُ صاحبَه ويلعنُه، وقد انتفَض السيّد الخوئي وعدد من عُلماء الحوزة العلميّة على الإمام الخُميني عندمَا استحدَث نظريّة ولايَة الفَقيه، وسُجن منهُم مَنْ سُجِن، الحاصل -أخي السّائل- أن الإمامة عند الزيدية إمامَة طريقُها الدّعوة والبيعَة بالإمَامة العُظمى والمَنصب الفاطميّ والصّلاحيات المُطلقَة السّياسيّة والدّينية بلا فَصل للإمَام بشروط الفضل التي دوّنتها الزيدية في كُتب الأصول، والعَجب من مُنصفين يُؤمنون بولايَة الفقيه من المنظور الجَعفريّ ثمّ يعترضون على الإمَامة من المنظور الزّيدي، والعلّة واحدَة وهُو القيامُ بأمر الأمّة من تعاليم الكِتاب والسنّة، فإنّه ما ألجأ الإمَام الخُميني لتأصيل تلك النظريّة ولاية الفقيه بالمعنى الحركيّ إلاّ لمّا ظهرَ له أنّ الأمّة لا يُمكن أن تنهضَ بما كَانت الإمامية عليه من اثني عشر قرناً، فشهدَ بهذا التأصيل لعقيدَة الزيدية من

---

(١) جوابات للسيّد العلامة الحجّة عبدالرّحمن شايم.

تأصيلِهم لأهميّة الدّعوة والخُروج، وأنّ روح الإسلام هُو بهـذه العقيـدَة الأمـر بـالمَعروف والنّهي عن المُنكر، فكانَ هذا شهادَة لصحّة نظريّة الزيدية قديماً وحاضراً لقيـادَة الأمّـة، في الوقت الذي قصّرت فيه النظريّة الإمامية إلى الأربعة والثّلاثين سنَة الماضية في حقّ الجانب العملي لقيادَة الأمّة .

وفّقكم الله تعالى

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّاني والعشرون : لماذا لم تنتشِر الزيدية مثل الجعفرية :

لماذا لم تنتشر الزيدية مثل الجعفرية ؟!.

الجَواب :

أنّ العَوامل الاقتصاديّة والكيَان الدّولي سابقاً قد خـدَم الزيديـة فكانـت الزيديـة أكثـر انتشاراً من الإمامية، واليوم كانَ العَكس بقيام دولَة إيران، مع مصادر الأموال التي تُؤخذ من الأخماس، كلّ ذلك ساعدَ في نشر فكر إخوتنا من الإماميـة، وكـذلك للفكـر السـنّي، وبشكل عامّ فليس المعيار بالقلّة أو الكثـرَة لمعرفَـة الحـقّ، واليـوم بحمـد الله تعـالى نجـدُ صحوةً على جميع المُستويات وإن كانَت لا زالت تلكَ التي يُشـار إليهـا، إلاّ أنّ القّـوة بـالله تعالى، فالحقّ يجب أن يُظهرَه الله تعالى وإن تخاذلَ عنه الخَلق، وقد كـانَ الإمـام الحَسـن بـن عَلي وأصحابُه مُستضعفُين اقتصادياً وعدداً وعدّة في زمن مُعاوية، وكذلك كان أئمّة العترَة في زمن بني أميّة وبني العبّاس، حتّى انتشرَـت عُلـوم المـذاهب الأربعَـة ولم تنتشرـ عُلـوم العترَة، واليوم ولله الحَمد فإنّ كُتب الزيدية تُطبَع وتُوزّع وتُنشر على مـدّ وجَـزر، والمواقـع الالكترونيّة موجودَة، والعُلَمَاء يتواكبون مع الآخَر السّائل والطّالب، وهذا مـن فضـلِ الله تعالى، إضافة إلى الصّحوة المُلاحظَة في جانب كثيرٍ من البـاحثين والمُفكّـرين ممّـن أصـولهم غير زيدية فنجدهُم يتجّهون بأنظارهِم وعُقولهم وبحثهم فيقتربون إلى الفِكـر الزّيـدي لّمـا وجدوا فيه فكراً يُخاطب العُقول، ويُشبع رغبَات البَحث العلميّ، والله يوفّق الجميع .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّالث والعشرون : ما هي النّظرة التي يتم بها توحيد رؤية المختلفين في الإمام المهدي :

في ظل انقسام الأمة الإسلامية وتشتتها وبانتظار خروج المهدي المنتظر ؛ ما هي رؤيتكم حول التصديق بظهوره ؛ بإجماع الأشتات المتفرقة، وما هي أهم العلامات التي تثبت أنه المهدي المنتظر وفق الزيدية ؟.

الجَواب :

أنّ توحيد الرّؤية للإمَام المهَدي بما يجمعُ المُختلفين حاصلَة اليَوم بشكلٍ مُلاحَظ، فالكلّ -المُؤمنون بالإمَام المهدي-، ينتظرونَ اليَوم قيامَه ودَعوته ليكونوا من أتباعِه وأعوانِه، الفرقُ والسّبب الرّئيس في اختلاف المُختلفين هُو مقدّمات الاعتقَاد في الإمامَة بشكل عامّ، الإمامية يقولون بالاثني عشر وأنّها طريق الإمَام المَهدي ويترتّب على ذلك عقائد الرّجعَة، العصمَة، علم الغَيب، صفات الأئمّة وغيرها ممّا يعتبرُها الآخر أموراً تمسّ الثوابت القرآنيّة وتُنازع الذات الإلهيّة صفاتها، والزيدية يقولون بإجابَة الدّاعي من بني الحسَن والحُسين وأنّها طريق الإمام المَهدي، ويترتّب على ذلك الخُروج على الظّالم، والفرقة السنية لا ينضبطُ لها قولٌ إلاّ بإجابَة ذلكَ الدّاعي متى ظهَر، وسينتقضُ ذلكَ مع أصلِهم بعدَم الخُروج على أئمّة الجَور؛ لأنّ الإمَام المهدي سيخرجُ على أئمّة الجور، وهذه دقيقةٌ يجبُ أن يتنبّه لها الباحث السنّي، فالإمَام المهدي من حيث هُو اليوم تكاد تتفّق الأمّة عَليه إلا القلّة من المُنكرين للروّايات فيه، وعندي أنّ إخوتنا من الإمامية ينتظرونَ ذلك الإمَام المَهدي الذي تظهرُ عليه علامَاتُهم التي زبرتَها كُتبهم كأن يكون صاحب السّيف الذي يتكلّم في يدِه وغيرها، فقد يتأخّرون عن بيعةٍ إمام ليسَ بتلك الصّفة التي وصفتهَا رواياتهُم، والزيدية ستُجيب داعي الله تعالى من ذريّة الحسن أو الحُسين متى كان جامعاً لشروط الفضل والإمامة من العِلم والاجتهَاد والعَدالة والسّياسَة، فإن كانَ ذلك الدّاعي هُو المَهدي وذلك زمنُه آخر الزّمان سبقَت إليه الزيدية، وإن لم يكُن كانَت إجابَة داعي الحقّ والهُدى إمام ذلك الزّمان، كمَن سألَ النّفس الرضيّة إبراهيم بن عَبدالله ؛ عن حالِ

أخيه النّفس الزكيّة الإمام محمّد بن عبدالله هل هُو المَهدي، فقال إبراهيم ؛: «المَهـدِي عِـدَةٌ مِنَ الله تعالى لِنَبيّهِ، وَعَدَه أنْ يَجعَلَ مِن أهلِه مَهدِياً، لَمْ يُسَمِّهِ بِعينِه، ولَمْ يُوقِتْ زَمَانَه، وقَدْ قَام أخِي لله بِفَريضَتِه عليه فِي الأمْرِ بالمَعروفِ والنهي عَن المنكر، فـإنْ أرادَ الله تَعَـالَى أن يَجعَلَـهُ المهدِيَّ الذِي يُذكَر، فَهُو فَضْلٌ مِن الله يَمُنُّ بِه على مَن يَشَاءُ مِن عَبادِه، وإلاَّ فَلَم يَترُك أخِـي فَريضَة الله عَليهِ، لانتظَارِ مِيعَـادٍ لَم يُـؤمَر بِانتظـارِه» [1]، وهـذا جـوابُ عـلى سُـؤالكم عـن العَلامَات التي تثبتُ للإمَام المَهدي عنـد الزيديـة، فهـي الـدّعوة، وسـيُهيئ الله لـه تعـالى لانتشار دَعوته كما هيّأ لجدّه -صلوات الله عليه وعلى آله- بتذليل الصّعاب والنّصر .

وفّقكم الله تعالى .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

---

(١) تيسير المطالب في أمالي أبي طَالب.

السّؤال الرّابع والعشرون : ما نظرُكم في ذلك التيّار الإماميّ الذي يحاول اختراق الفِكر الزّيدي :

سيدي وقعت المدرسة الزيدية بين مطرقة الوهابية وسندان الإمامية ولعل مايحصل الآن وبالذات في صعدة من تأثر واضح بالفكر الإمامي يوجب على العلماء وقفة تحذيرية قوية فالأمور بدأت تفلت وبدأ الفكر الإيراني يظهر مدعوماً ومبطناً بالفكر الزيدي لتمرير مايريدون أما الفكر الوهابي فهو فكر ميت لا شيء بدون جذور أو عقول فلا خوف منه، هل لسيدي من إطلالة حول هذا الموضوع أحسن الله إليكم وجزاكم خير الجزاء، والسلام ؟.

الجَواب :

أنّ الزيدية ولله الحَمد بإجمَاعات أئمّة العترَة من زمن رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله-، إلى يوم النّاس هذا، لم تتأثّر أصولُها، لا بالاعتزَال ولا بقول المطرفيّة، ولا بتلك الفِرق التي حُكيت كالجارودية أو الصّالحية أو البتريّة، وإنّما بقيت عقيدَة الزّيدي اليوم هي منطوق ومَضمون عقيدَة الإمَام القاسم بن إبراهيم الرّسي (١٦٩-٢٤٦هـ) الذي قال: (أدركتُ مشيخَة ولد الحسن والحُسين وما بينَهم اختلاف)، ومنطوق ومَضمون عقيدَة الإمام زيد بن عَلي (٧٥-١٢٢هـ)، ومنطوق ومضمون عقيدة العترة من سادات بني الحسن والحُسين بعُموم، فالزيدية تَنفي الخبثَ عنها ولا يستقرّ الفِكر الدّخيل معها، والحركات السنيّة اليوم أو الإمامية في اليمن، وإن كان قد تأثّر بها البعض، وعندي أنّ أكثرَهم من العشرينين الذين لم يُحسنوا استقرَاء وفَهم وإحاطَة بالفِكر الزيديّ ثم انتقلوا بفعل الجَهل أو التأثّر أو لمصالح دنيويّة أو بفعل العاطفَة، فإنّ عُلماء العترَة وكبار طلاّب العِلم وصغارهم مُتنبّهون لذلك يسعون جهدَهم لإيصال هذا الفكري المحمّدي العلويّ الفاطميّ الحسنيّ والحُسينيّ لطالبيه صافياً ينبوعُه، ومؤلّفاتهم في الرّد على الشّبهات السنيّة كثيرةٌ موجودَة، وفي الرّد على الإمامية فكثيرةٌ مطبوعَة موجودَة، ومنها من مؤلّفات المُعاصِرين (الفوارق بين الزيدية والجعفرية) للسيّد العلاّمة عبدالرّحمن بن حسين شايم

المؤيّدي، ومنها (الجواب الرّاقي على مسائل العراقي) للسيّد العلامة الحُسين بن يحيى الحوثيّ، ومصنّفات الإمام الحجّة مجدالدّين المؤيّدي حافلَة بالفوارق، فالتّعاطف مع القضيّة الحاصلة مع الأمّة بُعموم ومقاومة السيّد حسن نصر الله، أو غيره من الإماميـة لا تجعلُنا بالعاطفَة نُحكّم أصولَهم على أصولِنا، هذا أمرٌ مفروغٌ منه مقطوعٌ به، وهذه رسالَة منّي وللتاريخ لا خَير في عَلويّ وفاطميّ يكونُ أصلهُ من هاشمٍ ونفسه من باهلَة، أصلُه لأئمّة الهُدَى سابقينَ ومُقتصدين ثمّ تكونُ عُلومُه عُلوم غيرِهِم، وإنّي قد وجدتُ كثيراً ممّن تأثّر بالفكر الإماميّ اليَوم ممّن ستعتبرونَهم أسلافاً لكُم وَمنحنىً في تاريخكم الفِكري من الزيدية إلى الإمامية في اليمن لا يفقهُ أكثرُهم على مَا اتّبعوا ذلك الفِكر وإنّما هِي العواطفُ للطّميات والبُكائيّات ولذلك الاحتضَان الاقتصاديّ من دُعاة الفكر الاثني عشريّ، أقولُ هذا وقَد عاصرتهُم بل وقد ناظرتُ مَنْ أصبحَ يُطلَق عليه سماحَة السيّد، وجَعلوا له مدير مَكتَب ثمّ لم يكُن من حجّة تصمِد، وقد أشرفَ على تلكَ المُناظرَة عشراتٌ، وعندِي أنّهم مِئاتٌ يتزايدونَ فهي مَكتوبَة تُقرَأ في كلّ وقت على مواقِع التّواصل الالكترونيّة، والله لا تغترّوا وعُودوا أيّها الخَلف مِنْ قَريب، قد نَصحتُ ولن أكونَ باخعاً لنفسي- عليكُم أسفاً فالموعِد القيامَة، وصدقَ رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- القَائل: «ما مِن مولودٍ إلاّ ويُولد على الفطرَة، فأبواهُ يهوّدانه أو ينصّرانه أو يمجّسانه»، برّاً فيكُم كتبتُ ما كَتبتُ، وإنّي قد وقفتُ على من يُبدّل فكرَه لأجل مسألَة غُسل القدمين أو مسحِها فيُبدّل جُملَة فكرِه كلّها!، ومنهُم مَن قد شافَهني وسَمعتُه وإلاّ فصُمّتا بأنّه أكثر ما يُقنعُه أو يُعجبُه هُو زواجُ المتعَة!، الله يشهَد أنّني قد بحثتُ في هذا الفِكر وحرّرته ودققّتُ النّظر فيه بحثَ وتَدقيق الصّيرفيّ للذّهب أبتغي النجاة ومعرفَة الحقّ بما سبيلُه عدم التّقليد للآبَاء والمشائخ، فمَا وجدتُه يسَعنُي لُمتلاطَم شُبهه، وُظلمَات أصولِه، وضعف تحريرِه، وتناقُض كثيرِ جُزئياته، وتنظيرِهم مسائلَ لا تنطبقُ على واقعِهم، فكانَت تلك التّنظيرات الفلسفيّة في الإمامة والغيبَة والبدَاء كلاماً جميلاً ظاهرُه، فإن تمسّكت به لم أتمسّك إلاّ بخيالات تردّ على واقعِهم، وأيّ نظريّة لا يُمكن تطبيقها على أرض الواقِع فما تنفعُني وكيف أؤمنُ بهَا، تفصيل ذلكَ تضّمنتها تلك الرّسائل التي قد حرّرتها، فإنّ أكثرَها وعندي أنّها كلّها كانَت مُناظرات حيّة مع الإمامية، **نعم!** وفي نفس الوقت نحثّ الجميع على الأخوّة في التّعامل

واحترام الاختلاف، الإمامية إخوتنا، والسلفيّة إخوتنا، والإباضية إخوتنا، والأشاعرَة إخوتنا، وطلبَة العِلم أبعدُ من أن يستغفلَهم الآخَر بدافع تلك الأخوّة والاحترام وعدم إثارة الطّائفيّات بالتّسليم بلا دَليل لتلك العقائد الإمامية أو السنيّة، فعندَما أحترمُ الخِلاف معَك، فإن حجّتي من كتاب الله تعالى حاضرَة بالموعظَة والكلمَة الطّيبة الحسنَة، وليسَ هذا من مُزايدَة المُراهقين بَل من كلام الوعي ما دَام أنّ الاختلاف موجود .

وفّقكم الله تعالى .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الخامس والعشرون : حديث الافتراق وهل له أصل في كتب الزيدية:

ما قولكم في حديث الافتراق (إلى نيف وسبعين فرقة وفي رواية إلى ثلاث وسبعين) وهل له أصل في كتب الزيدية ؟.

الجَواب :

فيما يخصّ حَديث الافتراَق، أو حَديث الفرقَة النّاجيَة، ففيه عدّة أمور :

الأمرُ الأوّل : الحَديث لهُ طُرق روايَة كثيرَة، وقَد تلقّته الأمّة والعترَة بالقَبول، وللمُتأخرين من عُموم الباحثين لهُم فيه مقَال، وأكتُب هُنا ما ظهرَ لي من بحثٍ واستقراء وخوفاً من ردّ الأحاديث معَ قبولها التّأويل.

الأمرُ الثّاني : أنّ إنكَار وتصحِيح الأحادِيث ليسَ بالتشهّي، فوعيدُ الله سُبحانَه وتعالى ثابت لمَن خالفَ أوامر الله تَعالى، فلا يُنكرُ أحدٌ هلاكَ من كانَ في اعتقادِه أو فعلِه ما يُوجبُ الفِسقَ أو الكُفر ﴿**لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلا أَمَانِيِّ أَهْلِ الكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلاَ يَجِدْ لَهُ مِن دُونِ اللَّـهِ وَلِيًّا وَلاَ نَصِيرًا، وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ وَلاَ يُظْلَمُونَ نَقِيرًا**﴾ [□□□□□□□:□□□□□□□]، فالعمَل الصّالح والاعتقَاد شرطُ دُخول الجنّة.

الأمرُ الثّالث : وهُو الذي يجعلُ البعض يتبنّى إنكَار هذا الحَديث، وتشمئزُّ نفسُه منه، لمّا كان الحقّ والنّجاة هُو في فرقَة واحدَة من الفِرق الإسلاميّة، وغيرُها هالكٌ في النّار، والأمرُ عندِي أكبرُ من ذلك وله تأويل بدون أن يُضعّف الحديث، وتأويلُه ينطلقُ من فَهم أمرَين يرتّب أحدُهما على الآخَر :

الأمرُ الأوّل : «ستفترقُ أمّتي إلى ثلاثٍ وسَبعين فرقَة كلّها هالكَة إلاّ فرقَة واحدَة»، فيكونُ المَعنَى : «ستفترقُ أمّتي»، اختلافاً في المنهَج والتّأصيل والتّلقّي، «إلى ثلاث وسَبعين فرقَة»، إلى ثلاث وسَبعين منهَجاً، «كلّها هالكَة» أي كلّ هذه المناهِج خاطئة تؤدّي إلى عقائد فاسدَة تؤدّي إلى النّار في تأصيلِهَا لِمَا يترتّب عنهَا، «إلاّ فرقَة واحدَة»، يكون منهجُها

هُو المُنهج الحقّ؛ لأنّ الحقّ في الأصول والتّوقيفيّات من الشّريعَة لا تتعدّد .

خُلاصَته : أنّ النّجاة والهلاك، واستحقَاق الجنّة أو النّار، هُو كمَا قالَ الإمام المرتضى محمّد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، عندمَا سُئلَ عن هذا الحَديث والفرقَة النّاجيَة، فقَال : «فَهُم المُؤمنُون بالله ورَسُولِه، النّاسبُون له إلى مَا نسب إليه نفسَه، المُبرِّئون له من شبه خلقه، المثبتون لعدله، النّافون الظلم عنه، القائلون بالحق فيه، المُصدِّقون بِوعدِه، المقِرُّون بوعيده، المتبِّعون لسنة نبيه، المقيمون لما افترض الله عليهم من أحكامه، المقتدون بكتابه، الآمرون بأمرِه، المنتهون عن نهيه، العَاملون بطاعته، المُوالون لأوليَائه، المُعادون لأعدائه، المُجاهدون في سَبيلِه، فَهُم النّاجون من عذابه، المُستوجبون لثوابه، صَبروا يسيراً من دهرهم، فسُرّوا كثيراً في آخرتهم، قد أمنوا الخزي والنيران، واستوجبوا الرضا والرضوان، في جنات النعيم مخلدون، ﴿**فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾ **[□□□:□□□]**»[1] .

* والمَنهج الصّحيح هُو مَا قاله رسول الله ص في الحَديث الصّحيح المُتواتر : «إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسكّتم به لن تضلّوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وعترتي أهل بَيتي، إنّ اللّطيف الخَبير نبّأني أنّهما لَن يفترقَا حتّى يردَا عليّ الحَوض»، فمنهَج أهل البَيت آ، منهجٌ مُلازمٌ للقرآن الكَريم، ومنهجُ القرآن لن يضلّ أبداً.

الأمرُ الثّاني : وهُو مترتّب على ما قبلَه، أنّ النّجاة مُترتّبَة على الاعتقَاد بذاتِ المَنهج الذي يُوصلُ الإنسان إلى القَبول الإلهيّ والرّضا الإلهيّ في جُملَة الاعتقَاد، فقَد يذهبُ بعض أهل العِلم إلى جُملَة حسنَة يُتفّق عليهَا في العَقيدة، ولكنّ تفاصيل أقوالِهم تُنافي تلك الجُملَة، كمَن يقول: الله لا يُشبه الأشياء، ولكنّه بيد وقَدم وعَين وصُعود ونُزول، أو أنّه على صورَة آدَم أو على صُورة شابّ أمرَد، فهؤلاء قَالوا بجُملَة حسنَة في الاعتقَاد وهي نفي التّشبيه ولكنّهم فرّعوا منهَا عقائد فاسدَة تؤدّي إلى تجزئَة الذّات الإلهيّة وتشبيهِهَا وهي أقوال عظيمَة جدّاً، فهؤلاء فرقةٌ فاسدٌ منهجُها، ولكن هل يهلكُ أصحابُها هذا يَعودُ إلى الله سُبحانه وتَعالى وإلى حقيقَة وأبعاد إخلاصِهم بأوجه النّظر والتدبّر وعَدم استغلالِهم

---

(١) كتاب الزيدية ..قراءة في المشروع وبحث في المكونات.

للعقل الذي أودِعَ فيهِم واجتهادهِم في إصابَة الحقّ من عدمِه بالتّقليد، فـالحُكم عـلى عَـين الأشخاص تهليكاً أخرويّاً أمرهُ إلى الله تعالى إلَّا أنْ يظهَر عنادٌ واضـحٌ وتجـنّ سـافِر، فأمّـا الظّاهرُ لنَا والذي نستطيعُ أن نَحكُم بِه فهُو فسادُ هـذا المَـنهج ومُخالفتـه للَعقـل وللكتـاب وللسنّة، **نعَم!** وأنبّه أنّ مَن كانَت منـاهجهُم مُخالفَـة للمـنهَج الصّـحيح فـإنّهم عـلى خطـرٍ عَظيم، وكذلك لا يُغفَل جانبُ الأعمَال الصّالحَة فإنّ الاعتقَاد بالمَنهج الصّحيح لا ينفعُ مع ارتكاب المُحرّمات والإصرار عَليهَا .

هذا ما توجّه إليه الجَواب في حَديث الفرقَة النّاجيَة، والله أعلَم .

وفّقكم الله تعالى .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السادس والعشرون : ماهي أهمّ العلامات التي تثبت أنّ الدّاعي هو المهدي :

أصبحت الدعوة إلى نصرة أشخاص يدعون أنهم الإمام المهدي، فما هي أهم العلامات التي تثبت أنه المهدي المنتظر ؟ هل هناك علامات حسية أو إعجازية ؟ .

الجَواب :

أنّنا تحت مظلّة الشّرع المحمّدي، لا نتألّى شروطاً ولا علامَات لم تصحّ ولم تُذكَر في صفَة وحال الإمَام المَهدي ؛، وما وصلَنا من حاله -صَلوات الله عليه-.

١ - أنّه سيكون من ولد فاطمَة من أبنَاء الحسن أو الحُسين .

٢ - سيقومُ ويدعُو بالحقّ دعوة علويّة جامعَة يستجيبُ له الخَلق، وأخبارٌ في أنّه بدء ظهوره سيكونُ من اليمن وأنّ أوّل مُناصريه من اليمن، وأنّه سيدعُو بين الرّكن والمَقام .

٣- أنّ الله تعالى سيُهيء لدَعوته ألطافاً وتوفيقاً يتمكّن معها على البلاد، ويُقيمُ كتاب الله تعالى وسنّة نبيّه على التّمام .

٤ - ينزلُ المسيح عيسى بن مريم -صلّى الله عليه-، ويكونُ عوناً له على أعدائِه .

٥ - أنّ الدّجال سيُحاربُه، سواءً كانَ ذلك الدّجال رئيساً، أو دولةً، أو مُنظمّةً أو هيئةً هذا لا يُقطَع به، وتلكَ الأخبار التي جاءت في هيئة الدّجال كالصّفات الخُرافيّة لا نُؤمنُ بها، ولكنّ هُناك أخبَاراً جاءت من طريق العترَة بإثبات الدّجال جُملةً، ومن ذلكَ ما رواهُ الإمام المُرشد بالله في (الأمالي الخميسيّة)، بإسنادِه عن أبي ذرّ -رضي الله عنه- عن رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- : «مَثل أهل بَيتي مثل سفينة نوح مَن ركب فيها نجا، ومن تخلف عَنها غَرق وهَوى، ومَنْ قَاتلنا فِي آخر الزّمان فَكأنّما قَاتل معَ الدّجال»[1]، ومنهَا ما رواهُ، بإسنادِه عن حُذيفَة بن اليَمان -رضي الله عنه-، قال : «أيها الناس، إن

---

(١) الأمالي الخميسيّة.

خروج الدجال أبين من طلوع الشمس وغير الدجال أخوف لي عليكم، إن قبل خروج الدجال فتناً تغربل الناس غربلة الحنطة، فما طار منها هلك، وما سقط منها هلك، وما ثبت منها نجا» [1].

٦- اسمُه كاسم الرّسول -صَلوات الله عليه وعلى آله-، واسمُ أبيه كاسم أبي الرّسول -صَلوات الله عليه وعلى آله- .

وبشكل عامّ، فإنّ أنسبَ الجَواب على ذلكَ السّؤال هُو قولُ الإمام زيد بن عَلي ؛: «المهدي حقٌ، وهو كائن منَّا أهل البيت، ولَن تُدركُوه وذَلكَ يَكونُ عِندَ انقطاعٍ مِنَ الزمَن، فلا تنكلوا عَن الجِهَاد مَعَ الدَّاعِي منَّا إلى كِتَابِ الله وسُنّةِ رسَولِه القَائم بذلك المَوثوق به، إمِامٌ لَكُم وحُجَّةٌ عَليكُم فَاتبعوهُ تَهتَدوا»، نعم! ولسنَا بعد تلك الدّعوة الجامعَة من الإمام المَهدي ننُكر أن يُظهَر الله على يديه الكرامَات فذلك من تهيئة الله تعالى له، ولكن أن نجعلَها صفةً لازمةً بلا دليل يصحّ فليسَ إلى ذلكَ طريق، وليسَ مَثلُ ذلك إلاّ مثل بني إسرائيل عندما جَعلوا في نبيّهم المَوعود والمُخلّص أنّه من بني إسرائيل فمَا آمنوا بسيّدنا محمّد توّهماً واعتماداً على المحرّف وغير الصّحيح فضلّوا وأضلّوا، وجعلوا له نعوتاً وصفاتاً زعمُوا أنّها ليسَت في نبيّنا محمّد ص، وقَد حدّثني والدي -رحمَه الله تعالى- بأنّ أوّل من يُقاتل المَهدي هُم الإمامية؛ لأنّه سيجدونَه على غير تلكَ الصّفة التي تخيّلوها من تلك الرّوايات في كُتبِهم، لا زلتُ أقول: أنا أحترمُ الاختلاف، وانتقَاد الفِكر لا يَعني العَداوة، ولا يَعني عدم الاتحّاد على ما أجمعَ عليه المُسلمون من مواجهَة العدّو الغربيّ الواحِد، فإنّا نحترمُ ما يقولونَه في فكر أخوتِهم من الزيدية، وذلك حقّ مكفولٌ للجَميع .

وفّقكم الله تعالى .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

---

(١) الأمالي الخميسيّة.

السّؤال السابع والعشرون : عن انقطاع الإمامة عند الزيدية لفترات طويلة :

ما سبب انقطاع الإمامة عند الزيدية منذُ فترة طويلة ؟ وما تسمون هذا الانقطاع ؟!.

الجَواب :

يكون بذكر مُقدّمات على أصول الزيدية يكونُ فيها الجَواب -بإذن الله تعالى-:

المقدّمَة الأولى : أنّ الأصل بعد وفاة رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله-، هُو أنّ الهدايَة كانَت في العترَة المحمّديّة : «إنّي تاركٌ فيكُم ما إن تمسكّتُم به لن تضلّوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وعِترتي أهل بَيتي، إنّ اللّطيف الخبير نبّأني أنّهما لن يفترقا حتّى يردَا عليّ الحوض»، ثمّ كانَ للهدايَة من تلكَ العترَة طريقَان: طريقٌ يقومُ به المُقتصدون وهُم عُلَماء آل محمّد كالإمَام الباقِر، والإمَام الصّادق، والإمَام عبدالله بن الحسَن، وغيرهم من أئمّة العِلم، وطريقٌ يقومُ به السّابقون بالخَيرات وهُم الأئمّة الدّعاة من ذريّة الحسَن والحُسين كالإمَام زيد بن عَلي، والإمام يحيى بن زَيد، والإمَام محمّد بن عبدالله النّفس الزكيّة وغيرهِم من أئمّة العِلم والجِهَاد، فالهِدايَة من هَذَين الطّريقين على مذهب الزيدية قد ضمنَها الله تعالى في العترَة كُهدَاة للأمّة لا يُفارقونَ القُرآن ولا يُفارقُهم، وأنّ على الأمّة أن يتمسّكوا بأسبَاب الهِداية تلك .

المقدّمة الثّانية : أنّ الأصل على مذهب الزيدية هُو أنّ الأرض لَن تخُلوَ من أسباب الهِدايَة يَوماً، ما دامَ أنّ المُتَمسِّكَ مَوجود، فالمُتمَسَّكُ به مَوجودٌ أيضاً، وإلَّا لأصبحَ كلامُ رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- عبثاً بل كذباً والعياذُ بالله تعالى؛ لأنّه قد تحقّق خلافُه عندمَا غابَت أسباب الهداية الفاطميّة عن المُكلّفين ولم يستطِع المُكلّفون الوقوف على أسباب الهدايَة، وقد أخبرنَا أنّ أسباب الهدايَة هُم إمّا عُلَمَاء مُقتصدون، وإمّا علُمَاء أئمّةٌ دُعاةٌ سابقون بالخَيرات، وعلى أصل الزيدية فإنّه يجوزُ أن يخَلو الزّمان القَصير من الإمَام الدّاعي القَائم، ولكن لا يَجوزُ أن يَخلو الزّمان الطّويل منه، ولا يجوزُ أن يخلُو الزّمان من صالحٍ للإمامَة من سَادات بني الحسَن والحُسين، ولا يجوزُ أن يخلو الزّمان من السّبب الآخر للهدايَة وهُم العُلماء المُقتصدون من بني الحسَن والحُسين الذين تلتفّ عليهم الأمّة

في منهجهَا؛ لأنّه يجبُ أن يكون للمكلّفين أسبابٌ للهدايَة يتمسّكون بهِم، فكمَا أنّ سبب الهدايَة القُرآن الكَريم موجودٌ دائماً حاضر غير غائب، فكذلك العترَة موجودَة دائمةَ غير غائبَة .

المقدّمة الثّالثة : أنّ الأصل الذي حكينَاه في المقدّمة الثّانية من جَواز خلو الزّمان القَصير من الإمَامة، وأنّه لا يَخلو الزّمان من صالحٍ للإمامة لقيادَة الأمّة من بني الحسَن والحُسين، كلّ ذلكَ يعودُ للأسَباب المُحيطَة بالعترَة في ذلك الزّمان الذي لَم تقُم فيه دَعوة، فالعترَة موجودة ولكن الأسبَاب منعَت من القِيام، والأسباب لخّصها أئمّة العترَة في سَببين رئيسيَن : **السّبب الأوّل** : أن لا يُؤدّي الخُروج لتغيير المُنكر إلى مُنكر أنكَر منه، كمَا لم يقُم أمير المُؤمنين على أبي بَكر وعُمر، وقال : «لأسالمنّ ما سلمَت أمور المُسلمين»، ويتفرّع منه عدم الخُروج على الحاكِم غير الظّالم بعُموم . **والسّبب الثّاني** : أن لا يتوفّر النّاصر والمُعين، فتُغمَر العترَة وأنصارهُم فلا يستطيعونَ إقامَة الحجّة الظّاهرَة، فتكونُ الحجّة هُنا الهدايَة موجودَة مُعَاصَرَة ولكنّها مغمورَة غطّاها الظّلم، إلاّ أنّها تبقى مع ذلك الغُمور حجّة لكون أنّ العترَة تقوم بواجب الهدايَة وإقامَة الحجّة على النّاس وإن كانُوا مُضايقين يَجتهِدُون، نعم! فكانَ المانِع من القيام يعودُ إلى الأمّة عندما لَم تلتفّ على أهل بيتِ نبيّها الحاضرين، والذي لن يخُلو منهُم الصّالح للقيام بأمر الإمامَة لو تهيّأت له أسباب القيام التي ذكرنَاها، وكذلكَ كانَ الحالُ مع الإمَام الحسن بن عَلي ؛ عندما اضطرّ لُمصالحَة مُعاوية، فإنّه فقَد سبباً من أسباب القيام وهُو عدم توفّر النّاصر والمُعين، وكذلكَ الإمَام الحُسين بن عَلي ؛ فإنّه مكثَ عشر سنوات بعد موتِ الإمَام الحسن فاقداً للنّاصر والمُعين فلَم يقُم، فلمّا توفّر النّاصر والمُعين وسقط عُذر ذلك السّبب قام بدعَوة أهل الكوفة والبصرة، إذاً السّبب ليسَ في عَدم وجود المؤهّل للقيام بأمر الأمّة من بني الحسَن والحُسين، السّبب هُو في التفَاف الأمّة حول سَادات بني الحسن والحُسين بالصّدق والنّصرَة تنفيذاً لوصيّة رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- في حَديث الثّقلين والسّفينة والنّجوم وغيرها، فكانَ في هذه المقدّمة الثّالثة الجَواب على السّؤال ما هُو سبب

انقطَاع الإمامة عند الزيدية منذُ فترَة طويلَة ؟، وإن كـان لا يصـحّ أن تُسـمّى هـذه الفـترَة الماضيَة بالفترَة الطّويلَة؛ لأنّ الإمَام مجدالدّين المؤيّدي إمام علمٍ ودَعوة وقـد بايَعـه العُلـمَاء وأهل الحلّ والعَقد على ذلك، سمعنَا ذلك وتواترَ لنَا من مشائخَنا، وقد كانَت الزيديـة لـه تسمعُ وتُطيع وتنقَاد، وقَد دَعا أوّل الأمر بعد النّكوث على الإمَامة ثمّ قمَعـه الظّلـم فقعَـد تماماً كحال الإمام أبي محمّد الحسَن بن علي السّبط، ووفاتُه -صَلوات الله عليه- كانَت سنَة (١٤٢٨هـ) .

المقدّمة الرّابعَة : وفيها بيَان بعض ما تقدّم، وهُو أنّ الباحث قد يُقارن فـترَة عـدم قيـام الإمَام الدّاعي من الزيدية، بتأويل عقيدَة الغيبَة للإمَام المَهدي عند إخوتنـا مـن الإماميـة، وهذه مُقارنةٌ خاطئَة انبنَت على مادّة خاطئَة وفي عِلم المنطق ذلك من أفسَد طُرق التّفكـير، فالزيدية لا تجوّز أن يخلَو الزّمن الطّويل من إمامٍ علويّ فـاطميّ حسـنيّ أو حُسـيني يقـومُ ويدعُو بالحقّ والأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر، وتاريخ الزيدية لذلك شـاهِد، والغيبَـة عند الإمامية من اثني عشر قرناً (١٢٠٠ سنة تقريباً) غابَ ذلك الإمَام الحجّة عـن الأمّـة، وفرقٌ بين المُقارَنتين . أيضاً قـد تطـرأ مقارنَـة أخـرى وهُـو أنّ العلّـة التـي تعيشُـها الأمّـة وتطلُبهُا في ظلّ عدَم وجود إمام زيدي قـائم هـي ذات العلّـة التـي تُنكرهـا الزيديـة عـلى الإمامية في ظلّ غياب إمامِهم المَهدي، والزّمن لا يهمّ طالَ أم قصُر لحاجَة المكلّفـين لتلـك الحجّة التي تقومُ عليهم ولا فرق بين جيلين أو ثلاثـة أو اثنـي عشرـ جـيلاً . وهـذه أيضـاً مُقارنة فاسدَة لأنّنا قد قدّمنا في المقدّمة الأولى ما يمنعُ منهَا، فعلى أصل الزيدية فـإنّ أصـل الهِدايَة لها طريقَان: الطّريق الأوّل : أئمّة العِلم المُقتصدون . والطّريق الثّاني : الأئمّة الدّعاء السّابقون بالخَيرات، فإذا انعَدم القائم لأسبابٍ منعتهُ من القِيـام، فـإنّ بقـاء الحجّـة قائمـة بهدايَة الأمّة عن طريق الأئمة المُقتصدين وهُم عُلَمَاء آل محمّد بقيّة العترة الحسنيّة والحُسينيّة فيتجّه المُكلّفون حولَهم ويتعلّمون منهُم ويُوطّنون أنفُسَهم على نُصرَـة قـائمِهم، والإماميـة على أصلهِم لا يملكونَ عترةً قائمةً بذاتهَا تكون وجهَةً ومقصـداً لرسـول الله مـن حَـديث الثّقلين تكون حجّة على العِباد، فلا يجدُ المُكلّف مَنْ يتمسّك به إلاّ عُلـماء ومراجِـع ليسـوا

هُم العترَة من الإمامية، فيكون المكلّف غير مأمور باتّباعِهم، وإنّما مأمور باتّباع ذات العترَة، ولا يصحّ أن نبني اتّباعنا لعلماء ومراجع الإمامية من حديث آحاديّ لم نُسلِّم بإسنادِه يقول: عليكُم بفقهائنا، فالرسول يقول: تمسّكوا بالكِتاب والعترَة، لا بفُقهَاء ومراجع حالهُم كحال بقيّة عُلَماء الفرق الإسلاميّة من غير العترَة، وبهذا ينتهي الجَواب .

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثامن والعشرون : هل يصطفي الله الأئمة من ذريّة الظالمين :

إذا كان الاصطفاء لجميع ولد فاطمة ويشمل الثلاث الطوائف ، فهل من الممكن أن يصطفي الله إماماً من نسل من هو ظالم لنفسه، إذا قلتم: نعم ، فكيف الله يصطفي إماماً للأمة الإسلامية وكان أبوه يعمل المعاصي والذنوب الكبيره والصغيره ، أفيدونا أفادكم الله ؟!.

الجَواب :

أنّ ذلكَ مُمكن، ولا يُمكن لأحدٍ أن يقطَع أنّ آباء الأنبياء إلى آدَم كانُوا مُعصومين، وغير المَعصوم هُو من يرتكبُ الذّنوب الصّغيرَة والكَبيرَة، ومَن قطعَ فليسَ لهُ على ذلكَ دَليل يورث العِلم، ومَنْ لم يقطَع واحتملَ ذلك فإنّ له على ذلكَ دليلاً من القُرآن، فإنّ أنبياء الله تعالى موسى وهَارون وإلياس كانوا من ذريّة لاوي بن يعَقوب وهُو أحد الإخوَة الذين ارتكبوا كبيرَة إلقائهم بأخيهِم يوسف في البِئر، وكبيرَة الحسَد، وكبيرَة الغلّ، وكبيرَة الكَذب على أبيهِم النّبي يَعقوب، وموسَى كان من أولي العَزم من الرّسل، فكذلك على شرط الزيدية لا يُمتنع من أن يصطفي الله الخيرَة من نسَل مَن هُو ظالمٌ لنفسِه، ومنهُم الإمَام المَهدي الذي سيُولد في آخر الزّمان، ومنهُم أئمّة الهُدى الدّعاة فيما بين رسول الله ص إلى آخر الزّمان وقيام دَعوة الإمَام المَهدي، نعَم وكان داود وسُليمان وزكريّا من ذريّة يهوذا بن يعقوب وهُو أحد الإخوَة الذين انطبقَ عليهِم ما سبقَ .

وفّقكم الله تعالى .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثامن والعشرون : في آية إيتاء الله المُلك ونزعه :

رأيت بعض من يناقش حول الإمامة يستدل على إمامة الثلاثة بقوله تعالى: ﴿**تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاء**﴾ [□□ □□□□:□□]، فكيف ترون استدلاله سيدي الكاظم –حفظكم الله تعالى– ؟.

الجَواب :

أنّ الآيَة وهي قولُ الله تعالى : ﴿**قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاء وَتُعِزُّ مَن تَشَاء وَتُذِلُّ مَن تَشَاء بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيَّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَاء بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾ [□□ □□□□:□□□□□]، لا تُؤصِّل لخُصوص إمامة الثّلاثة عليّ والحسَنين بشكل خاصّ، وإنّما تُؤصّل إلى صفَات الكمَال للذات الإلهيّة وتملّكها لأسبَاب ذلكَ الإيتَاء للمُلك، وأسبَاب نَزعِه، ومن ذلكَ قولُ الله تعالى: ﴿**وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّـهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوَاْ أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّـهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّـهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاء وَاللَّـهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾ [□□□□:□□□]، فآتَى الله المُلكَ طالوت ونزعَه من أصحابِه، ومن ذلكَ قولُ الله تعالى: ﴿**أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّـهُ مِن فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَآ آلَ إِبْرَاهِيمَ الكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا**﴾ [□□□□:□□]، فالله تعالى أرادَ أن يُؤتي المُلك العَظيم لآل إبراهيم وينزعُه من غيرِهم، نعم! والحاصل أنّ الآيَة محلّ السّؤال تُؤصّل لصفَات الكمَال للذاّت الإلهيّة وأنّها المالكَة والقادرَة على كلّ شيء، ثمّ تأتي تحتَ تلك الآيَة تخصيصَات لمَنْ قد آتاهُم الله المُلك، كآية مُلك طَالوت، وآية مُلك آل إبراهيم، وآيَة توليَة أمير المُؤمنين: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّـهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[□□□□:□□] . والإمَامة في ذريّة إبراهيم الخَليل: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾[□□□□:□□□]، والاصطفَاء للعترَة في قول

الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الفَضْلُ الكَبِيرُ﴾ [□□□:□□]، وبالاصطَفاء للعترة بالحَديث المُتواتر : «إنّي تارك فيكُم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وعترتي أهل بَيتي، إنّ اللّطيف الخَبير نبّأني أنّهما لن يفترقَا حتّى يردَا عليّ الحوض»، وحديث السّفينة، والغَدير، والنّجوم، والمنزلَة، وغيرها، والحَاصل أنّ الآية عامّة وتُؤصّل لأدلّة خاصّة بعدَها .

نعم! ثمّ اعترضَ السّائل، وقال: ولكن قَد يُقال : كيفَ يُؤتي الله المُلك للإمَام علي؛، ثمّ يُؤتيه أبا بكر، ثمّ آتى الله المُلك للحسَن بن عَلي، ثمّ يُؤتيه مُعاوية بن أبي سُفيان، ثمّ يُؤتي الله المُلك للحُسين بن علَي، ثمّ يُؤتيه ليزيد بن مُعاوية ؟!.

والجَواب :

أنّ الأصل في ذلك المُلك الذي هُو للعترَة، وللذريّة الإبراهيميّة، هُو مُلكُ تفضيلٍ من الله تعالى، ابتداءٌ من الله تعالى واجتبَاء، على الأمّة أن تُسلّم بهذا تسليماً لله تعالى ولرسولِه -صَلوات الله عليه وعلى آله-: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [□□□□:□□]، فتلكَ خيرَةُ الله لعليّ والحسَن والحُسين وأئمّة العترة سادات بني الحسَن والحُسين، وكون أنّ سنّة الله تعالى في الأرض هي التّخليَة والتّمكين للعِباد، فإنّ مَنْ يتعدّى على ما يخصّ ذلكَ الإمَام المُصطفَى بالقَهر أو بالتّأويل فإنّه بذلكَ يكون مالكاً حَاكماً ولكن ليسَ مُلكُه هذا مُلكاً شرعيّاً؛ لأنّ المُلك الشّرعي الذي هُو الإمامَة، وقَد كان سُليمان ؛ مَلِكاً نبيّاً، ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الوَهَّابُ﴾ [□:□□]، فالله تفضّلاً لم يُؤتِ من تقدّم أمير المُؤمنين ذلكَ المُلك، ولَم يؤتِ مُعاوية أو يزيدَ ذلك، وبذلكَ خرجوا من المُلك الإلهيّ الشّرعي الذي يُريدُ أن يتفضّل به على عبادِه، ودَخلوا في المُلك الدّنيويّ الحُكم الذي كان سببُه التّخليَة والتّمكين والابتلاء من الله تعالى، وفرقٌ بين المُلكَين، ونُشيرُ أيضاً إلى أنّ هُناك تملّكاً آخَر مُباحاً، وهُو الملّك الذي لا يكونُ مُخلاً بإرادَة إلهيّة في اصطفَاء البَعض كالذي مرّ مَعك، وهذا التملّك المُباح

فهُو كتملّك صاحب مِصر في عهد يُوسف النّبي -صلى الله عَليه-، وكتملّك النّمروذ في عهد إبراهيم الخَليل، فذلك المُلك من حيث تملّك صاحبِه لم يُعارض دَعوة الأنبياء المُعاصرين لمّا لم يطلُب أولئك الأنبياء المُلك فعُورضوا عَليه، وإن كانَ النّمروذ قد عارض على دَعوة إبراهيم، والرّومان عارضوا على دَعوة عيسى، فذلك لأجل مضمون الرّسالة لا لأنّهما طلبا الرّئاسَة، فكأنّ الوحي الإلهيّ لم يجَعل دَعوتهما دعوة رئاسَة ونشر تعاليم الدّين، بل دَعوة نشر التّوحيد، وقد كان رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله-حاكماً ونبيّاً رسولاً، يُجاهد ويُجيّش الجُيوش وتُجبى إليه الزّكوات ويُحارب عليها ويُنظّم أمور المُسلمين ويُعيّن الوَلاة ويخلَعهم، وكان صاحب دَعوة التّوحيد والإسلام، فكانَت إمامَة مَن بعدِه خالفة له -صَلوات الله عليه وعلى آله- حُكماً وهدايةً، وذلك مِن فضل الله وتمليكِه لتلكَ العترَة المحمديّة . ﴿**أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَآ آلَ إِبْرَاهِيمَ الكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا**﴾ [□□:□□□] .

وفّقكم الله

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال التاسع والعشرون : متى ظهر مُصطلح العصمة في فكر الزيدية

سيدي الكاظم الزيدي متى ظهر مصطلح العصمة في فكر الزيدية ؟!.

الجَواب :

إنّ مُصطلَح العصمَة كاعتقَاد هُو قديمٌ أصلُه من أصلِ قولِ رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- لعليّ والحسَنين وأهل البيت آ تلكَ الآثار الدّالة على عصمَة آحادهِم، أو عصمَة إجماعَاتهِم، فأصلُها رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله-، وأصلُها كتابُ الله تعالى القاضي بتلكَ العصمَة في حقّ أهل الكسَاء : ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾ [□□□□:□□]، وقولُه -صَلوات الله عليه وعلى آله- : «الحسَن والحُسين سيّدا شباب أهل الجنّة»، وقولُه -صلوات الله عليه وعلى آله-: «عليّ مع الحقّ، والحقّ معَ عَلي»، وقولُه -صَلوات الله عليه وعلى آله وسلّم- : «يا عمّار، لو سلكَ النّاس وادياً، وسلك عليّ وادياً، فاسلك واديَ علي»، وقولُه -صلوات الله عليه وعلى آله- عن فاطمَة «إنّها سيّدة نسَاء العالَمين»، وقولُه -صلوات الله عليه وعلى آله-: «من كُنت مَولاه فعليّ مَولاه»، بها أو بما معناها هذه أدلّةٌ تقضي بالعصَمة الفرديّة، وأدلّة تقضي بالعصمَة الجماعيّة لمن لم يثبُت عليهم النّص مَن كان من العترَة بعد الإمام الحُسين، فحديث الثّقلين، والسّفينَة، والنّجوم، والتّقديم وغيرها، هذا من جهَة الأدلّة، ومن جهَة استخدَام اصطلاح العِصمَة فإنّي فيما نظرتُ فيها وجدتُ الإمامَين الباقر وزيد بن عَلي أوّل من استخدمها أو وصلنَا عنهُم النّقل، وهُم المُعاصرون للقرن الأوّل والثّاني من سَادات العترَة، وسأنقل أقوالَهم من رواياتنا وروايات غيرنا .

١- روى الحافظ محمد بن سليمان الكوفي، عن الإمَام البَاقر، (ت١١٨هـ) ؛، أنه قال: «المعصُومون منّا خمسة : رسول الله، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين -صلوات الله عليهم أجمعين-» [١].

---

(١) مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ؛ : ٢/ ١٦٢.

٢- وروى الحافظ ابن عسَاكر، عن الإمَام زيد بن عَلي، (١٢٢هـ) ؛، أنّه قال: «المعصُومون منّا خمسة : النبي ص، وعليّ، وفاطمة، والحسن، والحسين» (١).

٣- وسُئلَ الإمَام أحمَد بن عيسى بن زَيد بن عَلي (ت ٢٤٧هـ) . عن رجلٍ تجوزُ شهاَدته وحدَه ؟!.، فقَال : «لا، إلاَّ عَلياً والحسَن والحسين، فِقيل : وكَيفَ ذلك؟ قال: لأنّهم مَعصُومُون» (٢).

بهذا أكتفِي ففيه كفايةٌ من مَطلوب السّؤال .

وفّقكم الله

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

---

(١) تاريخ مدينة دمشق: ١٩/ ٤٦٤، ورواه عن الإمَام زيد بن علي الحافظ محمّد بن سُلميان الكُوفي ، في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ؛ : ٢/ ١٥٣ .

(٢) جامع عُلوم آل محمّد، مخطوط.

السّؤال الثّلاثون : هل هناك فرق بين عصمَة الأنبياء وعصمَة الوصيّ والحسنين :

هل هناك فرق بين عصمة الأنبياء و عصمة غيرهم كالوصي والحسنين؟

الجَواب :

أنّه لا يوَجد فارقٌ بين العِصمَتين، عصمَة الأنبياء، وعصمَة الأئمّة الثّلاثة عليّ والحسَنين، لمكان التّخصيص الإلهيّ، إلَّا أنّ الأنبياء أفضلُ من الأئمّة لَمكان الوَحي وكثرَة العَمل ومزيد الدّرجَة والفضيلَة، وهُم جميعاً معصومون من الكَبائر دونَ الصّغائر، والقرآن مليءٌ بأخبَار الأنبياء في ذلك، ولكنّه مغفورٌ لهُم إزَاء حسناتِهم، والصّغائر بعُموم لجميع المُسلمين مكفّرة بإذن الله تعالى إذا ما اجتنب المُكلّفون الكبائر، قال الله تعالى: ﴿**إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا**﴾ [□□□:□□]، ولسنَا نمنعُ أن يكونَ للأنبياء ألطافٌ أكبر وأكثَر من غيرهِم من الأئمّة في الابتعاد عن الصّغائر .

وفّقكم الله تعالى .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الحَادي والثّلاثون : هل الإمَامة مقتصرة على أمتنا أم كانت في الأمم السابقة :

هل الإمامة مقتصرة على هذه الأمة فقط؟ أم كان بعد الأنبياء أئمة يخلفونهم من بعدهم؟.

الجَواب :

أنّ الإمَامة في اللّغَة بمعنى القُدَوة، والأنبياء أئمّة لأقوامهِم، وبهذا يكونُ كلّ نبيّ أو رسول هُو إمام، وليسَ كلّ إمامٍ نبيّاً، والله تعالى قد جعلَ الهدايَة في ذريّة إبراهيم الخَليل: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾ [□□□:□□□□□]، وقوله تعالى : ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ**﴾ [□□□□:□□]، فالإمامة حاضرةٌ إذا غابَت النبّوة في الأقوام السّابقَة، وفي أمّة سيّدنا محمّد -صلوات الله عليه وعلى آله-، ويدلّ على ذلك أيضاً قول الله تعالى : ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إسرائيل، وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَّمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ**﴾ [□□□□:□□□□□]، فالأئمّة من بني إسرائيل ذريّة إبراهيم الخَليل كانَت موجودَة، بشروط الفضَل واكتساب عدم الظّلم والصّبر واليقين .

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثّاني والثّلاثون : هل شروط الإمامَة الأربعة عشر منصوص عليها أم اجتهادية :

هَل شُروط الإمَامَة الأربعَة عَشر مَنصوصٌ عَليها أم هِي اجتهَاديّة ؟ .

الجَواب :

أنّ شروطُ الإمَامة، وقدّ حدّدها السّائل بأربعَة عشر، هي اختصارُ شروط الفَضل والأهليّة للإمامَة، وتحديدُها بأربعَة عَشر شرطاً هو تفصيليّ تدخُل أدّلته بعضها ببعض أقرّها الأئمّة والعُلماء والمُحققّون من عُلماء وأعيان الزيدية، وإلَّا فأصلُها وتفصيلُها يَحكي شروط الفَضل والأهليّة، فكان التّمام بتفصيلَها في أربعَة عشر شرطاً إبرازاً لأهميّتها على التّفصيل وعلوّ شأنها، ويدخُل تحت كلّ شرط أدلّةٌ شرعيّة عامّة استُنِدَ إليها، ولا مكانَ فيها للاجتهَاد، إلاّ أن يكونَ هُناك تفصيلات أخرى تحت كلّ شرط كتحديد درجات العلم والاجتهَاد ومعاني سلامَة الأطراف والحواسّ وما إليها من التّفاصيل، فأمّا على شرطَي العِلم وسلامَة الحواس والأطراف بشكلٍ عامّ فلا خلافَ في ذلك، وليس وجهه الاجتهَاد دونَ الدّليل القاطِع من الشّرع، فعلى ذلك تكون شروط الإمامَة عند الزيدية قد نصّ عليها الشّرع الحَنيف وهي من روحِه، ورتّبها الأئمّة تفصيلاً في أربعة عشر شرطاً، وإجمالاً في شروط الفَضل والاستحَقاق، ونحنُ نذكرُ تلك الشّروط الأربَعة عشر، فقالوا:

الأوّل : العِلم، واستدلّوا بقول الله تعالى : ﴿**أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى**﴾ [□□□:□□]، ثمّ دخَل تحت ذلك الشّرط الاجتهَاد، وأن يكونَ لدى الإمَام ما تحتاج إليه الأمّة من العلم أصولاً وأحكاماً ويكون به نجاتهُم في أمور دينهِم، فلا إمامَة لجاهِل أو عامّي .

الثّاني : الفَضْل، وهُو أن يكونَ الإمام أفضل أهل زمانِه، أو كأفضلهِم، ودليلُ ذلك داخلٌ ضمن قولِ الله تعالى : ﴿**أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى**﴾ [□□□:□□]، فإنّ الأفضَلَ أو مَن هُو كالأفضَل أقدرُ على الهَدْي، ويقول رسول الله ص: «مَنْ وَلّى رَجُلاً وهُو يَعلم أنّ غَيرَه أفضَل مِنه فَقد خَان الله فِي أرضِه».

الثّالث : الشّجاعَة، وغيرُ الشّجاع فلا يستطيعُ القيام بأمرِ الأمّة، فتضيعُ ثمرَة القِيام، أو أن يحميَهم، فذلك عَقليّ، والله تعالى يقول : ﴿**يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُواْ قَاتِلُواْ الـذِينَ يَلُـونَكُم مِّنَ الكُفَّارِ وَلِيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللَّـهَ مَعَ المُتَّقِـينَ**﴾ [□□□□:□□□]، ولازمُ ذلكَ كلّه الشّجاعَة .

الرّابع : السّخَاء، وأفردَ الأئمّـة هـذا الشّرـط وخصّـوه، ووجهـه أن تُوضـع الأمـوال والحُقوق مكانَها الصّحيح فلا إمساكَ عن أهلهـا ومُسـتحقّيها، ولا صرفَ في غـير أهلهَـا، وذلكَ ممّا يجرحُ العدالَة، ويعطّل أمر القِيام، والله تعـالى يقـول : ﴿**وَآتِ ذَا القُرْبَـى حَقَّـهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا**﴾ [□□□□□:□□]، فلا استئثَار دونَ الأمّة .

الخَـامس : الـورَع، وهُـو مـا يحجـزُه عـن المَعصـيَة، ﴿**تِلْـكَ حُـدُودُ اللَّـهِ فَـلاَ تَقْرَبُوهَا**﴾[□□□□□:□□□].

السّادس : البُلوغ، فلا تصحّ إمامَة الصّبيان، والإمَام إمـامُ الأمّـة في جُمعتهـا وجماعتهَـا وإقامَة حُدودها، وقد جاءت الأدلّـة بعـدَم جـواز إمامَـة الصّـبي في الصّـلاة، ويقـول الله تعالى: ﴿**وَلْيَتَّقِ اللَّـهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِن كَانَ الـذِي عَلَيْـهِ الحَـقُّ سَـفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِـلَّ هُـوَ فَلْيُمْلِـلْ وَلِيُّـهُ بِالْعَـدْلِ**﴾ [□□□□:□□□]، والسّـفيه هُو: الصّغير، والصّبي أيضاً يفتقدُ الشّروط السّابقَة .

السّابع : التّكليفُ، أي أن يكون عاقلاً، فلا يكونُ مجنوناً، ودليلٌ هذا داخلٌ فيمَا قبلَه.

الثّامن : أن يكونَ ذَكَراً، ودَليلُه أنّ القرآن لم يحـكِ إمامَـة أو نبـوّة أو رسـالَة امـرَأة، ثـمّ السّنة أيضاً، وقد قال رسول الله ص : «لا يُفلحُ قومٌ ولّوا أمرهم امرأة»، والإمَام قـاضٍ، وحاكِم، والمرأة تفتقدُ الشّجاعَة، وتغلبُ عليها العاطفَة، ولا تستطيعُ أن تـنكحَ نفسـها إلاّ بإذن وليّها أو بإذن الإمَام، فكيف تكونُ بعدَ ذلك إماماً يعود أمر نكاح من لا وليّ لهـا مـن النّساء إليها، وقال الله تعالى : ﴿**وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّـهَ قَدْ بَعَثَ لَكُـمْ طَـالُوتَ مَلِكًـا قَالُوَاْ أَنَّى يَكُونُ لَهُ المُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ المَالِ قَالَ إِنَّ اللَّـهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي العِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّـهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاء وَاللَّـهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾ [□□□□□:□□□].

التّاسع : الحريّة، فلا يكونُ عبداً، فمَن كان لا يملكُ أمرَ نفسِه فكيفَ تكون له الولايَـة

على الأمّة، قال الله تعالَى : ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ...، إلى أن قال تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [□□□□:□□□ □□]، ومَنْ كان عليه الطّاعة لسيّده واجبَة فكيف تكون طاعَة سيّده لهُ واجبَة، والإجماع مُنعقدٌ على ذلك، والله تعالى يقول : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [□□□□:□□] .

العاشِر : أن يكونَ سليمَ الحواسّ والأطرَاف، وهي كلّ ما يمنعُ الإدراك من الإمَام، كالأعمَى، والأصمّ، فإنّ ذلكَ لا يستطيعُ القيام بكلّ أو بعض تلك الشّروط السّابقَة بأدلّتها، ولا يستطيع قيادَة الأمّة، بل إنّه سيكون مُحتاجاً لغيرِه، كالأعمَى مثلاً، ويدخُل فيه كلّ ما يخلّ بحركَة الإمَام، أو يكون ذا آفَة ومرض يَنفُر منه النّاس كالجذام والأمراض المُعديَة المُزمنَة المنفرّة عن مُخالطة النّاس له، فإنّ هذا يتعذّر عليه القيام بأمر الأمّة وإقبَال الأمّة عليه، فلا يتّبعه النّاس ولا يُطيعوه ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ﴾ [□□□□:□□].

الحَادي عشَر : السّبق في الدَعوة، بحيث لا تسبَقه دَعوة إمام عادِل، فتكون في ذلك الفتنَة، ويكونُ ذلكَ القائم مأموراً بطاعَة الإمام السّابق ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [□□□□:□□].

الثّاني عشَرـ : جودَة الرّأي، وقوّة التّدبير، بمعنى أن يكونَ قادراً على تدبير الأمُور، بحيث يكون أكثر رأيه الإصابَة، ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ﴾ [□□□□: □□]، ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كثيراً﴾ [□□□□□:□□□]. فمَتى لم يكُن الإمَام صاحب نظَر ثاقِب، وتَدبير يسوس به الأمّة، فإنّه لن يُحسن أن يقوم بأمر نفسِه فضلاً عن غيرِه، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ﴾[□□□□: □□]، ويقولُ -جلّ شأنه- : ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كثيراً﴾ [□□□□□:□□□]، وفي قصّة طالوت وذي القَرنين ما يؤكّد تلك الصّفات في الإمَام القائد .

الثّالث عشر : العَدالة، والله تعالى يَقول: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [□□□□:□□□]، ولهذا معنى واسعٌ أصيلٌ مهمّ مُقدّمٌ عندَ العترَة من حال الإمَام القائم.

الرّابع عشر : أن يكونَ الإمامُ فاطميّاً، والله تعالى يقول : ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ

﴿إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة:124]، ويقول تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى العَالَمِينَ﴾ [آل عمران:33]، ويقول: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَآ آلَ إِبْرَاهِيمَ الكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء:54]، ويقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد:26]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الفَضْلُ الكَبِيرُ﴾ [فاطر:32]، ويقول رسول الله ص: «إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، إنّ اللّطيف الخبير نبّأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحَوض»، ويقول ص: «مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبهَا نجا ومن تخلّف عنها غرق وهَوى»، ويقول ص: «مَنْ أمر بالمَعروف ونهَى عَن المُنكر مِن ذُريتي فَهو خَليفَة الله في أرضه، وخَليفة كَتابه، وخَليفَة رَسُوله».

* نعَم، فذلكَ ما فصّله الأئمَة آ والعلماء المُحققّون من شيعتِهم في صفات الإمَام إبرازاً لأهمّ شروطها بتفاصيلها، وإن أمكنَ إجمالُها كَمَا تكلّمنا بأقلّ من ذلك، بمَا لا يخلّ بجوهر وأصل تلكَ الشّروط، وسنذكرُ لكَ بعضاً من إجمَال الأئمّة في صفَات الإمَام، وكلّها من روُح القُرآن والسنّة وأدّلتها، كما مرّ معَك:

١- قالَ الإمَام موسَى الكاظِم ؛: «ليسَ مِنا أهل البَيت [إمام] مُفترَض الطّاعة وهُو جَالس في بيتٍ والنّاس يُختَطَفُون مِن وَراء بَابه، لا يَدفع عَنهم ظَالِماً ولا يَهديهِم سَبيلاً، إنّما الإمَام مِنّا البَاذلُ نَفسَه، العَالِم بكِتاب الله، الدّاعي إلى الحقّ، النّاهِي عَن البَاطِل»[1].

٢- قالَ الإمَام زيد بن عَلي ؛: «حَقّاً عَلينَا أهلَ البَيت إذَا قَامَ الرَّجُل مِنّا فدَعَا إلى كِتاب الله وسنّة رَسُوله وجَاهَد عَلى ذلِك واستُشهِدَ ومَضَى، أن يَقومَ آخَرٌ يَتلوهُ يَدعُو إلى مَا يدعُو إليهِ، حُجّةُ الله -عزّ وجلّ- عَلى أهلِ كلّ زمَانٍ إلى أن تَنقَضِي الدّنيَا»[2].

٣- روى الحافظُ علي بن الحُسين الزّيدي، بإسنادِه، حدّثنا عَلي بن عَلي، قال: كُنت عِند

---

(١) المحيط بالإمامة، مخطوط.

(٢) المحيط بالإمَامة، مخطوط.

جَعفر بن محمّد، فقالَ لَه رَجل: سَمعتُ عَمّك زيد بن عَلي يَقول: «الإمَامُ مِنّا أهلَ البَيت المَوثوقِ بِه فِي دِينِه وَعِلمِه، والبَاذِلُ نَفسَه لربّه يُجاهِد عنَ دِينه». فقال جَعفَر: «صَدقَ عَمِّي وبَرّ» (١).

٤ - قال الإمَام القاسم بن إبراهيم الرّسي ؛ : «وإنما صِفَةُ الإمام، الحَسَنُ في مَذهَبِه، الزَّاهِدُ فِي الدّنيا، العَالِمِ فِي نَفسِه، بِالمؤمنِينَ رَؤوفٌ رَحِيم، يَأخذُ عَلى يَدِ الظَّالِمِ، وَينصُرُ المَظلوم، وَيُفَرِّجُ عَن الضّعِيف، وَيَكُونُ لِليَتِيم كَالأبِ الرّحِيم، ولَلأرمَلَة كَالزّوج العَطُوف، يُعَادِي القَريب فِي ذَاتِ الله، ويُوالي البَعيد فِي ذَاتِ الله، لا يَبخَلُ بِشَيء مِمَّا عِندَه مِمَّا تَحتَاجُ إليهِ الأمّة، مَنَ أتَاهُ مِن مُسْتَرشِدٍ أرْشَدَه، ومَن أتَاهُ مُتَعَلّماً عَلَّمَه، يَدعُو النَّاسَ مُجتَهِداً إلى طَاعَةِ الله، ويُبَصِّرَهُم عُيوب مَا فِيهِ غَيهم، ويُرَغِّبَهُم فِيمَا عِندَ الله، لا يَحتَجِبُ عَن مَن طَلَبَه، فَهُو مِن نَفسِه فِي تَعَبٍ مِن شِدَّة الاجتهَاد، وَ النَّاسُ مِنهُ فِي أَدَب، فَمَثلُه كَمَثَلِ المَاءِ الذي هُوَ حَياةُ كُلِّ شَيء، حَيَاتُهُ تَمضِي، وَعِلمُه يَبقَى، يُصَدِّقُ فِعْلُه قَولَه، يَغرِفُ مِنهُ الخاصُّ والعَام، لا يُنكِرُ فَضلَهُ مَن خَالَفَه، ولا يَجحَدُ عِلمَه مَن خَالَطَه، كِتابُ الله شَاهِدٌ لَه ومُصَدِّقٌ لَه، وفِعلُه مُصَدِّقٌ لِدَعْواه » (٢).

وبهذا تمّ الجَواب على هذه المسألَة، ولَعمري إنّه يكفِي من اطّلع على هذه الشّروط الزيدية، وتمسّكهم بها، وإصرارهِم علَيها، أن يقع إجلالاً واحتراماً لهذا الفِكر الذي عرفَ أنّ صلاحَ الأمّة في صلاح أئمّتها وقادتها، وأن بلاَء الأمّة إنّما هُو من فسادِهم، واليوم نحن نعيشُ ذلك وقد خرجَ الحقّ عن نصابِه، وأهملَت تلك الشّروط، فلو لم يقُم بها دليلٌ نَقليّ، فإنّ أدلّة العُقول قاضيَة .

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

---

(١) المحيط بالإمامة، مخطوط.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرّسي .

السّؤال الثّالث والثّلاثون : القول بالنص الخفي يكون معه ضعف الدلالة على ولاية أمير المؤمنين :

سلام الله عليكم -سيدي الكاظم الزيدي-، أريد قولكم الجلي في الرد على شبهة القول بضعف ولاية الإمام علي بسبب اعتماد المذهب بالقول بالنص الخفي؟!.

الجَواب :

أنّ تَحقيق مسألَة النّص الجليّ والخَفي من إطلاقَات الأئمّة مسألةٌ قد خفيَ وجههُا وأصلُها على كثيرٍ من البَاحثين، والمسألَة ليسَ يرتّب عليهَا ذلك الخَطر؛ لأنّني قد قرأتُ لبعض الإمامية أنّ الزيدية لجَأت للقَول بالنّص الخفي لإيجَاد العُذر لأبي بَكر وعُمر، وما درَت الزيدية بذلك أنّها قد نسبَت التّقصير بإبلاغ أمرٍ خافٍ وجه دلالته على الأمّة في مثل هذا الأصل العَظيم الإمَامة، فيترتّب عَليه أنّ رسول الله ص مات غير متمّ للتّبليغ، هذا مُنتهَى فهم مَن قرأتُ لهُ، وهُو خاطئٌ جدّا وفيه تهويلٌ وتضخيمٌ للمسألَة، ونبيّن ذلكَ من عدّة وجوه يترتّب بعضها على بعض من اعتقَاد أئمّة العترة سَادات بني الحسَن والحُسين:

الوَجه الأوّل : أنّ أصل الزيدية أنّ رسول الله ص قد مات مُتمّاً للَبلاغ الرّسالي في أصول الدّين وفروعِه، وإمامة أمير المُؤمنين قد نزلَت فيها آياتٌ خاصّة فيقول الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي القَوْمَ الكَافِرِينَ**﴾ [□□:□□□□]، فوقف رسول الله -صَلوات الله عليه- ليُبلّغ المُسلمين يوم الغَدير الثّامن عشر من شهر ذي الحجّة السّنة العاشرَة للهجرَة ولايَة أمير المُؤمنين، بَشكل قطعيّ جليّ مِن مقصدِ رسول الله ص، بأنّ عليّ بن أبي طَالب هُو الإمَام بَعدي بقولِه -صَلوات الله عليه وعلى آله-: «مَنْ كُنتُ مولاه فهذا عليٌّ مَولاه» بتمَام الخَبر، «ألستُ أولى بكُم من أنفُسِكم»، فتلكَ الولايَة خرجَت من مقصَد رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- واضحةً جليّةً في توليَة أمير المؤمنين وإمامته وقد فهمهَا كثيرٌ من عُلماء وأهل الحلّ والعقد من الصّحابَة كسلمان الفارسيّ

والبَراء بن عازب وأبي ذرّ الغفاريّ والمقداد بن الأسوَد وأيضاً العبّاس بن عبدالمطّلب وابنه عبدالله وجميع بني هاشم، وأيضاً الزّبير بن العوّام وطلحة بن عُبيدالله وغيرهِم، فكانوا مع أمير المُؤمنين لم يُصالحُوا أبا بَكر إلاّ بعد أن صالحَه أمير المُؤمنين بعد ستّة أشهر من بيعَة النّاس لأبي بَكر، فهؤلاء من عُلماء وجلّة الصّحابة قد فهموا من مقصدِ رسول الله التّولية والإمامة لأمير المُؤمنين ؛، فلذلك قُلنا: إنَّ النّص من مقصدِ رسول الله ص جليٌّ واضحٌ قطعيّ على إمامة أمير المُؤمنين، ولن يترتّب على آيَة البَلاغ السّابقَة التي حثّت على تبليغ أمرٍ بدونِه فكأنّ رسالات رسول الله ص لم تُبلَّغ، لن يترتّب على هذا الحثّ إلاّ تبليغٌ قطعيّ (أمرٌ قطعيّ)، وهُو إمامة أمير المُؤمنين ؛، وذلكَ هُو إجماع العترَة المرضيّة من الجَلاء في التّبليغ، بل إنَّ بعضهم من المتقدّمين قد عبّر عنه بالفريضَة، قالَ الإمَام الحسن بن يحيى بن الحُسين بن زيد بن عَلي (ت ٢٦٠هـ) : «الإمام المفترض الطاعة بعد رسول الله ص عَلي بن أبي طالب-صلى الله عليه-» [1]، وقالَ ؛ في موضعٍ آخَر : «إن الله سُبحَانه أكمَل لنبيّه ص الدّين الذي افترَضَه على عباده وبيّنه له، وافترَض عَليه إبلاغه، فكانَ مِمّا افترَض الله على عباده طَاعته وطاعة رسوله ص ، وطَاعة ولي الأمر الذي يَستحق مقام رسول الله ص والإبلاغ عَنه» [2].

الوجه الثّاني : فإن قيلَ : ولِم أُثر عن بعض أئمّة العترَة القول بأنّ النّص في أمير المُؤمنين كانَ خفيّاً، وأنتُم تقولون: إنَّه جَليّ، وهَل في هذا تناقُض ؟!. قُلنا : ليسَ في هذا تناقُض فمقصدُ من عبّر أنّ النّص خفيّ كان باستحضَار اختلافِ المُختلفين فيه من المُتأخّرين بالاستدلال على وجه الولايَة من نصّ يوم الغَدير، عندما اختلفوا في مَعنى الوليّ في اللّغَة وهل تعني المحبّة والنّصرة أو الإمَامة والنّصرَة، كلّ ذلك من معنى الوليّ في اللّغة، فكّل قام يستدلّ على إمامَة أمير المؤمنين نفياً وإثباتاً، فعندمَا حَصَل الخلاف في الاستدلال قال البعضُ: إنَّ النّص خَفيّ لكونِ أنّه أصبح يطلبُ الاستدلال منه لمعرفَة إمامة أمير المُؤمنين

---

(١) جامع علوم آل محمّد، مخطوط.

(٢) جامع عُلوم آل محمّد، مخطوط.

وخرجَ بهذا عن الأمر الضّروري البدهيّ، ومعرفَة الله تعالى عندَ أهل الأصول استدلاليّة نستدلّ عَليه -جلّ شأنهُ- بمخلوقَاته وبمقدّمات النّظر الصّحيح، ولا يُخرج ذلك المَطلبُ -الاستدلال- الحقيقَة عن أصلها وهي أنّ الله موجودٌ وواحدٌ وليسَ كمثلِه شَيء، وكذلكَ كان كلّ من قَال: إنّ النصّ خفيّ فإنّهم بإطلاقِهم ذلك القَول باستحضار اختلاف المُختلفين في الاستدلال عَلى إمامة أمير المُؤمنين من نصّ رسول الله -صلوات الله عليه وعلى آله-، فإنّهم يقولون: إنّ النّص في أمير المُؤمنين -صلوات الله عليه وعلى آله- نصّ جليّ تامّ من مقصدِ وبلاغِ رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- وقد وقفَ عليه عُلماء الصّحابَة وعرفُوا المقصودَ منه فكانوا مَع أمير المُؤمنين، وكون أنّ النّص باختلاف المُختلفين أصبحَ استدلالياً لمجرّد الاختلاف، فإنّ هذا لا يُلغي الحقيقَة الظّاهرَة الجليّة وهي إمامة أمير المُؤمنين ؛، فالاستدلال لا يحتاج مع الإنصاف والإخلاص والتخلّص من البُغض والتّقصير إلى جُهد كَبير للوقوف على ذلك المقصد المحمّدي والإمامَة العلويّة، وأؤكّدَ لكَ -أخي البَاحث- أنّه ليسَ غير هذا من مقصدِهم، فيقولُ الإمام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة، وأنّه ة كانَ يعتقدُ أن النّص من مقصد وبلاغ رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- كانَ جليّاً قطعيّاً في الإثبات، بقولِه ؛ في رسالَته (زُبد الأدلّة) قال : «فَإن قيل: لِمَ قلتَ: إنَّ الإمامَ بعدَ رسول الله ص عليُّ بن أبي طالبٍ ؛ ؟ قُلتُ: لقَول النبي ص: (مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ)، وهو لا يُريد بذلك إلاَّ إثبَات الإمَامةِ له ؛، فَثبت بذلك كونه ؛ إماماً» (زُبد الأدلّة)، وأيضاً ما هُو أصرَح من ذلكَ فإنّه قالَ ؛ في أرجوزَته النّاصحَة بجَلاء النّص يقصدُ به من مقصَد رسول الله ص:

ثُـمَّ الإمـامُ مُـذْ مضى ـ النبـيُّ صـلَّى عَليِـهِ الواحـدُ العـليُّ
بغـيرِ فَصـلٍ فَـاعْلَمَنْ عـليُّ والـنَّصُ فِيـهِ ظـاهِرٌ جَـلِيُّ
يـومَ الغَـدِيرِ سـاعةَ الإحْفَـالِ [1]

وهُو ممّن نسبَ إليه بعض من سمعنَا أنّه كان يقولُ بالنّص الخفيّ، وذلكَ بحاجَة إلى تحقيقٍ في ذلك عنه ؛ ومع ذلكَ فقد وقفتَ على قولِه، فالخلافُ لفظيّ لا يمسّ أصل

(١) شرح الرّسالة النّاصحة.

الاعتقاد من سادات العترَة بتمام البلاغ والرّسالة، فالنّص في أمير المُؤمنين جليّ من مقصد رسول الله -صَلوات الله عليه-، وقد فهمَه عُلماء الصّحابة وأهل النّظر على ذلك المَقصد، ووجه الخَفاء في كونِه نصّاً استدلاليّاً يحتاج للنّظر القَليل للوصول إلى ذلك المَطلوب، فالخلاف لفظيّ .

وفّقكم الله تعالى .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الرّابع والثّلاثون : الصّفات والأفعال التي تُحكى عن الدجّال :

كثير ماسمعت من عامة الناس زيدية وغير زيدية عن صفات من يسمونه الأعور الدجال أو المسيخ الدجال يقولون: إنَّ ذلك رجل سيظهر في آخر الزمان في وقت ظهور المهدي المنتظر وسبب تسميتهم له بألقاب المسيخ والأعور؛ لأن له عيناً واحده فقط، وحين يتحدثون عنه وعن قدرته كأنهم يتحدثون عن نبي آتاه الله من المعجزات ماتجعل الجن والأنس يؤمنون ويصدقون بنبوته، فمن المعجزات التي يتمتع بها الدجال كما يقولون حين يمسك التراب بين كفيه يتحول إلى ذهب وذلك سيجعل أكثر أتباعه وأنصاره من النساء!. ومنها أيضاً أنها ستكون له سلطة مطلقة على البشر- بل حتى على الجن والحيوان والنبات والجماد حتى يرى الله من يثبت على دينه ومن سينخدع بالمسيخ الدجال، وكأن الله سيجعل له سلطاناً على عباده المومنين!! ويقولون تارة: إنَّه ظهر في باكستان، وتارة في اليمن، وتارة في فلسطين المحتلة ويتناقلون له صوراً، سيدي الكاظم مارأيكم حول هذه الأقوال وماقولكم لمن يؤمنون بها ويعتقدونها؟ . وهل ثبت أنه سيظهر في آخر الزمان رجل يقال له: الدجال، وهل لظهوره علامات إن ثبت، وهل له صفات يتميز بها عن الدجالين والظالمين؟

الجَواب :

أنّ تلكَ الصّفات للدّجال التي حوتها بعض المصنّفات الحديثيّة لأهل الإسلام، ونخصّ المُحدّثين، قد جاءت بُطرق آحاديّة، لا يُمكن أن يُقطَع بها من حالِه، بحيث نقطعُ أنّه سيكونُ على تلكَ الهيئَة أو الصّفَة، وكذلكَ روَت بعض الطّوائف –الإمامية- في الإمام المَهدي صفاتاً ومعجزات وكرامَات وأحوَال خاصّة ستظهَر على يَديه وتلك الأخبار طريقُها الآحَاد إن قُبلَت أصلاً، والظّني لا يُبنَى عليه اعتقَاد يقيني أو حُكم قَطعيّ أو يكون في حال المُشاهَد للمُستقبَل، لذلكَ نقولُ: إنَّ الدّجال من الأخبار المحمديّة والتي ذكرتها العترَة ورواتهَا هُو هيئة تقومُ بدورٍ شَيطانيّ في الأرض، قد تكون تلكَ الهيئة مُتمثّلة في شخصيّة رجُل أو دولَة أو مُنظّمَة ذلك لا يُقطَع به، والواجبُ على المُسلمين هُو أن

يكونوا مع الكتاب والسنّة ومع الدّعاة الهُداة والمُقتصدين من أئمّة العـترَة عـلى الباطِـل في أيّ وقت تجَاه أئمّة الضّـلال والكُفـر، سـواءً كـان القـائمون بـأعمال الضّـلال تلـك هُـم المقصودون بشخصيّة الدّجال أو غيرهم، ونحنُ متى آمنّا بهذا فإننّـا سـنكون بمـأمنٍ -إن شَاء الله- وسنكون ضدّ الدّجال الحقيقي متى كان يومُه، والـدّجال ممّـا بحثـتُ عنـه فُهـو ثابتٌ من روايات وأقوال أئمّة العترَة ولم أقف على أحد اعترضَ إثباتَـه بنَفـي فـيما بحثـتُ عنه، ونفي الدّجال بسبب تلك الرّوايات الآحاديّة التي قيلَت في صَفته وأنكرتهـا العُقـول ففي ذلك مُجازفَة وإلاّ فإنّ الدّجال قد ثبتَ بأحاديث أجمَلت ذكرَه بـدون صَـفته وقـد كـان رسول الله ص يسَتعيذُ من شرّه وفتنته، ونحنُ نستعيذُ كمَا كانَ -صـلوات الله عليـه وعـلى آله- يستعيذ . أيضاً أشير أنّه لا يمنع أن تكون تلك الصّفات بعضُها قد يتم إسقاطُه مجـازاً على تطوّرات العصر، التّقنيات الحَديثة وإقبَال النّساء عليها غالبـاً، والبـترول، والحضـارَة الغربيّة والأجندات الصهيو أمريكيّة التي تُورّد إلينَا، ثمّ سيكون ذلـك كلّـه ظنّـاً وتخمينـاً، وأدلّة إثبات الدّجال قد ذكرنَاها في جوابٍ غير هذا فلتُراجَع .

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الخامس والثّلاثون : عن زواج المتعة وصفته وبعض الإشكالات :

سيدي عندما نسأل أحد الإمامية ، عن المتعة، فيجيبون أنَّ لها شروطاً، وبوالي وبشاهد يعني نفس شروط الزواج الطبيعي ؟ وأنتم تقولون: إنَّهم يقولون: لا شروط لها ولا والي ولا شاهد ؟

– روى الإمام زيد بن علي بن الحسين السبط ؛، عن آبائه، عن علي؛، قال: «نهى رسول الله ص عن نكاح المتعة عام خيبر » [1].

على حسب هذه الرواية، يتضح أن المتعة كانت جائزة ما قبل عام خيبر، وكذلك الروايات السابقة عن أهل البيت ، وكانت المتعة جائزة من قبل حتى يوم خيبر حرمها رسول الله ؟ وإن كانت قد نسخت، فكيف الله يحل شيئاً، وبعد أن تنسخ ، تكون من الكبائر ؟

– وبحسب هذه الرواية روى محمد بن منصور المرادي، عن جعفر بن محمد النيروسي، عن الإمام القاسم الرّسي بن إبراهيم (١٦٩-٢٤٦هـ)، أنّه قال : « لا تَحِلّ المُتعَة ؛ لأن المتعة إِنّمَا كَانَت فِي سَفرٍ كَان فيه النبي ص» فمن أين لهم النساء في هذا السفر حتى يتمتعوا بهن ، وإن صحت هذه الرواية فهل النبي تمتع في هذا السفر ؟

– وكذلك أنتم قلتم: «﴿**فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ**﴾ [□□:□□□□]، فَالاستمتاع هُو الدّخول بهنَّ على وَجه النّكاح الصّحيح، وإيتاؤهنَّ أجورَهنَّ، فَهو إعطَاؤهنَّ مُهورهنَّ، إلاَّ مَا وَهَبنَ بِطيبٍ من أنفسهنَّ »إذا كانت المتعة نسخت اذاً فالآية الكريمة: ﴿**فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ**﴾ [□□□:□□]، هي في المتعة ، وقد نسخت، إذاً فلا داعي لتفسيركم الذي قلتم به ، بما أنها نسخت ؟؟ ولكم مني جزيل الشكر والتقدير .

---

(١) مسند الإمام زيد بن علي:٣٠٤.

الجَواب :

أسوقُه لكُم أخِي من وَجهين، الوجهُ الأوّل: رأيي الشّخصيّ في مُقدّمات موضوع زواج المُتعَة، أعني الرّوايات الكثيرَة والمُتضاربَة في بدايَة إطلاق رسول الله -صلوات الله عليه وعلى آله- لذلك الزّواج لأصحابِه، والوجه الثّاني : أتناولُ فيه ما ذكرتُموه من الرّوايات والأقوال في أصلِ سُؤالِك باختصَار لمّا كانَ الوجه الأوّل يغني عن التّطويل، فأقول متّكلاً على الله تعالى :

الوَجه الأوّل : في تاريخ زواج المُتعَة قبل التّحريم وهَل يؤثّر ذلك على التّحريم :

وفيه اعلَم -أخي السّائل-، أنّ الأصل من الحجّة الشرعيّة إذا ثبَتت بطريقٍ يُقطَع به هُو الأخذ بهَا بغضّ النّظر عن المُلابسَات التي قد تعترضُنا قبلَ ذلك الثّبوت كتاريخ عامّ للمسألَة، فمثلاً ما تواترَ لنَا وثبتَ لنَا من أنّ الصّلاة كركن من أركَان الإسلام منسوخَة قِبلتها من بيتِ المَقدس إلى المسجد الحَرام، فإنّه قد ظهرَ لنا الحجّة الثّابتَة القطعيّة من دَليل قُرآني أو سنّة مُتواترَة أو إجمَاع يُعتدّ به بأنّ القبلَة هي إلى البيتِ الحَرام، ثمّ يأتي باحثٌ أو باحثونَ بعد ظهور هذه الحجّة الشرّعيّة بثبوتٍ قطعيّ من أنّ القبلَة هي إلى بيتِ الله الحَرام، فيأتي هَؤلاء يُناقشون تاريخ ذلك النّسخ ويستعرضون الرّوايات في كيفيّته وأينَ صلّى رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- إلى بيتِ المَقدس، وكم فرضاً، وعلى أيّ أساس ووجه كانَ ذلك الانتقَال، وفي أيّ فَرض، وما هُو أساس التّجويز ثمّ المَنع، فيعترضُ الباحثين روايات كثيرَة تؤيّد القَول بنسخ القبلَة إلى المسجد الحَرام، ويجدون روايات مُتضاربَة تُفيد الأفضليّة لا الإيجَاب، وروايات أخرَى تفيدُ أنّ الصّلاة إلى المسجد الحرام لم يصحّ فيها الأمر، الحاصِل -أخي البَاحث- من هذا المِثال هُو أنّ الحجّة الشرعيّة الثّابَتة قد ظهرَت من آخر أمر الصّلاة -صلاة رسول الله ص والمُسلمين- إلى المسجدِ الحَرام لم يستقبلُوا بعدَها بيتَ المَقدس أبداً، وبتلك الحجّة الظّاهرَة يُصبحُ استعراضُ البَاحثين لتاريخ ذلك النّسخ من بيت المقدس إلى المَسجد الحَرام أمراً ثانويّاً إلى جانب ما ثبتَ بالدّليل القَطعي من تحويل القبلَة إلى المسجِد الحَرام ومنع ما قبلَه، بل إنّ البَاحثينَ لن يأمنوا على أنفُسهِم من استعراض تلك الرّوايات المُتضاربَة أن يخرجُوا بدليلٍ يصلُح أن يكونَ دليلاً يوهّنون لأجلِه تلك النتّيجَة النّهائية التي أقرّتها الأدلّة الشرعيّة القاطعَة من

إثبات القبلَة إلى المسجدِ الحَرام، فكذلك نقول في مسألَة زواج المُتعَة، فإنّي قد بحثتُ المسألَة واستمتُّ في بحثَها من الكتَاب ومنَ السنّة ومِن روايات العترَة، من مصادر الفَريقَين الزيدية والإمامية، فمَا خرجتُ إلاّ بأنّ الدّليل الشرعيّ القاطع قد قامَ بأنّ آخر أمر هذا الزّواج كانَ التّحريم، ثمّ وجدتُ كمّاً هائلاً من الرّوايات والأقوال المُتضاربَة في تاريخ هذا الزّواج متى بدأ، وكيفَ شُرّع، وكم مرّة مُنِع وُرّخص، وهل كان أصلُه موجوداً في الجاهليّة ولم يمنعُه الشّرع، وهَل كان أصلُه ممنوعاً ثمّ رخّصَه رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- في بعض غَزواته، وأسبَاب المَنع النّسخ، فوجدتُ أنّ استحضَار هذا التاريخ كلّه بعدَ ظهور الدّليل الشّرعي القاطِع في تحريم هذا الزّواج والمَنع مِنه على أصل العترَة كافٍ في أن يكون بحث موضوع ذلك الزّواج أمراً ثَانويّاً لا يُؤثّر في نتيجتِه على الأصل الثّابت في التّحريم؛ لأنّه لا يُمكن لباحثٍ أن يخرُج برأي قاطعٍ من استعراض ذلك التّاريخ إلاّ باحتمالات وتخمينَات من حليّة ذلك الزّواج أو عدَم استعياب دليل ابتدائه ودليلِ المَنع مِنه، ثمّ ذلك الاحتمَال أو عدَم الاستيعاب النّاتج من تلك التّضاربات الرّوائية لتاريخ زواج المُتعَة لن تؤثّر على حالِه الأخير وهُو الحُرمَة؛ لأنّ الظنّ والتّخمين من ذلك الاستقَراء لا يؤثّر في القطعيّ، والقطعُ بالحليّة من ذلك التاريخ غير مُمكِن، لمّا كانَ الإجمَاع ودلالات الكِتاب قاضيةً بتحريم ذلكَ الزّواج، ولأنّ الزيدية تُؤمنُ بأنّ إجمَاع العترَة حجّة قاطعَة متى ثبتَ، وأنّ ذلك الإجمَاع لن يُخالف القُرآن، وأنّ ذلكَ الزّواج -المُتعَة- بتشريعه لو صحّ وكان حلالاً فإنّه لن يُخالف على الكِتاب، فآمَنت من ذلكَ كلّه من مُعارضَة رُوح الكِتاب لزواج المُتعَة، ومن ثبوت إجماع العترَة على تحريمِه قولاً واحداً بشواهِدَ لذلك من كُتب إخوتنَا الإمامية، فآمَنت من ذلكَ كلّه بالتّحريم وعدَم تأثير ذلك التّضارب التاريخي الرّوائي العائد إلى فَهم الآحَاد من العُلماء غالباً، عدم تأثيره على الإجمَاع وعلى تلكَ المُخالفَة منهُ -زواج المُتعة- على الكِتاب، وسنذكر من ذلكَ لُمعاً، نختصرُها هُنا من مبحثَنا (الزّواج بين مَفهوم الزّواج الشّرعي والمُتَعة)، والتّفصيل هُناك:

١- روى الإمام المتوكّل على الله أحمد بن سليمان بن محمد بن المطهّر بن علي بن أحمد بن يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ؛ (ت ٥٦٦هـ)، عن عبدالله المحض بن الحسن بن الحسن، عن أبيه، عن جده، عن علي؛، أنّه قال : «حَرّمَ رسول الله ص، المتعة مِنَ النساء يَوم خيبر،

قال: لا أجدُ أحَداً يَعمَلُ بِهَا إلاَّ جَلَدتُه» [1].

٢- حدّثنا فقيه بني علي أبو الطاهر أحمد بن عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب قال : حدّثني أبي، عن أبيه، عن زيد بن علي : أنّهُ سُئِلَ عن المتعة ؟ فقال: «هيَ مثل الميتة والدّم ولحم الخنزير» [2].

٣- حدّثنا زاهد أهل البيت عبدالله بن موسى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن عبدالله بن الحسن، أنّه قال لرجلٍ كانَ يتزوّج المُتعَة : «اتّق الله، ودَع ما أنتَ عليه» [3].

٤- روى محمد بن منصور المرادي، بسنده، عن عبدالرحمن بن الأصبهاني، قَال: «سَألتُ جَعفر بن محمّد عن المتعَة، فَقال: صِفهَا لِي. قُلتُ: يَلقَى الرّجلُ المرأةَ فَيقولُ: أتزوجُّكِ بِهَذا الدّرهم وَقْعَة. فَقال: هَذَا زِنا». [4]

٥- قال محمد بن منصور المرادي: سألتُ أحمد بن عيسى، عن المُتعَة ؟، فلَم يَرَهَا [5].

٦- روى محمد بن منصور المرادي، عن جعفر بن محمد النيروسي، عن الإمام القاسم الرّسي بن إبراهيم (١٦٩-٢٤٦هـ)، أنّه قال : « لا تَحِلّ المُتعَة ؛ لأن المتعة إنّمَا كَانَت فِي سَفرٍ كَان فيه النبي ص ، ثمّ حَرّم الله ذلك عَلى لسان رَسوله . وقد روي عَن علي ؛ بِمَا قَد صَح: « أنّ النّبي ص نهى عنها» . وأمّا مَن يَحتَجّ بِهذِه الآية مِمّن استَحَلّ الفَاحِشَةَ مِنَ الفِرقَة المَارِقَة فِي قَول الله سبحانه: ﴿**فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ**﴾ **[□□□:□□]**، فَالاستمتاع هُو: الدّخول بهنَّ على وَجه النّكاح الصّحيح، وإيتاؤهنَّ أجورَهنَّ، فَهو إعطَاؤهنَّ مُهورهنَّ، إلاَّ مَا وَهَبنَ بِطيبٍ من أنفسهنَّ، والتّراضي فَهو التّعاطي، ولا يَجوز النّكاح إلا بولي وشَاهِدَين؛ لأنّ فِي ذَلِك تَرك مَا بَيّن الله -عزّ وجلَّ- فِيه، وخُروج النّساء مِن أيدِي الأولياء، وإبطَال مَا جَعَل الله -عزّ وجل-

---

(١) أصول الأحكام.

(٢) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: ٢/ ٨٨٦ .

(٣) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: ٢/ ٨٨٦.

(٤) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: ٢/ ٨٨٦ .

(٥) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: ٢/ ٨٨٦.

للأولياء فيهنَّ، ومَا حَكَم بِه الأولياء عَليهنَّ. ألا تَسْمَعُ كَيفَ يَقولُ -لا شَريكَ لـه- : ﴿وَأَنكِحُوا الأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ [□□□:□□]، وقَال -عزّ وجل-: ﴿وَلاَ تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [□□□:□□]، وقال: ﴿فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [□□□:□□]، فَلو كَان الأمرُ فِي ذَلك إليهنَّ، بَطلَ الأمرُ فِي هَذا كلّه مِن أيدي الرّجال، وخَرَج مِن أيدِي الأولياء، أمهَاتهم، وبَنَاتهم، وأخواتهم، وحُرمَاتهم، ولقَد كانَ هَذا ومِثله فِي الجَاهليّة الجَهلاء، وإنّه ليُستعظَم، ويُريقُ فيه النّاس كثيراً مِنَ الدّماء، ويَكونُ فيه فَسادٌ عَظيمٌ بَين الأولياء مِنَ الرّجال والنّساء، فَكيفَ فِي الإسلام الذي جَعَلَهُ الله -عزّ وجلّ- يُصلِحُ ولا يُفسِد، ويُؤكِّدُ الحقوقَ بينَ أهلِها، ويُسدّد، ولَقَد أدْرَكْنَا مَشَايخنَا مِن أهلِ البيت، ومَا يَرَى هذا مِنهُم أحَد، حَتّى كَانَ بِآخرِه أحدَاثٌ سُفهَاء، رَوَوا الزّور والكَذِب (يُريد القاسم ؛ أنّ هُناكَ من روَى كذباً وزوراً عن أهل البيت قولهُم بالمتعة، والله أعلم) » [1].

٧- قال فقيه أهل البيت الحسن بن يحيى (ت ٢٦٠هـ) : « أجمعَ آل رسول الله ص ، عَلى كَرَاهَة المتعة والنّهي عَنهَا.» [2].

نعم!، فهذه من روايات أئمّة الزيدية، ومرّ معَك رواية الإمام الصّادق -صَلوات الله عليه وعلى آله-، وأيضاً أذكرُ لكَ ما يعضّد ذلك الإجماع الفاطميّ الحسنيّ والحُسينيّ من مصادر الزيدية، بما يشهدُ له من مصادرِ إخوتنا الإمامية :

١- عن أبى الجوزاء، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه، عن علي آ قال: «حَرّمَ رَسول الله ص يوم خَيبر لحوم الحمر الأهليّة ونِكاح المُتعة» [3].

٢- ذكرَ المجلسي، بالسند، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبدالله ؛، أنّه قال مُتكلّماً عن المُتعَة : «مَا تَفعَلُهَا عِندَنَا إلاّ الفَواجِر» [4].

---

(١) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: ٢/ ٨٨٧.
(٢) جامع علوم آل محمّد، مخطوط.
(٣) تهذيب الأحكام : ٧/ ٢٥١ .
(٤) بحار الأنوار: ١٠٠/ ٣١٨.

٣- روى الشيخ المفيد، بالسند، قال : «حدثني محمد بن الزبرقان الدامغاني الشيخ قال: قَال أبوالحسَن مُوسى بن جعفر إ: «لّما أمَرَهُم [أمَرَ حاشِيَته] هارون الرشيد بِحَملِي دَخَلتُ عَليه، فَسَلّمتُ، فَلم يَرُدّ السّلام وأريته مُغضَباً، فَرمَى إليَّ بِطُومَار. فَقَال: اقرَأهُ . فَإذَا فِيه كَلامٌ قَدْ عَلِمَ الله -عزّ وجَلّ- بَرَاءَ تِي مِنهُ [تأمّل نفيَ الكاظم للكلام الموجود في الطومار، وهُو يُخاطبُ رجلاً من شيعته الدامغاني، فانظُر ماتبرّأَ منه الكاظم]، وَفِيه [أي في الطومار]: أنّ مُوسَى بن جعفر يُجبَى إليه خَرَاجُ الآفَاق مِنْ غُلاةِ الشّيعةِ مِمّن يَقولُ بِإمَامَتِهِ، يَدينُونَ الله بِذَلكَ ويَزعُمونَ أنّه فَرضٌ عَليهِم إلى أنْ يَرِثَ الله الأرضَ وَمَنْ عَليهَا، وَيزعُمون أنّه مَنْ لَمْ يُوهِب إليهِ العُشرَ- ولَمْ يُصلّ بإمَامَتِهِم، ويحُجّ بِإذنِهِم، ويُجَاهِد بَأمرِهِم، وَيَحمل الغنيمة إليهِم، وَيُفَضّل الائمّة على جَمِيع الخَلق، وَيفرِض طَاعَتَهُم مِثل طَاعة الله وطاعَة رَسولِه، فَهو كَافِرٌ حَلالٌ مَالُه وَدَمُه، وَفِيه كَلامُ شَنَاعَةٍ (تأمّل)، مِثلُ المتعَةِ بِلا شُهود (تأمّل)، واستحلال الفروج بَأمرِه ولَو بِدِرهَم، و البَراءة مِنَ السّلف، ويَلعَنون عليهم في صلاتِهم، ويَزعمون أنّ مَنْ يَتَبَرّءُ مِنهُم فَقَد بَانَتْ امرَأتُه مِنه، ومَنْ أخّرَ الوقْتَ فَلا صَلاةَ لَهُ، لِقول الله -تَبَارَك وتعالى-: ﴿**أَضَاعُوا الصَّلاَةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا**﴾ [□□□□:□□]، يَزعمون أنّه وَادٍ فِي جهنّم، والكِتَابُ طَويل، وأنَا قَائمٌ أقْرَأ، وَهُو [هارون] سَاكت، فَرَفَعَ رَأسَه وَقَال: قَدْ اكتفَيتَ بِمَا قَرَأتَ، فَكَلِّمْ بِحُجّتِكَ بِمَا قَرَأتَه، قُلتُ: يَا أمير المؤمنين، والذي بَعَثَ محمّداً ص بالنبوّة، مَا حَمَلَ إليّ قَط أحَد دِرهماً، ولا دِينَاراً مِن طَريقِ الخَراج، لكنّا -مَعَاشر آل أبي طالِب- نَقبَلُ الهديّة التي أحَلّهَا الله -عزّو جل- لِنبيّه ؛ فِي قوله : «لو أُهدِيَ إليّ كِراع لَقَبِلتُه، ولو دُعيتُ إلى ذراع لأجَبت»....إلخ»، ملاحظَة : وليسَ في آخر الخبر ما ينقُض أوّله . (١).

نعم! بهذا أكتفِي وأحثّ السّائل المهتمّ على مُراجعَة مبحثنا حول المُتعَة، فإنّا قد ذكرنَا فيه كلاماً مفصّلاً، ومُعارضَة ذلك الزّواج لكتاب الله تعالى، وسيظهرُ له بعدَ ذلك وجه القَطع بتحريمِ ذلك الزّواج، فلمّا ظهرَ القطع بالتّحريم مِن منتهَى أمر المُتعَة أغنانا ذلكَ عن

---

(١) الاختصاص: ٥٤ .

الولوج في الآحاديات من الرّوايات في تاريخ ما قبل التّحريم، بما يجعلُنا نظنّ أو نتوهّم ولا نقطَع، ثمّ أزيدُ بأنّنا مع ذلك الاستثناء في مُراجَعة تاريخ زواج المُتعَة، فإنّ ذلك منّا ليس منعاً وإنّنا نستحبّه لطالبِ العِلم النّبيه، فقَط يجبُ أن يُعارضَ القطعيّ من مُنتهى أمر المُتعَة بالتّحريم بقطعيّ يُعارضُه من تاريخ ومُلابسَات هذه القضيّة، وإلاّ فقد استراحَ للعاطفَة، والعاطفَة تؤثّر في الباحثين كثيراً في هذه المسألَة، فإنّي وجدتُ من المُعاصرين من يُنافحُ عن إثباتِ حلّيتها لمَا كانَت نفسُه لا تُريدُ الاستغنَاء عنَها، وهذا مُعاصرٌ منّي لبعض الإخوَة .

الوَجه الثّاني : نتناوُل ما جَاء من الرّوايات في أصل السّؤال باختصَار :

وهُنا بعد المقدّمة في الوَجه الأوّل سنختصرُ الكَلام على تلك الرّوايات والأقوال التي ذكرتهَا -أخي السّائل-، فهي مِن تاريخ زواج المُتعَة، وقد أصّلأنا إلى ثانويّة نتيجتها بعد ثبوتِ الدّليل القَطعي على تحريمها على أصل الزيدية .

النّص من السّؤال : «سيدي عندما نسأل أحد الإمامية، عن المتعة، فيجيبون أن لها شروطاً، وبوالي وبشاهد يعني نفس شروط الزواج الطبيعي ؟ وأنتم تقولون: إنَّهم يقولون: لا شروط لها ولا والي ولا شاهد ؟» .

تَعليق : هذا ليسَ كلام الإمامية، وذلكَ ليسَ منطوق روايات أئمّتهم التي يروونَهَا عنهُم، وبشكلٍ عامّ فالذي نُلاحظُه على مُتأخّري الإمامية أنّهم أصبَحوا يُنظرّون لعقائدهِم وأهمّ مسائلهِم بتنظيرَات يُراعونَ فيها الرّأي المُجتمَعي كمسألَة المُتعَة فيصبغُونها بصبغَة الزّواج الدّائم، أو يُراعون فيها قواعِد فلسفيّة كمسألَة البَداء، ومسألَة الإمَامة (النّص - الغيبَة)، وهُم مع ذلكَ التّنظير لا يلتفتون إلى أنّ الواقع الرّوائي أو الخلفيّة المذهبيّة أو القاعدَة الفكريّة لمذهبِهم تُخالف على تنظيرهِم ذلك ولا تنطبقُ عليه بل وتُعارضُه، ومثالُه ذلكَ الذي سمعَه -أخي السّائل- من أنّ زواج المُتعَة يكون بوليّ، وبشاهِد، وهذا لن يستطيع الإمامية أن يُثبتوه من أصلِ فقه وروايات هذا الزّواج البتّة، وليسَت هذه صفَة زواج المُتعَة عندَهم، قال الشّيخ الصّدوق في (المقنع) في صفتهَا : «وإذَا

أرَدتَ ذَلك فَقُل لهَا : زَوّجِيني نَفسَك عَلى كِتاب الله وسنّة نبيّه، نِكاحاً غير سفاح، عَـلى أن لا أرثك ولا تَرثيني ولا أطلُب وَلدَك، إلى أجَل مسمّى، فَإن بَدا لِي زِدتُك وزِدتِيني» [1]، فلا وليّ فيه ولا شاهِد، وإنّما امرةٌ تُزوّج نفسَها، وبمدّة مُحددّة بانتهائها يكون الطّلاق، نعم! ثـمّ الإمامية لا يقولون بالشّاهد حتّى في النّكاح الدّائم، فيكـف يقولونَـه في المُتعَـة، وقَـد قـال الشّريف المُرتضى: «ومِمّا ظُنّ انفرَاد الإمامية به وشُنِّع عَليهم لأجله : القَـول بـأنّ الشَّـهَادة ليسَت بشَرط في النّكَاح» [2]، فزواجُ المتعَة عند الإمامية، أن يلتقيَ رجلٌ بـامرَأة، ثـمّ يقـولُ لها: زوّجيني نفسك، لمدّة كذَا وكذا، وانتهَاء المـدّة هـي الطّـلاق بـلا تَطليـق مـن الرّجـل، وليسَ أبٌ ولا أمّ ولا أخٌ ولا وليّ يعلَم بذلكَ، واحترزَ البعض إلاّ للأبكار فإنّه يُؤخـذ إذن أهلهنّ!!، وقد مرّت معَك الرّوايـة عـن الإمَـام الصّـادق في ذلـك، عـن عبـدالرحمن بـن الأصبهاني، قَال: سَألتُ جَعفر بن محمّد عن المتعَة، فَقال: صِـفهَا لِي. قُلـتُ: يَلقَـى الرّجـلُ المرأةَ فَيقولُ: أتزوجُكِ بِهَذا الدّرهم وَقْعَة. فَقال: هَذَا زِنا [3].

النّص من السّؤال : روى الإمام زيد بن علي بن الحسين السبط ؛، عن آبائه، عن علي؛، قال : «نهى رسول الله ص عن نكاح المتعة عام خيبر»[4].

على حسب هذه الرواية، يتضح أن المتعة كانـت جـائزة مـا قبـل عـام خيـبر، وكـذلك الروايات السابقة عن أهل البيت ، وكانت المتعة جائزة من قبـل حتـى يـوم خيـبر حرمهـا رسول الله ؟ وإن كانت قد نسخت، فكيـف الله يحـل شـيئاً، وبعـد أن ينسـخ، يكـون مـن الكبائر ؟» .

تَعليق : ذلكَ يُردّ عَليه بأنّ نكاح المُتعَة كانَ رُخصَةً قبل تَحريمها، ونسخ الحُكـم بحكـمٍ جَديدٍ يكون معه استعمَال الحُكم السّابق كبيرَة، فذلك كالصّلاة إلى بيت المَقدس فإنَّـه كـان واجباً، ثمّ نُسخَ بالصّلاة إلى المسجد الحَرام، فأصبحَت الصّلاة إلى بيـت المقـدس باطلَـة لا

---

(١) المقنع: ٣٣٩.
(٢) الانتصار: ٢٨١.
(٣) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: ٢/ ٨٨٦.
(٤) مسند الإمام زيد بن علي: ٣٠٤ .

صلاة لِمَنَ صلاّها على ذلك الحَال، وتركُ الصّلاة كبيرَة من أكبَر الكبَائر .

النّص من السّؤال : وبحسب هذه الرواية: «روى محمد بن منصور المرادي، عن جعفر بن محمد النيروسي، عن الإمام القاسم الرّسي بن إبراهيم (١٦٩-٢٤٦هـ)، أنّه قال: « لا تَحِلّ المُتعَة ؛ لأن المتعة إنّمَا كَانَت فِي سَفرٍ كَان فيه النبي ص» فمن أين لهم النساء في هذا السفر حتى يتمتعوا بهن ، وإن صحت هذه الرواية هل النبي تمتع في هذا السفر؟».

تَعليق : إنَّ المُسافِر لا يُمتنعُ أن يمرّ بمُدن أو قُرى فيها مُسلمون، فالنّساء فيها مُتواجدات، ثمّ لا يلزمَ من ذلك النّص استنباط أنّ رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- تمتّع أو لم يتمتّع، ولو تمتّع رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- لطارَ عنهُ ذلك وتواترَ على أهميّة المسألة في الكُتب الفقهيّة وكثَر الكَلام حولَها، وكذلكَ أمير المُؤمنين وسَادات العترَة من أئمّة الإمامية والزيدية -والكلّ عندَنا أئمّة الزيدية لا نُفرّق بينَهم ولا نُسلّم للإماميّة بهِم-، فإنّهم لم يتمتّعوا، ثمّ إنّ هذا يُوهّي قول الإمامية عندما لم يتمتّع أولئكَ الأعلام من سادَة الذريّة، ويقوّي وجه الرّواية التي روتها الإمامية عن أبي عَبدالله ؛ : عن هشام بن الحكم، عن أبي عبدالله ؛، أنّه قال مُتكلّماً عن المُتعَة : «مَا تَفعَلُهَا عِندَنَا إلاّ الفَواجِر» [1].

النّص من السّؤال: «وكذلك أنتم قلتم:«﴿**فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ**﴾ [□□:□□□]، فَالاستمتاع هُو: الدّخول بهنَّ على وَجه النّكاح الصّحيح، وإيتاؤهنَّ أجورَهنَّ، فَهو إعطَاؤهنَّ مُهورهنَّ، إلاَّ مَا وَهَبنَ بِطيبٍ من أنفسهنَّ » إذا كانت المتعة نسخت إذاً فالآية الكريمة: ﴿**فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ**﴾ [□□:□□□]، هي في المتعة ، وقد نسخت، إذاً فلا داعي لتفسيركم الذي قلتم به، بما أنَّها نسخت ؟» .

تَعليق : هذا غير مُوجّه؛ لأنّ القُرآن ينسخُ السنّة، وزواج المُتعَة كان وجهه من ترخيصِ رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- له من السنّة لا من القُرآن، فجَاء القُرآن ونسخ تلك الرّخصَة المحمديّة، كما أنّ القُرآن لم يُثبت أنّ الصّلاة تكون لبيت المَقدِس، وإنّما سنّة

---

(١) بحار الأنوار: ١٠٠/ ٣١٨.

وفِعل رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- أثبتتها، ثمّ جاءت الآيَة : ﴿**قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاء فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ**﴾[□□□□□:□□□]، فنسَخت فِعل رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله-.

وبهذا تمّ الجَواب على السّؤال بوجهَيه، وفي الوَجه الأوّل حفظٌ للباحِث من تلجلُج آحَاد الرّوايات في تاريخ ذلك الزّواج، فالاستغنَاء عن القَطعي والاستئناس بالظنّي مزلّة عظيمَة، والحمدُ لله .

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السادس والثّلاثون : هل يوجد في المذهب الزيدي ما يجعله يقوم بالأمة :

هناك شبهة تجول بخاطري وهي أن ظروف المذهب السني وكذلك الإمامي من وجود دول كبرى ترعاه وانتشاره في أماكن كثيرة وبأعداد كبيرة إلى الآن جعل منهما أكثر انفتاحاً على العالم بتغيراته وتطوراته واختراعاته وضروراته المستحدثة التي لم تكن موجودة قديماً مما ساعد فقهاء هذه المذاهب أو اضطرهم للتعامل مع هذه المتغيرات وللاجتهاد من أجل إيجاد حلول لهذه المعضلات والإشكالات التي فرضها الواقع الحديث والتي طرئت على المجتمعات الإسلامية بحيث لايخالفون دين الله وشرعه، وفي نفس الوقت نتلافى الاصطدام بهذا الواقع الحديث والتعامل معه بطريقة تسيء للإسلام أمام الغرب، والعالم كله، هذه الظروف للأسف لم تكن متوافرة على حد علمي للمذهب الزيدي، فهل هذا المذهب المنير فيه ما يعصمه من الوقوع ضحية لتلك الظروف، وبالتالي فهو جاهز كالمذاهب التي واتتها ظروف أفضل للتعامل مع هذا الواقع الحديث بتغيراته وضروراته مما يزيده بهاءا ووجاهة أم أنَّه انعزل ولم يستطع أن يواكب تطورات العصر الحديث، وجزاكم الله خيراً ؟!.

الجَواب :

أنّه لا شكّ أنّ الإمكانيّات العلميّة والبحثيّة، والتطّور الحضاريّ والتكنولوجِي الذي تكونُ عليه الدّولة بالمذاهب الرّسميّة لتلك الدّول سيؤثّر إيجاباً على التطوّر العلميّ البحثيّ الدّيني الاجتهاديّ لتلك المذاهب، وذلكَ لّما كانَت هي المَعنيّ بمُراعاة أمور الرعيّة لتلك الدّول، ولّما كانَت الرّعية تتوجّه إليهِم بالفَتوى تخصّهم بذلكَ وتُوجبُ وتطلبُ الجَواب، وكذلك المؤسّسة الدّينيّة تحتاَج إلى عمَل دراسات علميّة بحثيّة على تلك التطوّرات الحضاريّة أو التنظيميّة أو التكنولوجية التي تدخلُها الدّولة على الشّعب لمعرفَة رأي الدّين فيها، إذا اجتمعَت الظّروف المُلائمَة لتوسّع البحث العلميّ من ذلك المذهب الدّيني، التطوّر الإدخاليّ من الدّولة، والطّلب من الشّعب، والإمكانيّة الماديّة والعلميّة من

العلُماء، وهذا سيجعلُ غيرَ هؤلاء من أصحاب المذاهب الأخرى يتواكبون تواكباً بطيئاً مَع أولئكَ، ولكن هَل يُقال: إنَّ غيرَهم لا يستطيعون أن يتواكَبوا، هذا لا يُقال به؛ لأنّ أصل الأدوات التي انطلقَ منهَا أصحاب الدّول موجودَة من الكتاب والسنّة وعُلوم الآلَة عندَ غيرِهم من العُلَمَاء، لذلكَ الزيدية قادرةٌ على أن تتواكَب مع تلك المذاهب الدينيّة التي تبنّتها الدّول، ولا لومَ إن كانَ تواكُبها بطيئاً لمّا ارتفَعت عواملُ التّواكب السّريع من تبنّي الدّولَة، وكذلك كانَت الزيدية في زمن تمكنّها وقوّتها قد قدّمت عناصر بحثيّة فقهيّة وعلميّة وحضاريّة خدمَت بها الفردَ والمُجتمَع، والأيّام دُولٌ بين غُمورٍ وظهُور، فالفكر الزّيدي به القَوام الذي يقومُ بالدّولة الإسلاميّة على مباني وأسس قويّة على جميع المُستويات، وقد يكَفي النّاظر في ذلك أنّ ذلك الفكر يقوم على أن يكون الإمَام هُو الحاكِمُ والعالِمُ المُجتهِد، فذلك يدلّ على شموليّة هذا النّظام الفكريّ لمواكبَة تطوّرات العصَر علمياً وحضاريّاً .

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السابع والثّلاثون : في عدم لعن أمير المُؤمنين لمن تقدّمه هل هو تقيّة :

سيدي الكاظم الزيدي نحن الشيعة يُلتبس علينا متى نقول ما قاله الأئمة ومتى نمتنع ومتى نتحرك بتحركهم، وهذا جليٌ فيمن يصرح باللعن لأشخاص بعينهم عاصروا الأئمة علياً والحسنين والزهراء -على نبينا وعليهم الصلاة و السلام-.. فمثلاً لا نرى لعناً صريحاً في حق الشيخين، وإن شكا بعض الأئمة من الجور الذي كان بهم، تداعى بعض شيعتهم بلعنهم حاملين قصد الأئمة على التأويل..وفي خطبة أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب الشقشقية شكا توجعه لما أصابه ممن تقدمه ..ونرى كذلك خُطباً كثيرة يأمر فيها الإمام علي ؛ بالكف عن اللعن ويدلنا على الفلاح في ذكر ما كان منهم من مظلمة وشكوى ووجع.. فهل نأخذ كلامه كله في خطبه كلها على أنها منظومة كاملة ؟ أم نتعامل مع كل واحدة على حدة؟ فهل هذا تُقية منه؟ هل حُمل ذلك على التقية؟ فإن كان إماماً معصوماً يعلم ما لا نعلم فكيف علم البعض ما فيه نفسه وحملوا ذلك على التُقية؟ وإن تعدينا ما عملوه وقالوه هل نأثم؟.

الجَواب :

أنّه على أصل الزيدية، فإنّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طَالب، والحسَن والحُسين، لم يصحّ عنهُم لعنُ من تقدّمَ أمير المُؤمنين بالخلافَة، وإنّما المأثورُ عنهُم قولاً وتديّناً عَدم اللّعن، وإن كانُوا يتشكّون ويتوجّعون من فعلِهم وإقصائِهم عن حقّهم، فليسَ ذلكَ يرقَى إلى اللّعن، فلا تقيّة منهُم -صلوات الله عليهِم- في عدم اللّعن ذلك، قالَ الإمام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة ؛ : « لَنَا أئمّةٌ نَرْجِعُ إليهِم فِي أمُورِ دِينِنا، ونُقْدِمُ حَيثُ أقْدَمُوا، ونُحْجِمُ حَيثُ أحْجَمُوا، وهُم: عَليٌّ وَوَلَدَاه -عَليهِم أفْضَلُ السلام- والحادِثُ عَليهِم وغَضَبُنا فِيهِم، ولَم نَعْلَم أحَداً مِنهُم سَبَّ أحَداً مِنَ الصّحَابَة ولا لَعَنَهُ ولا شَتَمَه، لا فِي مُدّة حَيَاتِهِم، ولا بَعد وفَاتِهِم» [1]، وفي هذا كفايةٌ للطّالب أن يقتدي بأمير المؤمنين وولدَيه والأئمّة من سَادات بني الحسَن والحُسين، فالتوّقف أسلَم من التهوّك في اللعنِ والشّتم، وكفَى بعليٍّ -صَلوات الله عليه- قُدوَة .

---

(١) المجموع المنصوريّ.

ثمّ اعترضَ السّائل، وقال : فما معنى قول الإمام المنصور بالله: وليس في أئمتنا من ليس بجارودي ؟ وهذا الكلام رواه عنه الهادي بن ابراهيم الوزير، ونقله عنه، وهو يتكلم عن من تقدم على علي، وكلام الهادي في تثبيت الإمامة، وقول القاسم الرسي: كانت لنا أم صديقة.. وكلام زيد: هما صلباني أو كما قال، كل ذلك قد يبلغ في بعض الأحيان أشد من اللعن كما هو واضح في كلام الهادي في تثبيت الإمامة ؟.

والجَواب :

أنّ ذلكَ من ضُروب التشكّي والتوجّع، قول الإمَام زيد بن عَلي، وقول الإمام القاسم بن إبراهيم الرّسي -صلوات الله عليهِما-، لذلك تجدهُما لم يُصرّحا بلعنٍ أو سبّ أو شَتم في حقّ من تقدّم أمير المُؤمنين، وما ذلكَ إلاّ لأنّهم لا يرونَ ذلك السّب أو اللّعن، والمُعتمَد عندَنا من قول الإمام زيد بن عَلي، والقاسم بن إبراهيم هُو التوّقف، والبعض قد حكى التّرضية عن الإمَام زيد بن عَلي ؛، والصّحيح الأوّل، فمَن استنبطَ من كلامِهما تبريراً للّعن فإنّ موقفَ فاطَمة الزّهراء وموتهَا غاضبَة بين يدي زوجها وولدَيها، ثمّ صحّ عن ثلاثتهِم التوّقف وعَدم اللّعن، فإنّ هذا الموقف أشدّ في تبرير اللّعن من قولَي زَيدٍ والقاسم، ومع ذلكَ لم يلعَن السّلف -صَلوات الله عليهِم- من سادات بني الحسَن والحُسين، هذا فيما يخص موقف الإمامَين وما يترتّب عنه .

وفي خُصوص قولِ الإمَام عبدالله بن حمزَة ؛ : «وليس في أئمتنا من ليس بجارودي»، فإنّه ليسَ المُراد هُنا الجارودية التي حكَت عنهَا كُتب المِلل والنّحل التي تلعنُ أبا بكر وُعمر، وسأنقلُ في هذا جُملةً كُنت كتبتها في رسالة (البيَان الشّافي لعلاقَة زيديّة اليمن بالجارودية):

فنجدُ أنّ أوّل مَن تكلَّم عن الجارودية من أئمّة أهل البيت آ، فيما وقفنَا عليه كفرقَة مُستقلة من الزيدية الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة ؛ في القرن السّابع الهجري، فقال ؛ : «الزيدية عَلى الحقيقَة هُم الجارودية ولا نَعلم فِي الأئمّة آ بَعد زيد بن علي ؛ مَنْ لَيسَ بِجَارُوديّ، وأكثرُ مَا نُقِل وَصحّ عَن السّلف هُو مَا قلنا -يَعني التوقّف- عَلى تَلفيقٍ واجتهَاد، وإن كَانَ الطّعن والسبّ مِن بَعض الجارودية ظَاهِراً، وإنّما هَذا رَأي المحصِّلين

مِنهُم»، ولنَا مع هذا النّص خمس وقفَات يترتّب بعضها على بعض.

الوقفَة الأولَى : أنّ الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة ؛ مِن القائلين بالتوقّف في المشائخ فلا يسبّهم ولا يشتمهُم، و أخبرَ أنّ هذا هُو المشهورُ من فِعل الإمام علي بن أبي طالب ؛، وابنيه الحَسن والحسين إ، فقال ؛ مُجيباً عن مسألَة تقدّم المشائخ على أمير المؤمنين ؛ : «إنّ الصّحَابَة عِندَنا أفضلُ بَعد الأئمّة آ قبل إحدَاثِهم، وبَعد الإحداث لنَا أئمّة نَرجعُ إليهِم فِي أمورِ دِيننا، ونُقدِمُ حَيثُ أقدَمُوا، ونُحجِم حَيث أحجَمُوا، وَهُم عَليٌّ وَولَداه آ، والحادِث عَليهِم وغَضبنا فِيهِم، وَلَم نَعلم مِن أحدٍ مِنهم سبّ أحداً مِن الصّحَابَة ولا لَعنه ولا شتمَه لا في مُدّة حَياتِهم ولا بَعد وَفَاتِهم» .

الوقفة الثانيَة : أنّ الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة ؛ اعتبرَ الجارودِيّة صفَة مَدح ونسبَها إلى أئمّة أهل البيت آ من بعد زيد بن علي ؛ حتّى زمانِه، وأخبرَ عن موقفِ هذه الجارودِيّة التي امتدحَها من الصحابَة، فقال : «وأكثرُ مَا نُقِل وَصحّ عَن السّلف هُو مَا قلنا -يَعني التوقّف- عَلى تَلفيقٍ واجتهَاد»، يعني أنّ هؤلاء السّلف الذي وصفَهم الإمام بالجارودِيّة هُم من القائلين بالتوّقف ليسوا بقائلين بالتّكفير أو التّفسيق كما هُو المَشهور عن حال الجارودِيّة، فيأتي مَن ليسَ له همّة عن التّفتيش عن مقاصِد الأئمّة فيقولُ: انظروا هذا الإمام المنصور بالله يمتدحُ الجارودِيّة، وينسبُ جميع أئمّة الزيدية إلى الجارودِيّة، وهذا يعني أنّه يُثبتُ أنّ أئمّة الزيدية من القائلين بتكفير الصّحابَة أو المُفسِّقين لهم، وهذا الوهُم هُو ما لأجله حرّرنا هذه الرّسالَة المُتواضِعَة، فإنّ الإمام عبدالله بن حمزة ؛ تكلّم عن الجارودِيّة باعتبار المَدح والمُماثلَة لاعتقادِ أئمّة أهل البيت آ، باعتبار قولِهم بالتوقّف عن سبّ الصّحابَة وهذا القَول مشهورٌ عن الإمام ؛، أيضاً الجارودِيّة مشهورٌ عنهُم القولُ بالنّص الخفيّ دونَ الجليّ كما أثبتَه العامّة في مؤلّفاتِهم من القَول بإمامة أمير المؤمنين ؛ بالوصف دون التسميَة، وإن كانوا فرّعوا من هذا الاعتقاد القول بالتكفير والتفسيق وهُو أليقُ بأن يكونَ تابعاً لَمن يقول بالنّص الجليّ كقول الإمامية من الشيعَة، حتّى إن ابن تيمية قال: «كَمَا أنَّ الشِيعَة القَائلين بالنّص عَلى عَليٍّ مِنهم مَن يَقول بالنّص الجَلي كَمَا تَقوله الإمامية، ومِنهُم مَن يَقول بالنّص الخفيّ كَمَا تَقوله الجارودِيّة مِنَ الزيدية»، وهذا القَول النّص الخفيّ هُو اللائق بالجارودِيّة باعتبار ما اشتُهِر عنهُم من القول بالنّص على أمير

المؤمنين بالوصف دون التسميَة؛ لأنّ هذا لازمُه النّص الخفيّ لا النّص الجليّ، وعندي أنّ مَن استنبطَ عن الجارودية القَول بالنّص الجليّ، إنّما كان دافعُ ذلكَ هُو ما اشتهرَ عنهُم من التّكفير والتفسيق للمشائخ، لمّا كانَ هذا الأخير لازم النّص الجليّ على مذهب الإمامية .

الوقفَة الثّالثة : أنّ الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة ؛ كانَ ممّن يقولُ بالنّص الخفي على إمامة أمير المؤمنين ؛، وهذا بحاجَة إلى تحقيقٍ عنه، وهذا مع امتداحِه للجارودية باعتبار التوقّف يُرجّح أنّه كان يُريدُ بامتداحِه الجارودية القائلة بالنّص الخفيّ، لا الجارودية التي اشتُهِر عنها القَول بالنّص الجليّ على مذهب الإمامية كما قال العلاّمة يحيى بن الحسين المؤرّخ : «لأنّ الجارودية يُوافقون الرّافضة في القَول بالنّص الجَلي فِي عَليّ، ويَتحامَلون على الصحابَة -رضي الله عنهُم-» .

الوقفَة الرّابعَة : وهي خلاصَة ما مضَى- من الوقفَات أن تعلمَ -أخي الباحث عن الحقّ- أنّ الجارودية السّمحَة التي امتدَحها أئمّة الزيدية هي الجارودية القائلَة بالنّص الخفيّ، والقائلَة بالتوّقف وعدَم السبّ للصحابَة، فأمّا الجارودية الواقعَة والسابّة للمشائخ فإنّهم تيّارٌ لا يُمثّل زيدية اليمن وإجماع أهل البيت آ، وغايَة الأمر أنّهم يُمثّلونَ أنفُسهَم في هذه المسألَة، لذلكَ نجد الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى ؛ يقول مُفرّقاً ومُبيِّناً صِدقَ استنباطِنا في المسألَة : «وَمُتأخِّرو الجارودية يُخالِفون هَاتَين الفِرقَتين، حَيث أثبتوا إمَامَة عَليٍّ بالنّص الخفيّ القَطعيّ، وخطّأوا المشائخَ لمخَالَفَتِه، ولَم يَقطعُوا بالتّفسيق، واختلفُوا فِي جَواز التّرضية عَنهُم» . قال المؤرّخ يحيى بن الحسين بعد نقلِه لهذا القَول: «وعَلى هَذا القَول صَارَ مُعتمَد جلّ الزيدية المتأخِّرين ولَم يتابع مِنهم مَقالة الجارودية المتقدِّمين إلا الإمَام أحمَد بن سُليمَان»، وقال الأستاذ المعاصر محمد عزّان: «وتُرَجِّح أكثرُ المدارِس العلميّة الزيدية المُعاصِرَة التوقّف، نَتيجة لاختلاف الرّوايات، وتَباين الترّجيحات»، **نعم!** فهذه هي الجارودية التي عناها الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة ؛ بقولِه السّابق وبقولِه : «ومَا يَلحق بِباب الزيدية فِي أوّل الرِّسالة أنّهم ثَلاث فِرق: بَتريّة، وصَالحيّة، وجَارودية، ومُعظمهم الجارودية وهُم أهلُ الحقّ مِنهُم، والآخرون قَد أخطئوا في بَعض الاعتقَاد»، فالإمام ؛ لا يُريدُ إلاّ الجارودية المُقتديَة بأهل البيت آ، وإن كانَ مُسمّى فرقتِهم التي اشتُهروا بهَا هي لرجلٍ من شيعَة أهل البيت آ، نعني أبا الجارود العبديّ، وهُنا لا مُشاحّة

في الأسماء ما دامَ الفرع يتبَعُ أصلَه، فالأصلُ أهل البيت آ والانـتماء إلـيهِم، وهـذا الكـلام الأخير فيه فائدةٌ عزيزَة لَمن وصَم الزيدية ماضياً وحاضراً بالسـبّ واللّعـن بالعُـذر البـارد وهُو الجارودیّة .

الوقفَـة الخامسَـة : أنّ تُلاحِـظ أنّ الإمـام المنصـور بـالله عبـدالله بـن حمـزة ؛ يُشـيرُ إلى الجارودیّة الواقعَة في التّكفير أو التّفسيق كرأي ليس ثابتاً ولا مَشهوراً عن أئمّة أهل البيـت آ فنسبَ ذلكَ إلى المُحصّـلين مـن الجارودیّـة، ولسـانُ حالِـه إثبـاتُ صـحّة العَكـس عـن الجارودیّة الحقّة، وذلكَ كلّه من قوله : «وإن كَانَ الطّعـن والسـبّ مِـن بَعـض الجارودیّـة ظَاهِراً، وإنّما هَذا رَأي المحصِّلين مِنهُم» .

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثامن والثّلاثون : هل أمير المؤمنين بصفاته أفضل من الأنبياء :

قولـه ص: «مـن أراد أن ينظـر إلى آدم في علمـه، وإلى نـوح في فهمـه، وإلى إبـراهيم في حلمه، وإلى يحيى بن زكريا في زهده، وإلى موسى في بطشه، فلينظر إلى علي بن أبي طالـب» ألا يدل هذا على أن الامام علياً -صلوات الله عليه- أفضل من هؤلاء الأنبيـاء لكونـه قـد حاز مجموع الخصال التي كل نبي امتاز بخصلة منها أو هل هناك تأويل؟

الجَواب :

أنّه لا يلزمُ من قولِ رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- لأمير المُؤمنين : «من أراد أن ينظر إلى ...، إلى قولِه : فلينظر إلى علي بن أبي طالب»، لا يلزمُ من ذلكَ أن يكـونَ أمـير المُؤمنين عَلي بن أبي طَالب ؛ أفضَل من الأنبيَاء؛ لأنّ المُراد من الخَبر هُو إظهَار فضيلَة أمـير المؤمنين علي بن أبي طَالب ؛، وأنَّه قد أخذَ بأصنَاف وأنواع الخَير شاركَ بـه أهـل الفَضـل، علماً وفهماً وزُهداً وبطشاً، وقليلُ المُشاركَة كثير، ثمّ قَد يُقال في خصوص استنباط أفضـليّة أمير المؤمنين على أولئك الأنبيَاء: إنّ التّفاضُل ليس بالاشترَاك في الصّفات فَقد يكون اثنان مُتساويين فِي صِفَة مَا، مَع أنّ أحدَهُما أفضَل مِن حَيث الثّواب والعَزم والتّكليف، فَتكليف الإمَام غَير تَكليف غَيره فِي بَعض الأشياء، وَواجبَات النّبي غَـير واجبـات الإمَـام فيكـون تَفاضُلُهمَا مِن هَذه الحَيثيّة . وبشكل عامّ ففِي هذا القَدر من الرّواية إثباتٌ للمنزلَـة الرّفيعَـة لأمير المؤمنين -صَلوات الله عليه وعلى آله-، ونضيفُ فائـدةً أخـرَى وهـي قـولُ الإمَـام الهادي إلى الحقّ -صَلوات الله عليه- لأصحابِه : «والله لئن أطعتُمُونِي لا فَقدتُم مِن رَسول الله إلاَّ شَخصَه إنْ شَاء الله»، هَل يَعني ذلك الإطلاق منهُ -صلوات الله عليه- أنّـه بمنزلَـة رسول الله ص في العِلم والعَمل، ورسولُ الله معلومٌ أنّـه أفضـلُ الأنبيـاء وأكثـرهُم عِلـماً، عندما فرّقَ الإمام الهادي ؛ بين المـوقِفين بفُقـدان الشّـخص دونَ صـفَات الشّـخص ؟!.، الجَواب قطعاً أنّ ذلك الإطلاق لا يَعني المُمَاثلة والمُطابقة التّامة بالصّفات العِلـم والعمَـل، وإنّما معناه أنّ الإمام الهادي قد أخذ بالعُلوم المحمديّة الضّرورية للمكلّفين مـن الأحكَـام والعقائد والأفضَال التي كانَ عليها رسول الله ص، وهُو مع ذلكَ بدرجَة ودرجَـات أقـلّ

من أن يُحيطَ فيها بكامِل علوم رسول الله ص، أيضاً نستدلّ على إبطَال استنباط أفضليّة أمير المُؤمنين ؛ من ذلك الخَبر بإجمَاع العترَة على أفضليّة الأنبياء على الأئمّة لا يختلفون في ذلكَ قولاً واحداً .

ومِن الأدلّة على ذلك وهُو إجماع العترَة، لم نعلَم منهُم مَنْ خالفَ في كون الأنبياء أفضل من الأئمّة قولاً واحداً، فكانَ إجماعُهم إمّا بمنطوِق كلامِهم، أو بسكوتِهم مع إقرارهِم بُموافقَة العترَة في أقوالهَا ومذهبهَا، أو في عَدم مُعارضَة مُتكلّميهم ومُصنّفيهم، فمن ذلك :

١ - عن أبي أيوبٍ الأنصاري: أنَّ رسولَ الله مَرِضَ مَرضاً شديداً، فاشتَدَّ عليهِ مَرَضُه، فَدَخَلَت عليه ابنتهُ فاطمة تعودُه، وقَد كانَ ناقِهَاً من مَرَضِه، فلـمَّا رأت ما برسولِ الله من الجَهْد خَنَقَتها العَبرةُ حتَّى جَرَتْ دَمعَتُهَا على خَدِّها، فقال لها .... : (يا فَاطِمَة، إنَّا أهلَ بَيتٍ أعطَانَا الله سبعَ خِصالٍ، لَم يُعطِها أحداً مِنَ الأوّلين، ولَنْ يُدرِكَها أحدٌ من الآخرينَ غيرَنا : نَبِيُّنَا أَفْضَلُ الأَنْبِيَاء وهُوَ أَبُوك، وَوَصِيّنَا خَيرُ الأوصِياء وهُوَ بَعلُك، وشَهِيدُنَا خَيرُ الشّهَدَاء وهُو حَمْزةُ عَمُّك، ومِنَّا مَنْ لَهُ جَنَاحَانِ خَضِيبانِ يَطِيرُ بِهِمَا فِي الجنّةِ حَيثُ يَشَاء، وَهُوَ جَعفَرُ ابنُ عَمِّك، ومِنَّا سِبطَا هَذِهِ الأمَّةِ وهُمَا ابْنَاكِ الحسنِ والحُسين، وَمِنّا والذَي نَفْسِي بِيدِه مَهْدِيُّ هَذِه الأمّة» (١).

تعليق : والشّاهد قولُه ص : «نبِيُّنَا أَفْضَلُ الأَنْبِيَاء وهُوَ أَبُوك، وَوَصِيّنَا خَيرُ الأوصِياء وهُوَ بَعلُك»، فكانَت المُفاضلَة والمقارنَة مع الأقرَان، فرسول الله ص مع الأنبيَاء، وعليّ -صلوات الله عليه- مع الأوصيَاء .

٢ - رَوى الإمَام أبو طَالب يحيى بن الحُسين الهَارونيّ ؛، بإسنادِه، عَنْ زَيْدِ بن عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ عَلِيٍّ ؛، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ص: «أَكْثِرُوا مِنَ الصَّلاةِ عَلَيَّ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَإِنَّه يَوْمٌ تُضَاعَفُ فِيهِ الأَعْمَالُ، وَسَلُوا الله لِيَ الدَّرَجَةَ الوَسِيلَةَ مِنَ الجَنَّةِ، قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، وَمَا الدَّرَجَةُ الوَسِيلَةُ مِنَ الجَنَّةِ؟ قَالَ: هِيَ أَعْلَى دَرَجَةٍ مِنَ الجَنَّةِ لاَ يَنَالُهَا إلاَّ نَبِيٌّ أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا» (٢).

---

(١) الكامل المنير المنسوب للإمام القاسم بن إبراهيم الرسي ؛، ص ٧١، وذكره الإمام الحجة مجدالدين بن محمد المؤيدي في لوامع الأنوار ١/ ٩٤، مع اختلاف يسير في اللفظ.

(٢) تيسير المَطالب في أمالي أبي طَالب.

تعليق: والشّاهد قولُه ص: «لاَ يَنَالُهَا إلاَّ نَبِيٌّ أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا»، وأميرُ المُؤمنين بإجمَاع الأمّة ليسَ نبيّاً، وفضلُ تلكَ المنزلَة التي لن ينالَها إلاّ نبيّ دونَ الأوصياء تدلّ على شرف الأنبياء على الأوصيَاء، بل إنّ الإمَام المتوكّل على الله أحمد بن سُليمان استدلّ على أفضليّة نبيّنا محمّد ص على الأمّة بهذا الحَديث وغيره، قالَ ؛ بعدَ أن أوردَه : «فصحّ أنّه ص أفضَلُ الأنبياء» [1].

٣- روى الإمَام أبو طالب يحيى بن الحُسين الهاروني، بإسنادِه، عَنْ أبي سَعِيدٍ الخُدَرِي، قَالَ: وُضِعَتْ يَدِي عَلَى النَّبِيِّ ص فَوَجَدْتُ الحُمَّى عَلَيْهِ شَدِيدَةً مِنْ فَوْقِ الثَّوْبِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إنَّهَا عَلَيْكَ لَشَدِيدَةٌ، قَالَ: «إنَّا كَذَلِكَ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ يُضَاعَفُ عَلَيْنَا البَلاءُ كَمَا يُضَاعَفُ لَنَا الأَجْرُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلاء؟ قَالَ: الأَنْبِيَاءُ، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: ثُمَّ الصَّالِحُونَ إنْ كَانَ أَحَدُهُمْ لَيُبْتَلَى حَتَّى مَا يَجِدُ إلاّ العَبَاءَة يَحْتَرِمُ بِهَا، وَإنْ كَانَ أَحَدُهُمْ لَيَفْرَحُ بِالبَلاءِ يُصِيبُهُ كَمَا يَفْرَحُ أَحَدُكُمْ بِالْعَافِيَةِ» [2].

تعليق : والشّاهد قولُه ص : «يَا رَسُولَ الله، أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلاء؟ قَالَ: الأَنْبِيَاءُ، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: ثُمَّ الصَّالِحُونَ»، وأميرُ المؤمنين ليس نبيّاً، وهذا يُفيدُ تفضيل الأنبياء على الأئمّة الصّالحين، وروى قريباً من هذا الخَبر الإمَام المُرشد بالله يحيى بن الحسين الشّجري، بإسنادِه، عن أمير المؤمنين ؛، قال: دخل رسول الله ص على علي بن أبي طالب ؛ وهو لا يتقار في فراشه من شدة الحمى، فقال له النبي ص: «يا علي، إن أشد الناس بلاء في الدنيا النبيون، ثم الذين يلونهم، أبشر فإنها حظك من ثواب الله تعالى مع مالك من الثواب والأجر،..إلخ الخبر» [3] .

٤- قالَ الإمَام أحمد بن عيسى بن زَيد بن عَلي ؛، يُحاجُج من قال بإمامَة أبي بَكر دوناً عن أمير المؤمنين، بما اتّفقَ عليه النّاس، فأخبرَ أنّهم اتّفقوا على أنّ خيرَته من خلقه بعدَ الأنبياء المتّقون، ثمّ سيخبرُ أنّ علي بن أبي طَالب ؛ هُو صاحب تلك الخيريّة، قالَ ؛ :

---

(١) حقائق المَعرفَة.
(٢) تيسير المَطالب في أمالي أبي طَالب.
(٣) الأمالي الخميسيّة.

«وعَلَى أنّ خيرته من خلقه بعد الأنبياء المتقون، لقوله سبحانه: ﴿**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**﴾ [□□□□:□□]، وخيرة الله من المتقين الخاشون، لقوله: ﴿**الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ**﴾ [□□□□:□□] ... إلى قولِه: وخيرته من السابقين البدريون، وخيرته من البدريين أكثرهم عملاً في الجهاد، وخيرة الله من البدريين علي بن أبي طالب -صلى الله عليه-؛ لأنه كان أكثرهم عملاً في الجهاد في سبيل الله، وأكثرهم ضرباً» (١).

٥- قالَ الإمام محمد بن القاسم الرّسي ؛ : «والملائكة أفضل من جميع الأنبياء، والأنبياء أفضل من سائر الناس، ولذلك خصهم الله برسالته» (٢).

٦- قال الإمَام الحسين بن القاسم العيانيّ : «وسألت عن العقول هل هي مستوية أم بينها اختلاف ؟ والجواب: أن اختلاف عقول الناس كاختلاف قواهم، فمن كانت قوته تبلغ أداء الفرائض وجبت عليه، ومن لم يطق فلا يكلفه الله ما يعدم لديه، ولا يصل بقوته إليه، وإنما العقول على وجوه معروفة، وأحوال بينة موصوفة، منها عقول سادتنا الملائكة المقربين، ومنها عقول الأنبياء [و] المرسلين، وعقول الأوصياء المستخلفين، وعقول الأئمة الطاهرين، وبعد ذلك عقول المكلفين. فأفضل العقول عقول الملائكة الأكرمين، ثم عقول الأنبياء أكمل من عقول الأوصياء، ثم عقول الأوصياء أكمل من الأئمة في العقول» (٣).

٧- قالَ الإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة : «ويكون هذا لمن دعا بذلك الدعاء لعلم الله سبحانه أنه يستحقه، وإلَّا فالمتقرر عندنا أن الأنبياء آ أفضل من سائر البشر، وإن الملائكة آ أفضل من الأنبياء لما خصَّهم الله به من العصمة من الصغائر، فكان لهم مزية على الأنبياء آ» (٤).

---

(١) جامع عُلوم آل محمّد، مخطوط.
(٢) مجموع كُتب ورسائل الإمَام محمّد بن القاسم الرّسي .
(٣) مجموع السيّد حميدان.
(٤) المجموع المَنصوري.

٨- قال الفَقيه ابن مُداعس : «مسألة: قال أئمتنا آ وموافقوهم: وأفضل خلق الله تعالى الملائكة، ثم الأنبياء آ جميعاً، ثم أوصياء الأنبياء آ ، ثم الأئمة العادلون، ثم الشهداء» (١).

٩- قال العلاّمة أحمد بن أحمد السّياغي: «وذكر ابن هشام في سيرته: أن رسول الله ص واخى بمكة بين المسلمين فاختار علي بن أبي طالب أخاً له، ثم آخى بين المهاجرين والأنصار بالمدينة ليذهب عنهم وحشة الغربة ويؤنسهم من مفارقة الأهل والعشيرة ويشد أزر بعضهم ببعض، ثم أخذ بيد علي بن أبي طالب، فقال: «هذا أخي» فكان رسول الله ص سيد الأنبياء والمرسلين وإمامهم ورسول رب العالمين الذي ليس له مثيل ولا نظير من العباد، وعلي بن أبي طالب أخوين، ولا يلزم مما ذكرنا تفضيل أمير المؤمنين على الأنبياء؛ لأنهم أفضل البشر ـ لدلالة منطوق نصوص الكتاب والسنة والإجماع، وإنما المراد من ذلك ثبوت الفضل له ؛ على كافة المهاجرين والأنصار الذين هم أفضل الأمة المحمدية بلا خلاف» (٢).

١٠- قال السيّد العلاّمة المُجاهد بدرالدّين الحوثي ؛، يذكر قول مقبل الوادعي ويردّ عَليه : «قال مقبل في حديث «علي خير البشر»: ولا يخفى على من له أدنى فهم عدم صحة هذه الأحاديث، لدلالتها أن علياً -رضي الله عنه- أفضل من الأنبياء كلهم؛ لأنهم من البشر واعتقاد هذا كفر، نسأل الله السلامة، وقد قال الحافظ ابن كثير في (البداية والنهاية)، عقيب هذا الحديث: موضوع، قَبَحَ الله واضعه. والجواب وبالله التوفيق: أن هذه الشبهة قد أعجبتهم، لدفع هذا الحديث ونحوه، وهي شبهة واضحة البطلان؛ لأن العموم يستعمل وهو مخصوص بما يعلمه السامع، ويترك استثناء المخصص إحالة على علم السامع وفهمه، لكونه غير مقصود في العموم، وقد قال تعالى: ﴿**يَا بَنِي إسرائيل اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ التِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى العَالَمِينَ**﴾ [□□□□□:□□]. فهل يلزم من هذا أنهم أفضل من نبينا محمد ص، وإبراهيم وإسحاق، ويعقوب ونوح، وغيرهم من الأنبياء الذين ليسوا من بني إسرائيل ؟!» (٣).

وفّقكم الله..... اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

---

(١) الكاشف الأمين.

(٢) المنهج المنير تمام الروض النضير .

(٣) تحرير الأفكار.

السّؤال الأربعون : في علم الكلام وأهميته :

أستاذي العزيز الكاظم الزيدي أريد أن أطرح سؤالاً وهو هل كتاب علم الكلام من الكتب الزيدية الذي لابد من الأخذ به والانتفاع به ؟ وهل مثل هذا الكتاب الذي تكثر فيه الفلسفة وتطول ينفع الإنسان في واقع الحياة اليوم؟ وهل كتاب علم الكلام يقدم المعلومات الوافية والكافية والغير ناقصة في معرفة أمور دينية كمعرفة الله حق معرفته المعرفة الواسعة الذي قدمه القرآن و التي لم تقيد أم تقتصر بجانب واحد كخلق السموات والأرض أو خلق الإنسان؟ وهل كثرة الأراء والأفكار المذهبية التي يقدمها علم الكلام قد تشتت عقل الإنسان فكرياً وقد تجعله ينهج منهجاً خاطئاً بسب تعدد المناهج في اتخاذ الدين بما أن نبي الله محمد -صلوات الله عليه وعلى آله- لم يأتِ بأراء أو أفكار متعددة بل جاء بمنهج واحد وهو القرآن الكريم الذي قدم للإنسان بفطرته التي فطر الله الناس عليها والتي تتماشى مع فطرتهم التي خلقهم الله عليها من خلال خطابات القرآن؟ وهل الأدلة والإثبات الذي يقدمه علم الكلام بالشكل الذي قد تنفع الإنسان في تفهم أمور دينه بشكل وافي وواسع دون أي نقص أو تقصير مع إمكان تغير حال الزمان والمكان للإنسان؟ وهل أي كتاب سواء كان علم الكلام أو غيره لا يمكن أن يأتيه الباطل من بين يديه أو من خلفه ؟.

الجَواب :

أنّ ما تضمّنه سُؤال السّائل هُو في الحقيقَة واحدٌ يدورُ رحاهُ حول علم الكَلام، وأهمّيته من عدهما، وكون ما في كتاب الله تعالى يَكفي عن ذلك العِلم، ونقولُ في هذَا العِلم: إنَّه عِلمٌ مقصودٌ لغيرِه يضعُ لنَا قواعِدَ عامّة عقليّة ومنطقيّة نتوصّل بهَا إلى العَقائد الصّحيحَة، كمَا أنّ علمَ النّحو علمٌ مقصودٌ لغيرِه يضعُ لنَا القواعد العامّة اللغويّة التي نتوصّل بها إلى تقويمِ منطقِنا وألفاظِنَا، وأهميّةُ عِلم الكِلام في تحصيل العقائد الصّحيحَة، كأهميّة علِم النحّو لقراءَة وفَهم القُرآن الكَريم، للأسَف أنّ من يستهينُ بعلمِ الكَلام يتكلّمُ من نِطاقِ دائرةٍ صغيرَةٍ جدّاً، يتكلّمُ من داخِل بيتِه يُخاطبُ أخاهُ في النّسب، يخاطبُ أخَاهُ في الفِكر

المَذهَب، يُخاطبُ أخاهُ في الإسلام، يُخاطبُ المُسلمين فيما بينَهم، فيقولُ لهُم: في القرآن تأصيلٌ للعقائدِ الصّحيحَة نكتفِي بذلكَ عن آلة عِلم الكِلام، هذه نظرَة قاصرَة حقيقةً؛ لأنّك بهذا المَنطق لنَ تستطيعَ أن تكونَ داعياً إلى الله تعالى هادياً للعِباد في إثبات الوحدانيّة لله تعالى، فإنّ الكفّار والمُشركين والمُلحِدين لن يقبلُوا منكَ أن تقولَ لهُم قالَ الله تعالَى، ولا قالَ رسولُه، فأنتَ بحاجَةٍ إلى أن يكونَ عندَك قواعِد عقليّة ومنطقيّة راسخَة تنطلقُ من خِلالها لإثباتِ الله تعالى من غير طريقِ الشّرع الذي لا يعترفُ به أولئكَ المُلحدون أو الكفّار، ولذلكَ نجدُ إبراهيم الخَليل -صّلى الله عليه- عندَما أرادَ أن يَهدي ويحتجّ على عبدَة الكَواكب لَم يبدأهُم القَول بقالَ الله تعالى، وبمَا في صُحفِه ؛، بل إنّه اتّجه يُخاطبُهم ببراهينَ عقليّة لإثبات وحدانيّة الله تعالى وإبطالِ ألوهيّة ما سواهُ من تلكَ الكواكِب، فقالَ: ﴿**وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ، فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ، فَلَمَّا رَأَى القَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأكُونَنَّ مِنَ القَوْمِ الضَّالِّينَ، فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ، إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾ [□□□□□:□□□□□]، فنبيّ الله إبراهيم الخَليل -صلّى الله عَليه- بدأهُم بتسليمٍ جَدلي لا إيمَانيّ أنّ الكوكَب هُو الله، فلمّا تحرّكَ الكَوكب وأفَل وكان صاحبَ تغيّرٍ في القوّة يكونُ ثمّ يطغَى عليه ما يجعلُه آفلاً غائباً، ويتحيّز ويحتاجُ للأماكِن كبقيّة الأشيَاء، قالَ إبراهيم: لا أحبّ الآفِلين، وكذلكَ قالَ معَ القَمر والشّمس، ثمّ أثبتَ ؛ بعدَ ذلك النّفي لأحوال وصفَات تلكَ الآلهَة الكواكب، والقَمر، والشّمس، أثبتَ ؛ استحقَاق الله تعالى للعبادَة وصفَات الكَمال، فبدايَة الدّعوة تكونُ بإنكَار الباطِل، ثمّ بإثبَات الحقّ، فهذا الفِعل من نبيّ الله إبراهيم الخَليل هُو من أصل عِلم الكَلام المَحمود الذي يتبنّاه أهل البيت أئمّة الزيدية -صلوات الله عليهِم-؛ لأنّنا سنشيرُ قريباً إلى أنّ هُناك قسماً مذموماً من عِلم الكَلام عند أئمّة العترَة، نعم! فعلمُ الكَلام يؤصّل لنَا مقدّمات نَظر عقليّة صحيحَة نستطيعُ من خلالها إثبات الله تعالى وصفَات الكمَال له -جلّ شأنُه-، كما أنّ عِلم النّحو يؤصّل لنَا مقدّمات النّطق الصّحيح والفَهم لآيات كتاب الله تعالى، وكذلك علم أصول

الفِقه فإنّه يضعُ لنَا القواعد العامّة الصّحيحة التي تُوصلَنا إلى الفِقه والأحكَام، إذاً تلكَ العُلوم هي عُلوم مقصودَة لغيرهَا ليسَ لذاتهَا، ولو كان السّائل في بيئةٍ كُفريّة أو قد تعرّضَ للامتحَان في دينِ الله من قِبل كبار المُلحِدين، أو كان داعياً إلى الله تعالى في بلادٍ لا تعرفُ الإسلام، لعرفَ أهميّة علم الكَلام المَحمود في التأَصيل لإثبات الباري -جلّ شأنه-، وأشيرُ إلى أنواع عِلم الكَلام، الذي أتوقّع أنّ سوء الفَهم قد دخَل إلى السّائل من خلالِه، فإنّها قسَمان، وكلّها مُباحَة، إلاّ أنّ العترَة أقبلَت على قسمٍ وزهّدَت عن قسم، فهي قسَمَان، القسمُ الأوّل : علمُ الكَلام المَحمود، والثّاني: علمُ الكَلام المَذموم، وسآتي عليهَا أنقلُها من مبحثٍ للَفقير في بيان اعتقَاد الحافظ ابن الوَزير :

القسمُ الأوّل : علمُ الكَلام المَذموم :

علم الكلام الذي انتهجَ فيه أصحابُه اتجاهاً مذموماً، وهو المغالاة والتكلّف في الدين، وذلك بالخوض في العلوم العقلية التي لم يُنزل الله بها من سلطان، ولا كُلّفنا بمعرفتها فضلاً عن الإيمان بها،كالخوض في الحركات والسكون، والإرادات والمُحالات، والموجودات والمعدومات، والهيولى، والأجزاء التي لا تتجزأ، والكلام في التولدات، والتعمق في ذات الله -سبحانه وتعالى-، والخوض في أن الإنسان ليس جسداً، والطفرات والجينات والذرّات وربطها بالدين الإسلامي الحنيف، وهذا اشتهرَ به المعتزلة من المسلمين، وهذا لا ينتهجُ به أهل البيت من الزيدية، بل لم يُؤثرْ عنهُم الاهتمام به، إلاّ أن يكونَ رداً على الخصوم فهُوَ وارد، بل إنّه نادر .

أدلّة أخرى على براءة الزيدية من التأثر والانشغال بعلم الكلام الفلسفي :

١ - انظر استبسال السيد حميدان بن يحيى القاسمي ؛ في كتابه (تنبيهُ الغافلين على مغالِط المُتوهّمين)، في الردّ على أقوال الفلاسفة في العقل والنفس، وعلى مَن جمعَ بين الفلسفة والإسلام في العقل، وعلى أقوال الفلاسفة في معنى العِلم، والإبطال لما ابتدَعَهُ أهلُ الهُيولى والصورَة، وانظُر كلامَه ؛ في حدود العقل والغلو المُتكلَّف.[1]

---

(١) مجموع السيد حميدان : ص ٢٣ إلى ص ٥٠.

٢- عقدَ السيد العلامة المُجتهد علي بن محمد العجري -رحمه الله تعالى-، مبحثاً خاصاً في كتابه (الأنظار السديدة في الفوائد المُفيدة) بعنوان : (الفائدة الثانية عشرة : في بيان الاستغناء عن فنّ المنطق وبيان مَفاسِدِه)، وجاء فيه ما نصه : (لَمْ يُعوّل قُدماءُ أئمتنا آ وكثيرٌ من مُتأخريهم على عِلم المَنطِق، ولَمْ يَذكروهُ في كُتُبِهِم ولا بَنَوا عليهِ شيئاً مِن قواعِد دينِهِم، وما ذلكَ إلاَّ للاستغناء عنه بالأدلّةِ العقلية والنقلية، ولِما يُؤدي إليهِ، ويَلزمُ على التمَسُّكِ بقواعدِه من المَفاسِد) اهـ . [1].

٣- ذكرَ السيد العلامة علي بن محمد العجري أنَّ الإمام القاسم بن محمد ؛، قالَ فيما معناه : (إنَّ جميعَ العلوم الإسلامية مُستغنية عن المَنطِق ... ونحنُ نعتمدُ على ما وردَ في الكتاب والسُنّة ولُغَة العرب ...) اهـ [2].

٤- قال أمير المؤمنين الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين ؛، مُنزّهاً نفسَهُ عن عقيدة غلاة المُعتزلَة، ما لفظُه : (فهذاَ وفَّقَكُم الله دينُ المؤمنينَ ودِيني وما عليهِ اعتقادي، لستُ بِزنديقٍ ولا دَهري، ولا ممّن يقولُ بالطّبع، ولا ثنوي، ولا مُجبرٌ قَدري، ولا حَشويٌّ، ولا خارجي، وإلى الله أبرأ من كلِّ رافضيٍّ غَوي، ومِن كُلِّ حَروريٍّ ناصبي، ومن كل مُعتزليٍّ غال، ومِن جميع الفِرَق الشّاذة) اهـ . [3] .

٥- قال السيد حميدان بن يحيى القاسمي -رحمه الله تعالى-، مُعنِّفاً غُلاةَ مُتكلِّمي المُعتزلة :

زالَ أهلُ التّفعيلِ والانفعال ... وأَديلَ التطريفُ بالاعتزالِ
حرَّفُوا مُحكمَ النّصوصِ فصاروا ... قُدوةً في التلبيس والإضلالِ

إلى أن قال:

ما أتَى في التَّكليفِ قولٌ بِهذا ... في مَقالٍ يُروَى ولا في فِعالِ
بَل أتَى الأمرُ بالتّفَكّرِ في الصُّـ ... ـنعِ وتَرْكِ اتِّباعِ الرِّجالِ [4]

---

(١) الأنظار السديدة في الفوائد المُفيدة : ص٤٨ .
(٢) الأنظار السديدة في الفوائد المُفيدة : ص٤٨.
(٣) مجموع رسائل الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين : جوابه على أهل صنعاء، ص٩٥.
(٤) العواصم والقواصم : ٣/ ٤١١- ٤١٢، وانظر مجموع السيد حميدان، ص ٥٢٠-٥٢٤.

القسمُ الثّاني : علمُ الكَلام المَحمود :

علمُ الكلام الذي انتهجَ فيه أصحابُه طريقاً محمُوداً، وهُوَ الإيمانُ بالعقل القرآني، بلا إفراطٍ ولا تفريط، والإفراط هو اتباع منهج الغُلاة بإعطاء العقل منزلةً فوقَ منزلتِه التي أنزلَه الإسلام إياها، والتفريط هُو اتباع منهج المُهمِلين لشأن العقل القرآني في أن يكونَ دليلاً فِطرياً على معرفة توحيد الله وتنزيهه، وردّ المتشابه من الكتاب والسنّة إلى المُحكَم، ومنهُم أهل الجمود الظاهريّة، **نعم!** وهذا النوع من الكلام هُو الذي عليهِ الزيدية .

أقوال عدد من المُفكّرين والمُحققّين في منهج الزيدية وأئمّتها الكَلامي، وسيظهَر لك أخي الباحث المُنصف -إن دقّقت النّظر-، أن البعض اليَوم، ومنهُم مِنَ الأصحاب قد أخطأ على الأئمّة وعلى المنهج الزّيدي عندما توهّم أنّهم قد توغّلوا في مَسائل كَلاميّة ليسَت هي من روح الإسلام، وأنّها ذات نزعَات فلسفيّة يونانيّة، وقد مرّ معكَ أقوال الأئمّة والعُلَماء من العترَة، فإذا لم يُفرِّق السّائل بين العِلمَين المحمود والمَذموم، فإنّه يسعَى بذلكَ إلى نفي تحصيل الكَمال المَعرفي عنه، لما لهذا العِلم من وضع مقدّمات النّظر الصّحيحَة لإثبات الله تعالى وتنزيهِه، ونحنُ لا نُمانع أن يكون القرآن مصدراً ودليلاً على إثبات الله تعالى ففيه من الآيات المُثيرَة لدفائن العُقول الكَثير الطّيب، فقَط مزيداً من النّظر والمُوازنَة، فلَم يكُن أئمّة العترَة بما صنّفوه وألّفوه وباحتياطِهم عن تلكَ العُلوم الفلسفيّة المُغالى فيهَا بمتهوكّين في عُلوم كلاميّة ليسَ لها ثمرَة أو أنّها مُعارضَة لكتاب الله تعالى وسنّة نبيّه ص، وأدعُو السّائل إلى أن يُقارن بين منهج الأئمّة الكَلامي وبين عُلوم المَنطق والعُلوم الفلسفيّة الأخرى أو ما تكلّم عنُها مُتقدّمو علماء المعتزلة فسيجدُ أنّه يذمّ خُلاصةً مُفيدةً عقليةً نافعَة زيديّة تقومُ بها الحُجج على المُخالفين، فلا نهولّن الأمور فقَط، وإلاّ فإنّ تلك العُلوم الأخرَى الفلسفيّة لا زالتَ في حيّز المُباحَات وإن كان يُخشى على أصحابها الزّلل، فمن أقوال المفّكرين والمطّلعين على كُتب الأصول وعلم الكلام الزّيدي :

١- قالَ الدكتور أحمد محمود صبحي: (والقاسم الرسي -كسائر مُتكلّمي الزيدية- تقترب آراؤهُ الكلامية منَ الفقه وتَبعُد عن الفلسَفَة، وهذا ما يُميّز الزيدية بعامّة عن المعتزلة، ومن ثمّ لن تَجِدَ مَصدراً يونَانياً أو غيرَ يوناني، في آراءِ القاسِم الرّسي الكلاميّة وإنّما هيّ

إسلاميّة خالِصَة). اهـ . [1]

٢- قال الدكتور إمام حنفي عبدالله، وهُو أحدُ المطّلعين على الفكر الزيدي عن كَثَب: (والحقيقة أن العقل عند الزيدية، هُوَ عقلٌ قرآني، أُخِذَت أسُسُه وقواعِدُه ممّا ذُكِرَ في القرآن الكريم، وكذلكَ ممّا لا يَختلف عليه العُقلاء ولا يتناقَض معَ أصول الدين الإسلامي وكُليّات القرآن، ولذلِكَ لا نُغالي إذا قُلنا: إنّهُ عقلٌ قُرآني يشهد لهُ بكلّ حالٍ مِنَ الأحوال) اهـ . [2].

٣- قال الدكتور أحمد شوقي إبراهيم : (وقَد راجَ مذهبُ الاعتزال لما فيهِ من مَظاهرِ البحث العقلية، والاعتماد على أساليب المنطق والجَدل، فَمَالَت إليه الطباع، وكثُرَ أنصاره، وأصبحَ المذهبَ السائد بين مذاهبِ المُتكلّمين، وكانَ المُعتزلة أهلُ فكرٍ ونَظر، بينما غلَبَ على الزيدية جانبُ العَمَل، ولِذَا لَم يُجارِ الزيدية المُعتزلة في مسائل علمِ الكلام ودقيقه ...، ولَم يُبالِغ الزيدية مُبالَغة المعتزلة في تعليل أفعال الله، وحُريّة إرادة الإنسان) [3].

نعم ! فهذا -أخي الباحث عن الصواب- ما كانَ من رأي أهل البيت آ من الزيدية، في قضية دقيق علم الكلام الفلسفي، فمن أتاكَ بعد هذا يُريدُ أن يُزهِّد النّاس في علوم أئمة أهل البيت من الزيدية، وقام يدّعي أنّهم ابتدعوا عقائد كلاميّة ليسَ عليها منهج الكتاب ولا السنّة ولا قول المُتقدّمين من أهل البيت، فأيقِن أنّه إمّا جاهلٌ أو مُتجاهِل.

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

---

(١) كتاب الزيدية : ص ١١١.

(٢) الصفات الإلهية عند الإمام يحيى بن الحسين : ص ١٢.

(٣) الحياة السياسية والفكرية للزيدية في المشرق الإسلامي : ص ٢٢٦، ٢٢٧.

السّؤال الحادي والأربعون : أصل قاعدة المحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ:

حقيقة كنتُ أفكر في الآيات وأنواعها، وحسب معرفتي البسيطة فيوجد هناك متشابهٌ ومحكمٌ وناسخٌ ومنسوخ وكنت قد أمعنتُ النظر في قاعدة شرعية ألا وهي إرجاع المتشابه للمُحكم، كمثلا آية ﴿**تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ**﴾ [□□:□]، وكذلك قوله تعالى: ﴿**تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاء لِّمَن كَانَ كُفِرَ**﴾ [□□:□□]، دائما نعمد على آية ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [□□:□□]، ونقول: بأن هذه الكلمات لا تُفسر بما هي عليه في الظاهر، أي أن اليد في الآية الأولى هي: الملك، وفي الآية الثانية: بمعنى بحفظنا أو بعلمنا، ما أتساءله :

س١ : من أين استنبطت هذه القاعدة الشرعية إعادة المتشابه للمحكم ؟

س٢ : لماذا لا نقول لمن قال: بأن الله له يد، أنه فسر الآية ولم يغير من معناها؛ لأنه يرى أنه بذلك قد حقق الإيمان بالله أعني أنه لم يقل ذلك إلا لأنه يرى أنه سيثبت ما أثبت القرآن، ما أرمي إليه أننا نزهنا الله بقاعدتنا، وهو يرى أنه نزه الله بعدم تغيير ما هي عليه الآية ؟

س٣ : بالنسبة للناسخ والمنسوخ، كيف نفرق بينهما، هل السنة النبوية المطهرة هي من نعمد عليه في التفريق بينهما؛ لأنني وكما لاحظت أن بقاء بعض الآيات وعدم نسخها في بعض المذاهب يّولد أحكاماً شرعية أُخرى، كمن قال بالمتعةِ، وكذلك عدم وجود حد الرجم ؟ وأحسن الله إليكم من قبل ومن بعد ؟!

الجَواب :

يكونُ على الأسئلَة بترتيب السّائل، وكانت في ثلاثَة أسئلَة ضمنيّة :

- **الجَواب على السّؤال الأوّل الضّمني**، وهُو : «من أين استنبطت هذه القاعدة الشرعية إعادة المتشابه للمحكم ؟» .

وهَذه القاعدَة مُستنبطَة من جَهات عدّة، أختصرُها في الدّليل النّقلي وهُو قولُ الله

تعالى: ﴿**هُوَ الذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ مِنْـهُ آيَـاتٌ مُّحْكَـمَاتٌ هُـنَّ أُمُّ الكِتَـابِ وَأُخَـرُ مُتَشَابِهَاتٌ**﴾ [□□ □□□□:□]، فأثبتَ الله تعالى أنّ في كِتابِه الكَـريم آيـات مُتشـابهَات وآيـات مُحكَمَات، وليسَت كلّ الآيات من هذا الصنّف المُحكم والمُتشابَه، بل إنّ منهُ ما هُو قصـصٌ وأمثَال وأمرٌ ونَهي وناسخٌ ومنسوخٌ وعامّ وخاصّ وغيرُها من الآيات، نعم! وهُنا حـذرّنا الله تعالى مِنَ اتّباع المُتشابهَات، فقال -جلّ شأنُه-: ﴿**فَأَمَّا الذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُـونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ**﴾ [□□ □□□□□:□]، فثبـتَ أنّ مُتبّعـي الفتنَـة هُـم فريقَان: فريقٌ يبتغي الشّغبَ والفتنَة على القرآن ببيان تناقُضه مثلاً كَمَا يفعلُ أعداءُ الإسلام اليَوم يضربونَ آيات الله بعضها ببَعض لا يُفرّقون بين مُتشابَه ولا مُحكَم، وفريـقٌ آخَـر مـن المُسلمين يتّبعون المُتشابَه يطلبونَ تفسيرَه وتأويلَه فيقعونَ في الخطَأ، وهـذا نظـري في الآيـة وما تدبّرتُه منهَا، فأمّا قاعدَة المُحكم والمُتشابَه وردّ المُتشابَه إلى المُحكم فواضحةٌ من سـياق الآيَة، فكتابُ الله تعالى لا يردّ بعضُه على بَعض، فإن وجدنَا الله تعالى يقـولُ في آيـةٍ: ﴿**قُـلْ هُوَ اللَّـهُ أَحَد**﴾ [□□□□:□]، ثمّ وجدَناه -جلّ شأنه- يقـول: ﴿**فَتَبَـارَكَ اللَّـهُ أَحْسَـنُ الخَالِقِين**﴾ [□□□□□:□□]، ثمّ يأتِي مُتتّبعُ المُتشـابَه فيتـأوّل أو يسـتنبطُ مـن قولِـه: ﴿**أَحْسَـنُ الخَالِقِين**﴾، أنّ الله يُثبتُ أكثرَ من إله خَالِق، وقد سمعتُ ذلكَ من قُمُّص مِصريّ، عنـدَها نبيّنُ لهُ وجَه الآيَة وتفسيرهَا الصّحيح، ونقولُ: مَتى فهِمتَ مِن الآيَة أكثر مِـن معنـىً فـلا تقطَع بفهمِك حتّى تعودَ لتنظُر إلى المُحكمَات من القـرآن، فمتـى عارضَـت تلـكَ الأفهـام للآية المُتشابهة الآيَة المُحكمَة كان ذلك الفَهم أو تلك الأفهام خاطئةً بلا شكّ، فـالمُحكمَات قاعَدة القُرآن، ومن الآيات المُحكمَات، ﴿**قُلْ هُوَ اللَّـهُ أَحَد**﴾ [□□□□:□]، ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**﴾ [□□□□:□□]، ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَـلاَّمٍ لِّلْعَبِيـد**﴾ [□□□:□□]، ﴿**وَلاَ يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا**﴾ [□□□:□□]، ﴿**وَعْدَ اللَّـهِ لاَ يُخْلِفُ اللَّـهُ وَعْدَهُ**﴾ [□□:□]، وغيرهَا .

- **الجَواب على السّؤال الثّاني الضّمني**، وهُو : «لماذا لا نقول لمن قال: بأن الله له يد، أنـه فسر الآية ولم يغير من معناها؛ لأنه يرى أنه بذلك قد حقق الإيمان بـالله، أعنـي أنـه لم يقـل ذلك إلا لأنه يرى أنه سيثبت ما أثبت القرآن، ما أرمي إليه أننـا نزهنـا الله بقاعـدتنا، وهـو يرى أنه نزه الله بعدم تغيير ما هي عليه الآية ؟» .

والجوابُ هُنا مترتّب على فهمِ ما قبلَه، فإننّا بمعرفَة المُحكَم وتدبّره التدبّر الصّحيح، نعرفُ بعدَ ذلكَ كيف نُفرّق بين التأويل الصّحيح للآيَة من التّأويل الخاطئ، والسّائل قد ذكرَ مثالاً اليَد، قال الله تعالى : ﴿**وَقَالَتِ اليهود يَدُ اللَّـهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاء**﴾ [□□□□□:□□]، هنُا الآيَة المُحكمَة يقول الله تعالى فيها : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**﴾ [□□□□□:□□]، وذلكَ الذي يقولُ في تأويلِه وتفسيرِه : إنَّ لله تعالى يدين حقيقيّتين مبسوطَتين وأنّ ذلك من تنزيه الله تعالى أن نُثبتَ له ما أثبتَه لنفسِه في القُرآن. ويأتي عَدليّ ويتأوّل الآية ويُفسّرها فيقولُ: لو فسّرت الآية وأوّلتها على اليد الحقيقيّة للذات الإلهيّة للزمَ من ذلكَ مُخالفَة عقليّة أوّلاً، ثانياً للزمَ من ذلكَ أن أردّ آية مُحكمَة واضحَة وهي قولُ الله تعالى : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**﴾ [□□□□□:□□]، فإنّ مَنْ له يدٌ حقيقيّة ولا يترتّبُ على نفيهَا صفَة نَقْص أصبحَ كمثلِه شَيء، الإنسان، الحَيوان، إذاً بذلكَ فرّق أولو الألبَاب بين التّأويلَين والتّفسيرين العَدْلِي وغيره أيّهما أولى بالَقبول، وبدون ذلكَ فلن يكون هُناك قاعدَة تضبطُ الآيَات على تشابُهَا، وإن كانَ في العُقول حجّة لو نظرَ إليها المُخالفون .

– **الجَواب على السّؤال الثّالث الضّمني**، وهُو : «بالنسبة للناسخ والمنسوخ، كيف نفرق بينهما، هل السنة النبوية المطهرة هي من نعمد عليه في التفريق بينهما، لأنني وكما لاحظت أن بقاء بعض الآيات وعدم نسخها في بعض المذاهب يّولد أحكاماً شرعية أُخرى، كمن قال بالمتعةِ، وكذلك عدم وجود حد الرجم؟» .

الجواب :

أنّ ضابطَ النّاسخ والمَنسوخ، تعريفًا، وشروطاً، محلّه أبواب أصول الفِقه، وهذه المسألَة قد زلّت فيها الأقدَام، فأسقطَت كمَا قال السّائل أحكاماً وأثبَتت أحكاماً أخرَى، بل أثبتَت حُدوداً وأسقطَت حُدوداً، واستيفَاء باب النّاسخ والمَنسوخ الذي خُصصّت له المُصنّفات والمجلّدات في هذا المَعرض قد لا يكونُ نافعاً، ولكن نُحيل السّائل إلى كتاب (الكاشف

لذوي العُقول) لابن لُقمَان، و(الفصول اللؤلؤيّة في أصول فقه العترة الزكية) لصارم الدّين الوزير، وشرحه (الدّراري المُضيئة) لصلاح بن أحمَد بن المَهدي، وغيرها من مصنّفات الأصحَاب ففيها كفايةٌ إن شَاء الله تعالى، وإنّما أذكرُ هُنا ما جاء في السّؤال مع تأكيدي على المُذاكرَة من تلكَ الكُتب وغيرها، فأمّا :

أركَان النّسخ :

١- النّاسخ: وهُو الشّارع الله تعالى، أو رسولُه ص .

٢- المَنسوخ: وهو الحُكم الشّرعي المُبيَّن انتهاؤه .

٣- المنسوخ بِه: وهُو الطّريق الذي يثبت به النسخ .

٤- المَنسوخ عنه: وهُو المكلّف بالفِعل أو الترك .

شروطُ النّسخ :

١- أن لا يكون المَنسوخ والنّاسخ عَقليين .

٢- مُضي وَقت يُمكن فيه فِعل المنسوخ أو تركُه.

٣- أن يتميّز النّاسِخ مِن المنسُوخ بأن يَكُون مُخالفاً لَه بوَجه.

نعم! وأمّا عن كيفيّة تمييز ذلكَ الاختلاف الذي وقعَ بين أهل الإسلام في النّاسخ والمَنسوخ بما أصبحَ معه تسقُط الأحكام والحُدود وتُثبّت، فإنّ مرجعَ ذلك أنّهم اتجّهوا يتأوّلون كتاب الله تعالى ويستنبطونَ منه مُستغنين عن وصيّة رسولِهم وإمامِهم وقائدِهم وقدوتِهم سيّدنا محمّد بن عبدالله -صَلوات الله عليه وعلى آله-، عندما تركَ لهُم وصيّة تواترَت وطارَت في الأصقَاع، وهي قولُه : «إنّي تاركٌ فيكُم ما إن تمسكّتم به لن تضلّوا من بَعدي أبداً: كتاب الله، وعِترتي أهل بَيتي، إنّ اللّطيف الخبير نبأني أنّهما لن يفترقَا حتّى يردَا عليّ الحوض»، فاستغنَت الأمّة بنفسها عن أهل بيتِ نبيها، فاختَلفوا وأوّلوا القُرآن بغير ما أوّلَه قُرناء القُرآن، ولسنَا إلاّ تحت الشّرع الحَنيف، ومع العترَة الطّاهرَة والحمدُ لله تعالى أنّهم لم يختلفُوا في حقّ حُكم من كِتاب الله تعالى أو حدٍّ من حُدود الله تعالى قولاً واحداً،

فزواج المُتعَة حرامٌ حَرامٌ، وحدّ الرّجمُ ثابتٌ أجمَعت عليه العترَة، فمَن استغنى عن وصيّة رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- فسيخبطُ في ناسخِ القرآن ومَنسوخِه، وتأويل مُتشابَهه، وفي تطبيقِ سنّة نبيّهم -صَلوات الله عليه وعلى آله-، وبهذا تمّ الجَواب على السّؤال بأسئلته الضمّنية الثّلاثَة، والحمدُ لله .

وفقّكم الله....

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الثاني والأربعون : في عذاب القَبر وقول أئمة العترة في إثباته :

ذكر في (مجالس الطبري) في أحد مناظراته أنه سئل عن عذاب القبر، فقال: ليس كل أهل البيت يقول به، فمن من المتقدمين لم يقل بعذاب القبر مع أنه ذكر في (الأساس):خلافاً لقديم قولي الإمام أحمد بن سليمان، ولم يذكر غيره؟ وكلام الطبري هذا ألا يدل أن ليس ثمة إجماع في هذه المسألة ؟.

الجَواب :

أنّ العلاّمة والأصوليّ وصَاحب الإمَام الهادي إلى الحقّ أبا الحُسين أحمد بن موسى الطّبري صاحب مجالس الطّبري والمُناظرَات الرّائقَات يظهَر أنّه قد فرَّق في إطلاقِ قولِه بين عذاب القَبر الجسديّ والرّوحي، وبين عذابِ القَبر الرّوحي البرزخيّ؛ لأنّه نفَى عذابَ القَبر عن أهل البَيت جُملةً بقسمَيه، ونصّ كلامِه ليسَ ما ذكرتَه أخي السّائل، وإنّما نصّه هُو قولُه : «قال: وَدخَلت يَوماً عَلى مَيمون اليَماني. فقَال لِي: مَا تقُول -يا أبا الحسين-، في عَذاب القَبر؟ قَال: قُلتُ: ليسَ أهلُ بَيتِ النّبي -صلّى الله عَليه وعَليهم-، يَقولون به»[1]، فظاهرُ كلامِه أنّه يَنفي أنّ عُموم العترَة ينفونَ عذابَ القَبر لا يقولونَ به، والحاصلُ أنّ هذا لا يقولُ به مثلُ أبي الحُسين في علمِه ونظرِه، فالمَحكيّ عن الإمَام الهادي وهُو صاحبُ الطّبري من رواية ابنه المُرتضَى وفي آخِر قَوليه -كما سنبيّن- إثبات عذاب القَبر الروّحي لا الجسديّ، وهذا إثباتٌ لعذاب القَبر كمَا ترى وإن كانَ من القسم الثّاني الذي حكيناهُ قريباً، قال السيّد العلاّمة الأصوليّ المُحققّ علي بن محمّد العجري ؛ : «أمّا الإمَام الهَادي فَقَد رَوى عَنه وَلدُه المُرتضى مَا يَدل عَلى ثُبوت النّعيم والعَذاب لكن للأروَاح، وظَاهِرُه أنه لا يكون ذلك لها في القبر بل في غيره، وأن ذَلك مِن قبيل الرّوح والراحة، والتّنغيص بالذّم والتّبكيت فقط» [2]، وكذلكَ حُكيَ عن الإمَام النّاصر الأطروش إطلاقُ نفي عَذاب القَبر، وليسَ يظهُر لي قوّة هذه الحكايَة إلاّ أن يكون كقولِنَا بالتّفصيل السّابق،

---

(١) مجالس الطّبري.

(٢) مفتاح السّعادَة.

لأسبَاب أوّلاً : قد حكى صاحبُ (البدَر السّاري) أنّ الإمَام النّاصر أثبتَ سُؤال المَلكَين ولكن لم يُسمِّهما نكيراً ومُنكراً (مفتاح السّعادة)، وثانياً: أنّ الإمَام مانكديم قد أثبتَ عذاب القَبر ولَم ينفِه عن أحدٍ من سلفِه من العترَة وهُو بهِم ألصَق أو من غيرِهم إلاّ عن ضرار بن عَمرو، قال السيّد العلاّمة علي بن محمّد العجريّ ؛ : «ذَهب أكثر الأمّة إلى أنَّ عَذاب القبر ثَابتٌ لأهلِ النّار، وقَال السيّد مَانكديم، والقُرشي: لا خِلاف في ذلكَ إلاّ عَن ضِرار بن عمرو» [1]، فلم يستثنِ الإمَام مانكديم الإمَام النّاصر وهُو ألصقُ به يعيشُ بينَ أصحابِه وناقليّ أقوالِه، وأيضاً حُكيَ النّفي عن الإمَامين النّاصر والمُرتضى ـ ابني الإمَام الهادي إلى الحقّ، وقد وقفت على روايةِ الإمام المُرتضى عن والدِه، وحالهُما عندي المُوافقَة لقولِ والدهِما من إثبات عذاب القَبر الرّوحي، وكذلكَ رُوي عن الإمام الحُسين بن القاسم العيانيّ ؛، وذلكَ بحاجَة إلى تحقيقِ القَول فيه عنهُم، إلاّ أنّي وجدتُ الفقيه ابن مُداعس يحكي عن شارحَ (الأساس) العلاّمة الشّرفي التمّريض والتّضعيف لتلكَ الحكايات بالنّفي عن الأئمّة السّابقين: الهادي، والنّاصر، والمرتضى، والنّاصر ابني الهَادي، قال ابن مداعس: «وَذَكره الشّارح مُشيرَاً إلى ضَعف الرّواية بقوله: قِيلَ وَهُو قَولُ النّاصر وابنَي الهادي، ورَواه الإمام المطهّر عَن الهادي إ »، وقال صاحب (الكاشف الأمين) ابن مداعس: «ومِثلُه حَكاه بصيغَة التّضعيف شَيخنا -رحمه الله تعالى- عَمّن ذُكِرَ، وعَن الحُسين بن القَاسِم إ عَن أبي القَاسم البستي مِن الشّيعَة»، ثمّ ذكرَ ابن مداعس -رحمَه الله- أن شيخَه ابن زَايد ما يظهرُ منه أنّه يشكّ في تلكَ الحكايات والأقوال عن الأئمّة المذكورِين ممّن حُكي عنهُم نفي عذاب القَبر، فهي لم ترقَ عندَ شيخِه إلى الصحّة، قال: «قَال شَيخُنا -رَحمه الله تعالى-: والله أعلَم كَيفَ الرّواية عَن الأئمّة آ» [2]، وقد يتوهّم البعض أنّ هذا القول من شيخِ العلاّمة ابن مداعس تشكيكٌ في الرّواية عن الأئمّة لإثباتِ عذاب القَبر، والحاصلُ العكس فإنّه يُشكّك في تلك الرّاويات عنهُم -عن المذكورِين قريباً- في القول بنفي عذاب القَبر، ويدلّ عليه قول ابن مداعسِ وقولُ الإمَام القاسم بن محمّد وقولِ العلاّمة ابن زَايد شيخ ابن مداعِس، قال ابن مداعس : «قُلنا: أحوال البرزَخ مُخالفَة لحُكم

---

(١) مفتاح السّعادة.

(٢) الكاشف الأمين.

العَقل انتهَى، قَال في (الأسَاس): لنَا أخبَار صَحيحَةٌ وردَت عَن النّبي ص، قَال شَيخُنا – رَحمه الله تعالى–: بَلغت حَدّ التّواتُر المَعنوي، لقوله تعالى: ﴿**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ العَذَابِ**﴾ [□□□□:□□]، قَال القُرشي في (المِنهَاج): فَبَيَّن أنّهم يُعرضَون على النّار قبل يَوم القيامة وإنّما يَكون كذلك معَ الحَياة، واحتجّ بهَا فِي (القَلائد) وبقوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ**﴾ [□□□□:□□] (الكاشف الأمين)، فظهرَ لك –أخي الباحِث– أنّ تلكَ الأقوال المنسوبَة إلى الأئمّة الهادي والنّاصر وابني الهَادي والحُسين بن القاسم لا يُمكن نسبتُها إلى أصحابها بالنّفي المُطلَق لِمَا اعترضَها، فأمّا الإمام الهادي فروايَة ابنه المُرتضى عنهُ بالعذاب الرّوحي تردّه إذ هي تحكِي آخر قولَيه، وذلكَ لأنّي وجدتُ الإمام الهادي في تفسيرِه لا يثبتُ حياةً بعد المَوت، ثمّ كان ابنه المُرتضى يَحكي عنهُ إثبات عذابٍ روحيّ، وأمّا النّاصر فحكاية صاحب (البَدر السّاري) من إثباتِ سُؤال المَلكين، وقرينَة عدم حكاية السيّد مانكديم الخِلاف عنه، وأمّا ابنا الهَادي والحسين بن القاسم فقد قيلَ بتضعيفِ النّسبَة إليهِما، ثمّ شكّ العلاّمة ابن زايد في الرّواية عن هؤلاء الأئمّة بنفي عذاب القَبر . وأقولُ : إنَّ الظّاهر أنّه قد يحصُل اللّبس هُنا من نَفي عذاب القَبر الجَسديّ فيُظنّ أنّ ذلكَ نفيٌ لعذاب القَبر بُعموم الرّوحي البرزخيّ والجسديّ، فمِن هُنا وقع اللّبس، واختلافُ المحصِّلين عن الأئمّة لا يكونُ معه القَطع إذا تساوَت الأقوال، وإلاّ فإنّ الإمَام عزالدّين بن الحسَن ؛ قد حصّل عن أولئكَ الأئمّة خلا الإمَام الحُسين بن القاسم فإنّه لم يذكُرْهُ بأنّ نفيَهم كان نفياً لحصول الحيَاة بعد المَوت إلاّ في البَعث يوم القيامَة (المعراج)، والهَادي هُو منطوقُ كلامِه في تفسيرِه، وقد مرّ معَك –أخِي البَاحث– مَا رُوي عن الإمام المُرتضى عن أبيه من إثبات العذاب الرّوحي، فكان هذا قولاً ثانياً وأخيراً للإمَام الهادي، وأيضاً حصّله الشيخ ابن زايد بقولِه : «وقد وَجدتُ للهَادي ؛ مَا يُؤخذ مِنهُ أنّ العَذاب في القبر بالغَمّ فَقَط والله أعلَم» (الكاشف الأمين)، فهذا تحصيلٌ ثانٍ عن الإمَام الهادي إلى الحقّ ؛، والغمّ يكون مع الحيَاة، وهُو من العذَاب، وأيضاً قد قال جدّ الإمام الهادي الإمام القاسم الرّسي ؛ : «مَن لَم تَكن الصّلاة من باله وعزمه، لم يُبَارَك له في رزقه وَتركه الله بهمِّه، مَن ضيَّع صلاته لم تقبل حسناته، وكثرت عند الموت سكراته، مَن غفل عن الصلاة والذكر، ضُيِّقَ عَليه فِي القَبر، الصّلاة عَمود

الدين، وتمامها صحة اليَقين»[1]، فأثبت الإمام القاسم تضييق القَبر على الميّت ولـن يكـونَ ذلكَ إلاّ معَ حياة يُحسّ معها بذلك التّضييق الحسيّ أو الروّحي، وقـال محمّـد بـن منصـور المُرادي : «وسَألت القَاسم بن إبراهيم عَن مُنكر ونَكير فقال: إنّ الحَديث فـيهما كَثـير، وإنّ الله سُبحانه يقدر عَليه كمَا يَقدر عَلى غَيره»[2]، وعنِدي أنّ الإمام الهـادي ؛ لا يكـادُ يُخـالفُ جدّه الإمام القاسم في كثيرٍ من المسائل بلا تَقليد فهذه قرينَة، نعم! ولم نـتكلّم هُنـا -أخـي الباحث- عن أنواع العذَاب وأصنافهَا فذلك زائدٌ عن مسـألَة البحَـث، بـل تكلّمنـا عـن إثباتٍ عامّ لعذاب القَبر، إمّا جسديّ وإمّا روحيّ، ومن أثبتَ أحدَهما ثبـتَ قولُـه بعـذاب القَبر، فإنّه لم يحصُل إجماعٌ على أحدهِما، وإنّما يقرُب الإجمَـاع للمتقـدّمين والمتـأخّرين عـلى إثباتِ جُملة عذاب القَبر، وإن وقفَ الباحث على حكايَة الخلاف بين أئمّـة العـترَة في كُتـب الأصول فإنّما غالباً يَحكي إثبات أيّ العذابَين هُو الحاصِل، ووقتِه وكيفيّتـه، وذلـكَ كلّـه لا يضرّ إثباتِ جُملة المسألَة وهي إثبات عذاب القَبر، فتفاصيلُ ذلـك لم نُكلّـف معرفَتـه، قـال الإمَام عزالدّين بن الحسن ؛: «واعلَم أنّه لا يَجـب العِلـم بتَفاصـيل عَـذاب القـبر في وقتِـه وكيفيّته ولا البحث عن ذلك ولا وُجِدَ مَا يَدلّ عَليه وإنّمَا قَامَت الأدلّـة عَـلى وقوعِـه جُمْلـةً فَيُعتَقَد كَذلِك» (المعراج)، نعم! فقد وقفتَ -أخـي الباحِـث- عـلى الخِـلاف الحاصِـل في نسبَة ذلك النّفي المُطلَق إلى أولئكَ الأعلام من أئمّـة العـترَة، وهُنـا سـنبيّنُ لـكَ أنّ إثبـات عذاب القَبر جُملةً، إمّا الجَسديّ أو الرّوحي هُو قولُ أئمّة العـترَة، وعنـدي أنّ ذلـكَ إجمـاعٌ قائمٌ لم يُحكَ فيه الخِلافُ إلاّ بعد القرن الثّالث في قلّةٍ من الأئمّة، ثمّ عندي أنّ تلك الأقوال والرّوايات عنهُم مُتضاربَة الله أعلَم بصّحتها في النّفـي المُطلـق لعـذاب القَـبر، فوجـبَ أن نحملَهم على المُوافقَة لأقوالِ سلفهِم فهُم بذلكَ أجدَر، ثمّ لن يستطيعَ الباحثُ المُنصف أن ينسبَ خلافاً حقيقياً بين العترَة بعد تطرّق الاحتمَال عـن المـذكورِين، وإن حكَـت الكُتـب الأصوليّة خلافاً فإنّه يعودُ إلى تحقيقِ موقفِ الأئمّة المذكورين وقد بيّنتهُ لكَ، وهُنا آتي عـلى ذكر أقوال الأئمّة المتقدّمين من ساعدَنا الوقتُ في جمعِ أقوالِهم، وأذكرُ معَهم أقوالاً لأئمّتنـا المُتأخّرين لكَي لا يُتوهّم اختلافاً جذريّاً من حكايات تلك الاختلافَات المُحتملَـة الإنكَـار

---

(١) مجموع كتب ورسائل الإمَام القاسم الرّسي.

(٢) جامع علوم آل محمّد .

الجسديّ دونَ الرّوحي، ولتكون هذه الأقوال أوقَر في قلب مُتبّعي أهل البيت آ فلا يزيدوا على ما أصلّوه وأقرّوه من جُملَة كتاب الله وسنّة نبيّه -صلوات الله عليه وعلى آله-، وعندي أنّ المُتقدّمين قد أجمُعوا على إثبات عذاب القَبر، والمتأخّرين أكثرُهم على إثباتِه، ومَنْ أثرَ عنُهم الخِلاف بالنّفي فلَم أقِف فيما بحثتُ عنه إلاّ عَن مَنْ ذكرتُهم لكَ ويتطرّقهم الاحتمَال، وبعُموم فمسألة عذاب القَبر ليسَت مسألَة من أصول الدّين، ولا يترتّب عليهَا ما يترتّب على الأصول فتنبّه لذلك، نعم! فمن تلكَ الأقوال المحمديّة العلويّة الفاطميّة الحسنيّة والحُسينيّة :

أوّلاً : ما أُثرَ عن رسول الله -صَلوات الله عَليه وعلى آله-، (ت١١هـ)

١- روَى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، عن زر، عن عبد الله قال: قال رسول الله ص: «سورة تبارك هي المانعة من عذاب القبر»[١].

٢- روَى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، عَن عَائشة قالت: كَان مِن دُعَاء النبي ص: «اللهمّ، إني أعوذُ بك مِن عَذاب القَبر، ومِن فِتنة البَلايا، ومِن فِتنة القَبر، ومِن شرّ فتنة الكفر، ومِن شرّ فتنة المَسيح الدجال، اللهمّ اغسل خَطاياي بالثلج والبرَد، ونقّ قلبي مِن الخطَايا كمَا يُنقى الثوب الأبيضُ مِنَ الدّنس، وبَاعد بيني وبين خطاياي كمَا بَاعدتَ بَين المَشرق والمَغرب، اللهمّ إني أعوذ بك من الكَسل والهَرم»[٢].

٣- روَى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، عن ابن عباس قال: دخلت مع النبي ص في بعض حوائط الغابة فإذا بقبرين، فقال رسول الله ص: «سُبحَان الله، سبحان الله! إن صاحبي هذين القبرين يعذبان في غير كبير. أمّا أحَدهما فكانَ يمشي بالنميمة، وأمّا الآخر فكان لا يستنزه من البول، ثم أخذ جريدة رطبة فكسرها، فجعل عند رأس كل منهما نصفاً وقال: لعله يرفه عنهما ما دامتا رطبتين» [٣].

٤- روَى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، عن أبي الزبير، «أنه سأل جابراً عن عذاب القبر؟

---

(١) الأمالي الخميسيّة.
(٢) الأمالي الخميسيّة.
(٣) الأمالي الخميسيّة.

فقال: دخل النبي ص نخلاً لبني النجار، فسمع أصوات رجال من بني النجار وقد ماتوا في الجاهلية يعذبون في قبورهم، فخرج النبي ص فزعاً، فأمر أصحابه أن يتعوذوا من عذاب القبر» [1].

٥- روَى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، عن أنس أن رسول الله ص دخل حائطاً من حوائط بني النجار، فسمع صوتاً من قبر، فقال: متى دفن صاحب هذا القبر؟ فقالوا: في الجاهلية، فسر بذلك وقال: «لولا ألَّا تدافنوا لسألت الله أن يسمعكم عذاب القبر»[2].

٦- رَوى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، عن عبد الله، عن النبي ص قال: «إن الموتى يعذبون في قبورهم حتى إن البهائم تسمع أصواتهم» [3].

٧- رَوى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، عن مصعب بن سعد، عن أبيه قال: كان رسول الله ص يعلم هذه الكلمات كما يعلم المكتب الكتابة: «اللهم إني أعوذ بك من البخل، وأعوذ بك من الجبن، وأعوذ بك من أن أرد إلى أرذل العمر، وأعوذ بك من فتنة الدنيا وعذاب القبر» [4].

٨- رَوى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، عن عطية. عن أبي سعيد قال: ارتحلنا ليلة مع نبي الله ص فنفرت راحلته، فقال رسول الله ص:«فزعت من صوت هذا القبر إنه يعذب» [5].

٩- رَوى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، حدثنا حصين، عن محمد بن عبد الله بن الحسن، عن أبيه، عن آبائه آ أن النبي ص قال: «لولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر ما أسمعني»[6] .

١٠- رَوى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، حدثنا حصين، عن الحسن بن زيد بن الحسن، عن أبيه، عن جده، عن علي آ قال: دخل النبي ص بعض حوائط المدينة، فسمع أصوات

---

(١) الأمالي الخميسيّة.
(٢) الأمالي الخميسيّة.
(٣) الأمالي الخميسيّة.
(٤) الأمالي الخميسيّة.
(٥) الأمالي الخميسيّة.
(٦) الأمالي الخميسيّة .

يهود تعذب عند مغربي الشمس، فقال: «هذه أصوات يهود تعذب في قبورها» [1].

ثانياً : ما أثرَ عن أمير المُؤمنين عَلي بن أبي طَالب ؛، (ت٤٠هـ) :

١١- روى القاضي جَعفر بن أحمد بن عبدالسّلام، بإسنادِه، إلى أمير المُؤمنين ؛، أنّه قال: «غَزْوَةٌ أَفْضَلُ مِنْ خَمْسِينَ حَجَّةً وَرِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ الله أَفْضَلُ مِنْ صَوْمِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَمَنْ مَاتَ مُرَابِطاً جَرَى لَهُ عَمَلُهُ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَأُجِيرَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ» [2]، قلتُ : وحُكم هذه الرّواية حُكم المَرفوعَ، وقالَ القاضي جَعفر -رحمَه الله- يذكُر فَوائد هذا الخبَر: «والخامسة: إثبات عَذاب القَبر، وأنّ المُجَاهد يَنجو منه إذا مَات في الرّباط، فَيبطُل بذلكَ إنكَارُ مَنْ أنكَرَه، ومَا ذكرَه ؛ فِي هَذا الخبَرعَن نفسِه مَحمُولٌ أنّه سَمِعَه مِن النبيّ؛ لأنّه مِمّا لا يُعرَف إلاّ بالتّوقِيف» .

١٢- روى الحافِظ محمّد بن منصور المُرادي، بإسنادِه، عن أمير المُؤمنين عَلي بن أبي طَالب ؛، أنّه قال : «عَذابُ القَبر مِن ثلاث: مِنَ البَول، والدّين، والنّمِيمَة» [3] ، ورواهُ الإمام زيد بن عَلي في (مُسندِه)، عَن أبيه، عن جدّه، عن علي آ ، قال: «عذاب القبر من ثلاثةٍ: من البول، والدين، والنميمة» [4].

١٣- قالَ الإمام علي بن أبي طَالب ؛ : «ثم أُدْرِجَ في أكفانه مُبْلِساً، وجُذِبَ منقاداً سَلِساً، ثم ألقيَ على الأعواد رجيع وَصَب ونِضْو سقم، يحمله حَفَدَة الولدان، وحَشَدَة الإخوان، إلى دار غربته، ومنقطع زورته ومقر وحشته، حتى إذا انصرف المشيِّع، ورجع المتفجِّع، رَقَد في حفرته نجياً لبهتة السؤال وعثرت الامتحان»[5].

ثالثاً : ما أثرَ عن الإمام زين العَابدين عَلي بن الحُسين بن عَلي بن أبي طَالب ؛، (ت٩٦هـ) :

١٤- روَى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، عن أبي حمزة، عن علي بن حسين وأبي جعفر

---

(١) الأمالي الخميسيّة.
(٢) الأربعون العلويّة وشرحُها.
(٣) جامع عُلوم آل محمّد، مخطوط.
(٤) مسند الإمام زيد بن علي.
(٥) نهج البلاغة.

والإمام أبي الحسين زيد بن علي آ: ﴿**قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ**﴾ [□□□□:□□]، قالوا: إحياؤهم في القبور وإماتتهم، قال الإمام زيد بن علي إ: وهي كقوله: ﴿**كُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ**﴾ [□□□□□: □□]. (١).

رابعاً : ما أثرَ عن الإمام الباقر محمّد بن عَلي بن الحُسين بن عَلي بن أبي طَالب ؛، (ت١١٨هـ) :

١٥- روَى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، عن أبي حمزة وأبي الجارود، عن أبي جعفر والإمام الشهيد أبي الحسين زيد بن علي آ: «﴿**الْعَذَابِ الأَدْنَى**﴾ عذاب القبر والدابة والدجال، و﴿**الْعَذَابِ الأَكْبَرِ**﴾ جهنم يوم القيامة». (٢).

١٦- روَى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، عن أبي حمزة، عن علي بن حسين وأبي جعفر والإمام أبي الحسين زيد بن علي آ: «﴿**قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ**﴾ [□□□□:□□]، قالوا: إحياؤهم في القبور وإماتتهم، قال الإمام زيد بن علي إ: وهي كقوله: ﴿**كُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ**﴾ [□□□□□:□□]. (٣).

خامساً : ما أثرَ عن الإمام زَيد بن عَلي بن الحُسين بن عَلي بن أبي طَالب ؛، (ت١٢٢هـ) :

١٧- روَى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، عن محمد بن سالم، عَن الإمام أبي الحسين زيد بن علي إ «﴿**ضِعْفَ الحَيَاةِ**﴾ قال: عَذاب الحيَاة، ﴿**وَضِعْفَ المَمَاتِ**﴾، قَال: عَذاب القبر» (٤).

١٨- روَى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، عن أبي حمزة وأبي الجارود، عن أبي جعفر والإمام الشهيد أبي الحسين زيد بن علي آ: ﴿**الْعَذَابِ الأَدْنَى**﴾ عذاب القبر والدابة والدجال،

---

(١) الأمالي الخميسيّة.
(٢) الأمالي الخميسيّة.
(٣) الأمالي الخميسيّة.
(٤) الأمالي الخميسيّة.

و﴿**الْعَذَابِ الأَكْبَرِ**﴾ جهنم يوم القيامة» [1].

١٩- روَى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، عن أبي حمزة، عن علي بن حسين وأبي جعفر والإمام أبي الحسين زيد بن علي آ: ﴿**قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ**﴾ [□□□:□□]، قالوا: إحياؤهم في القبور وإماتتهم، قال الإمام زيد بن علي إ: وهي كقوله: ﴿**كُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ**﴾ [□□□□:□□]. [2].

٢٠- قال محمّد بن منصور المُرادي : «بَلغنَا عَن النّبي ص ، وعَن علي، وعَن عَلي بن الحُسين، وأبي جَعفر، وزيد بن عليآ وغيرهم من علماء أصحاب رَسول الله ص في مُنكَر ونَكير أحَاديث كَثيرة صَحيحَة، وهُو عِندَنا كمَا قَالوا» [3].

سادساً : ما أثرَ عن بقيّة الأئمّة سادات بني الحسَن والحُسين

٢١- وما جاء عن الإمَام أحمد بن عيسى بن زيد بن عَلي ؛، (ت ٢٤٧هـ)، قال محمّد بن منصور المُرادي : «سَألت أحمد بن عيسى عَن مُنكَر ونَكير، فقَال: لستُ أدفَعُه، وقَال: الفتانين» [4].

٢٢- قالَ الإمَام القاسم بن إبراهيم الرّسي (ت ٢٤٦هـ) : «مَن لَم تَكن الصّلاة من باله وعزمه، لم يُبَارَك له في رزقه وَتركه الله بهمِّه، مَن ضيَّع صلاته لم تقبل حسناته، وكثرت عند الموت سكراته، مَن غفل عن الصلاة والذكر، ضُيِّقَ عَليه فِي القَبر، الصّلاة عَمود الدين، وتمامها صحة اليَقين» [5].

٢٣- قال محمّد بن منصور المُرادي : «وسَألت القَاسم بن إبراهيم عَن مُنكر ونَكير

---

(١) الأمالي الخميسيّة.

(٢) الأمالي الخميسيّة.

(٣) جامع عُلوم ال محمّد.

(٤) جامع علوم آل محمّد، مخطوط.

(٥) مجموع كتب ورسائل الإمَام القاسم الرّسي.

فقال: إنّ الحَديث فيهما كَثير، وإنّ الله سُبحانه يقدر عَليه كَمَا يَقدر عَلى غَيره» [1].

٢٤- وقالَ الإمَام الحسن بن يحيى بن الحُسين بن زيد بن عَلي ؛، (ت ٢٦٠هـ)، وقد سُئل عن مُنكرٍ ونَكير، ومَا يُسئلُ عنه العَبد، فقال : «سَمعنا عن النبي، وعن علي -صلى الله عليهما- أنّهمَا قَالا: «القبر رَوضة من رِياض الجنة أو حُفرة من حفر النار، ويُسئل عَن خمس: مَن رَبك، ومَن نَبيك، ومَا دِينك، ومَا إمَامُك ومَنْ وَليّك ؟، فيقول المؤمن: الله ربي، ومحمّد نبيي، والقرآن إمامي، والإسلام ديني، وعَلي وَليي» [2].

٢٥- وقال الإمَام الحسن بن يحيى ؛، أيضاً حاكياً إجماع العترَة المتقدّمين على إثبات عذاب القَبر : «فَقد ثَبت لنَا عَن رسول الله ص أنّه أثبتَ مُنكراً ونكيراً وعَذاب القبر، وأجمَع عَلى ذلك عُلَمَاء آل رَسول الله ص وغَيرُهم، وقَد ثَبت لنَا عَن عَليّ -صلى الله عليه- أنّه قَال: القَبر رَوضَة مِن رِياض الجنّة، أو حُفرَة مِن حُفَر النّار، فَهو كَمَا رُوي عَنه» [3]، وأعلّق على هذا القول، بأنّ أمثال هذا القول من الإمَام الحسن بن يحيى تجعلُنا نقوّي جانب مَنْ ضعّف تلك الأقوال عن الأئمّة الهادي والنّاصر وابني الهَادي والحسين بن القاسم، ثمّ لو صحّت الأقوال عنهُم فإنّ لهُم تأويلاً لا يدفعونَ به المسألَة ولا يُنكرونَهَا من ملائكَة الله تعالى، فقط هُم يُخصصّون ذلك بعد البَعث فجُملَة قولِهم لم تخرُج إلى الإنكَار لتلك النّصوص المحمديّة والعلويّة، بل إلى التّأويل، وكيفَ يسعُ إنكار تلك النّصوص على تواتُر معناها وثُبوتِهَا، وإن شئتَ طالعتَ قولَ الإمام أحمد بن سُليمان ؛ في (حقائق المَعرفَة) تجدهُ كَمَا قُلنا، هذا فيما لو صحّ عن أولئكَ الأعلام .

٢٦- قالَ الحاكم الجشميّ المعتزليّ ثمّ الزّيدي، (ت٤٩٤هـ) : «إن قال: فما تقولون في عذاب القبر وكيفيته؟ ولمن يكون؟ وفي أي وقتٍ يكون؟

قلنا: عذاب القبر ثابتٌ بالقرآن والسنة، قال الله تعالى: ﴿**أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ**﴾ [□□□:□□]، وقال: ﴿**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا**﴾ [□□□:□□]، ووردت

---

(١) جامع علوم آل محمّد، مخطوط.

(٢) جامع علوم آل محمّد، مخطوط.

(٣) جامع علوم آل محمّد، مخطوط.

السنة المتواترة بذلك» [1].

٢٧- قالَ الإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة ؛، (ت٦١٤هـ) : «وَمَذهَبُنا أنّ عَذاب القَبر صَحِيح، والدّليل عَليه السّمعُ الشّريف والآثار الزكيّة» [2].

٢٨- قالَ الإمَام أحمد بن يحيى المُرتضى ؛، (ت٨٤٠هـ) : « مَسْأَلَةٌ عَذَابُ القَبْرِ ثَابِتٌ لِأَهْلِ النَّارِ فَقَطْ، وَأَنْكَرَ ضِرَارٌ وَالْمُرِيسِيُّ وَابْنُ كَامِلٍ .

لَنَا : ﴿أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [□□:□□□]، وَ﴿يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [□□□:□□]، وَأَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ » [3].

٢٩- قالَ الإمام عزالدّين بن الحسَن ؛، (ت ٩٠٠هـ) : «واعلَم أنّه لا يَجب العِلم بتَفاصيل عَذاب القبر في وقتِه وكيفيّته ولا البحث عن ذلك ولا وُجِدَ مَا يَدلّ عَليه، وإنّمَا قَامَت الأدلّة عَلى وقوعِه جُمْلةً فَيُعتَقَد كَذلِك» [4].

٣٠- قال السيّد العلاّمة محمد بن الحسن بن الإمَام القاسم بن محمّد ؛ : «وعذاب القبر ثابت لمستحقه عند أكثر العترة آ والجمهور من غيرهم» [5].

٣١- قال العلاّمة أحمد بن عبدالله الجنداريّ : «فَأمّا عَذاب القَبر فَقال أكثر الأئمّة والأمّة: إنَّه ثَابت» [6].

٣٢- قال العلاّمة العنسيّ : «اعلَم أنّه لابدّ مِنه، فَإنّ القُرآن يدلّ عَليه، والأخبَار فِيه كَثيرة، تَرويها الجَمَاعَة الكَثيرة، مِنَ الصّحَابة -رَضي الله عنهم-، وعليه أكثرُ أهل هَذه الملّة»[7].

٣٣- قال السيّد العلاّمة علي بن محمّد العجريّ ؛ : «الوَجه الخَامس: إجمَاع أهل البيت» عَلى ثُبوته كمَا مَر فِي (الجَامع الكَافي).

---

(١) تحكيمُ العُقول في تصحيح الأصول.
(٢) المجموع المنصوري.
(٣) البحر الزّخار.
(٤) المعراج، مخطوط.
(٥) سبيل الرّشاد إلى معرفَة ربّ العباد.
(٦) سِمْطُ الجُمَان شرح الرسالة الناصحة للإخوان.
(٧) الإرشَاد إلى نجاة العِباد.

الوَجه السّادس: أنّه قَد نُقل سَماع الكَلام من القبر وسماع عذابه نقـلاً مستفيضـاً قـديماً وحديثاً حتى ادّعى بعضهم تواتر ذلك، الإمَام المَهدي بلغنا عن حي الفقيه العلامـة لسـان المتكلمين، حَواري أهل البيت المطهرين أحمد بن حميد الحارثي قَد كثـر نقـل سـماع عـذاب القبر حتى بلغ التواتر لكثرَة الناقلين لسَمَاعه مِـن جِهَـات شَـتّى» [1]، وقـد أسـهب السـيّد العجري في إثبات عذاب القَبر مؤصّلاً وراوياً وناقلاً .

نعم! وبهذا وما مضَى أختمُ الجَواب على هذه المَسألة، التي أصلُها من فروع المَسائل، لا من أصولهَا، وقد بيّنا لكَ -أخي السّائل- تحقيقَ المسائل وذكرنَا لـك الأقـوَال لكَـي تقـفَ عليها من منابعها بتحقيقٍ لا تطالُه أيدي النّواصب المفرّقين بين أئمّة العـترَة لأجـل فـروع مسائل الدّين، فإنّ الخَطب يسير، والخِلاف عندي مُحتمَلٌ ومُحتمَل الوِفـاق في جُملـة إثبـات عذاب القَبر، وإن قيلَ بالعذاب الروّحي فـذلك نظـرٌ وتـدبّر وتأويـل ولهُـم أدلّتـه عَليـه، والحمدُ لله .

نعم!، **ثمّ اعترض سائلٌ آخَر، فقال** : أستاذي العزيز إذا كان استدلالنا بـأقوال الأئمـة في قضية العذاب فلماذا القرآن في أكثـر مـن آيـة لا يـذكر قضـية الحسـاب بعـد المـوت إلَّا حساب الأخرة ؟ ثم قضية العرض لآل فرعـون عـلى جهـنم هـل يعتـبر تعـذيب روحـي وليس جسدياً، ولماذا ذكر كلمة عرض وليس كلمة عذاب ؟ثم هل جهـنم قـد خلقـت أو قد وجدت ؟ ولماذا كان اسم الملكين بهذه الطريق منكراً ونكيراً بما أن ملـك جهـنم وهـي أشد عذاب اسمه مالك؛ لأن ملائكة الله اسماؤهم لها نـوع مـن التجليـل لهـم مثـل عتيـد ورقيب جبريل وإسرافيل وغيرهم سلام الله عليهم ؟ ثم إن الآيات القرآنية تـذكر المـوت ثم الحياة ثم الموت ثم الحياة كقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّـهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَـاكُمْ ثُـمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُون﴾ [□□:□□□□□]، وقوله: ﴿وَهُـوَ الَّـذِي أَحْيَـاكُمْ ثُـمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ إِنَّ الإِنسَانَ لَكَفُور﴾ [الحج:٦٦]، أي إن الموتة الأولى هي العدم كإحيـاء الله الأرض بعد موتها ؟.

أقولُ : كانَ الجوابُ على السّؤال مبنيّاً على تحقيق رأي أئمّة العترَة، فتوجّهنا مع السّؤال دونَ الأدلّة القرآنيّة ومُناقشَتها، فذلكَ خُروجٌ عن موضوعِ السّـؤال، وأسـئلتُكم أسـتاذِي

---

(١) مفتاح السّعادة.

انقسمَت ما بين طَلب دَليل قرآنيّ، وبين اعتراضَات على أدلّة، والدّليل القُرآني قد ذكرتُه من أقوال أئمّة العترَة الإمام زيد بن عَلي والباقر، وكون أنّ النّافي تأوّلها بغير ما تأوّلتها بها أئمّة العترَة من عذاب القَبر، فذلكَ نَظرُهم، ولا يُسقطُ ذلكَ الدّليل القرآني من فَهم أئمّة العترَة، وبخصوص اعتراضِكَ من عرض آل فِرعون على العذَاب، فذلكَ داخلٌ في تفصيل كيفيّة ذلكَ العذَاب ونحنُ مُستغنونَ عن معرفَة تلكَ الكيفيّة إن أجملنَا الإيمَان بجُملَة عذاب القَبر فذلكَ إلى الله تعالى، فقَط نؤمنُ بالدّليل وما دلّ عَليه وبأقوال أئمّة العترَة، فهل سيكون تعذيبهم روحيّاً أو جسديّاً ذلك يكفي عن تفصيلِه الإيمان بُجملَة عذاب القَبر، وفي الفَرق بين القول في العرض والعذَاب، فالعرضُ عذَاب، والعذابُ عَذاب، وكلّها مُحتمَل من الأدلّة، وداخلةٌ في إثبات عذاب القَبر والحياة البرزخيّة، وقولُكم: هل جهنّم قد خُلقَت ؟، فتلكَ مسألةٌ عندي أنّها زائدَة عن موضع الحاجَة هُنا، فعذابُ القَبر غيرُ عذاب النّار، وبهذا قالَ الإمامان الباقِر وزيد بن عَلي، روَى الإمام المُرشد بالله، بإسنادِه، عن أبي حمزة وأبي الجارود، عن أبي جعفر والإمام الشهيد أبي الحسين زيد بن علي آ: «﴿**الْعَذَابِ الأَدْنَى**﴾ عذاب القبر والدابة والدجال، و﴿**الْعَذَابِ الأَكْبَرِ**﴾ جهنم يوم القيامة»، نعم! وفي خُصوص الاعتراض بسبب الاسم مُنكر ونَكير فإن هذا الاعتراض لا يصلحُ أن يكونَ دليلاً قائماً بذاتِه لإسقاطِ عذاب القَبر ونحنُ لم نُحِط بأسماء كلّ المَلائكَة حتّى تكتمِل مُقارنَتنا، وبشكلٍ عامّ هذا لا يصلحُ أن يكونَ دليلاً يعترض لأجلِه، وأحسنُ حالِه القرينَة، نعم! والاستدلال بالآيَتين الأخيرَتين نقولُ فيها كما قُلنا أوّلاً، فتأويلُ النّافي يبقَى مَع تأويل المُثبِت، ويبقَى الحقّ في المسألَة لمعرفَة رأي القُرآن في جانب قُرنَاء الكِتاب، ولولا ذلكَ لقالَ في القُرآن مَنْ شَاء بتأويلِه مَاشَاء، وقد بيّنتُ لكَ رأي العترَة بوضوح، فراجِعْه، كتبتُ هذا مُختصراً آتياً على تعليقِكم أستاذِي من آخرِه بلا تفصيلٍ لن تكون الزّبدَة منه والخُلاصَة أقلّه من جَهتي، إلاّ بما قد أثبتّه لكَ .

نعم!، ثمّ اعترض سائلٌ آخَر، فقال : لدي سؤال لسيدي الكاظم لا أعرف جوابه : هل للإمام أحمد بن سليمان إ كلام حول عذاب القبر فحبذا لوتفضلتم بذكره لنا ؟.

أقولُ : نعَم لهُ كلامٌ قَد أشرنَا إليه في أصل الجَواب عندَما سُقنا كلامَ الإمَام الحسن بن

يحيى بن الحُسين بن زَيد ؛، ولهُ في نفي عذاب القَبر كلامٌ في (حقائق المَعرفَة)، ومضمونُه نفي الحَياة بعدَ المَوت إلاّ حياة النشّور والبَعث، إلاّ أنّ ذلَك كانَ قولاً قديماً له، قالَ ذلكَ الإمَام المنصور بالله القاسِم بن محمّد ؛ في (الأساس) (الكاشف الأمين)، وقالَ السّيد العلاّمة الأصوليّ المحقّق علي بن محمّد العجريّ ؛ : «ونسَب القَول بِه -إثبات عذاب القَبر- فِي (الأساس) إلى أئمّتنا مَا خَلا قَديمِ قَولَي الإمَام أحمد بن سليمان ذكرَه فِي (الحَقَائق) وقَد رجَعَ إلى مُوافقة الأكثر فِي (الحِكمَة الدريّة)[1].

وفّقكم الله .....

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

---

(١) مفتاح السّعادة.

السّؤال الثالث والأربعون : في سبب منع عائشة دفن الإمام الحسن بجوار جده :

سيدي الكاظم الزيدي: ماسبب رفض عائشة دفن الإمام الحسن ؛ بجوار جده رسول الله -صلوات الله عليه وعلى اله- ؟.

الجَواب :

أنّ الرّوايات في سَبب منع دَفن الإمَام الحسَن بن عَلي إ في بيت رسول الله ص، مُتضاربَة، ففي رواية (الاعتبار وسُلوة العارفِين) وفي (مآثر الأبرَار) وفي إحدَى روايَتي (مقاتل الطالبيين) وفي إحدَى روايات (شرح النّهج) لابن أبي الحَديد، وذكرَها العلاّمة الشّرفي في (اللآلئ المُضيئة): أنّ عائشَة خرجَت وقد ركبَت بغلةً واستنفرَت بني أميّة، فجمعَ مروان بن الحكم بني أميّة وأتباعهم ومنعُوا ذلك، هذا رواية، وفي إحدَى روايتَي (مقاتل الطّالبيين) وإحدى روايَات ابن أبي الحَديد: أنّ عائشَة أذنَت ولكنّ مروان بن الحكَم رفضَ أن يُدفن الحسن إلى جوار رسول الله ص، ويُدفَن عثمان في حشّ كوكَب. وفي رواية ثالثة ذكرها ابن أبي الحَديد: أنّ مروان بن الحكَم منعَ من دفنِ الإمَام الحسَن السّبط ؛ فلمّا أوشكَ القتالُ بين بني هاشم وبني أميّة، قالَ ابن أبي الحَديد: «فلمّا رَأت عائشة السّلاح والرجال، وخَافت أن يَعظم الشر بَينهم، وتُسفك الدماء، قالت: البَيت بيَتي، ولا آذَن لأحَد أن يُدفَن فِيه» [1]، ويَكفي المتحرّي أن يقولَ كَما قالَ الإمَام مجدالدّين المؤيّدي ؛ : «وَقَد رُوي عَن عَائشة أنّها مَنعَت مِن دَفن الحَسن السّبط ؛ جَنب رسول الله ص وَرُوي أنّها لَم تَمنع، وإنّما مَنعَ بَنُو أميّة، والله أعلم. وأعْدَل الأقوَال عِندِي، مَا قَاله أميرُ المُؤمنين ؛ فِي شَأنهَا: وأمّا عَائشة فَأدركَهَا رَأي النّسَاء وشَيء كَان فِي نفسهَا عَليَّ يَغلِي فِي

---

(١) شرح نهج البلاغَة.

جَوفها كالمِرجَل، ولَو دُعِيَتْ لتنَال مِن غَيري مَا أَتَتْ إليّ، لَم تَفعل؛ ولهَا بَعْد ذَلـك حُرمَتهـا الأولى والحِسَاب عَلى الله» [1]، ونُذكّر أنّه لَم يؤثَر عن سادات العترَة سـبّ أو لعَـن لعائشـة، فليقتفِ الشّيعي نهجَ العترَة في تلكَ المُوازنَة بين التشكّي والتوجّـع وبـين السّـب واللّعـن، وهذا يَكفي في الجَواب .

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

---

(١) لوامع الأنوار.

السّؤال الرابع والأربعون : الفرق بين الزيدية ومتشيعة المعتزلة البغداديين والحنفية :

أستاذي الكاظم: هل لك أن تبين لنا الفروق الدقيقة بين المعتزلة و الزيدية و أقصد المعتزلة من كان متشيعاً للعترة كمعتزلة بغداد على ما أذكر أو كمؤلف (شرح نهج البلاغة) أو أبي الفرج الأصفهاني صاحب (مقاتل الطالبيين) و قرأت ضمن بحوثك أن الزيدية أنفسهم قلدوا المذهب الحنفي في العراق في فترة من التاريخ ... فهل هناك من فروق بين الزيدية ومتشيعي المعتزلة، وهل الزيدية قلدوا المذهب الحنفي ... و شكراً ؟.

الجَواب :

أنّ السّؤال انقسمَ إلى قسمَين، الأوّل : ما الفرقُ بين الزيدية وبين مُعتزلة بغداد المتشيّعَة. والثّاني : أنّ السّائل قرأ ضمنَ كتابَاتي أنّ الزيدية قلّدت المذهب الحَنفي في العراق، يستفسرُ عن هذَا، والجوابُ على ذلك.

القسم الأوّل :

فإنّ المُعتزلَة في القّرن الثّالث تقريباً قد انقسُموا إلى مَدرستين، المعتزلة البصريّة، والمُعتزلة البغداديّة، وقد كانَ بينهُم اختلافَات أصوليّة زائدةٌ عن مسائل التّوحيد والعَدل والوَعد والوَعيد، نعني أنّ ذلك الاختلاف يعود إلى دَقيق عِلم الكَلام لا إلى أصول مَسائل التّوحيد والعَدل، ثمّ كانَ بينَهم خلافٌ في مسألَة الإمَامة، فقالت مُعتزلَة البصرة: بأنّ الإمَامة في أبي بَكر، ثمّ في عُمر، واختَلفوا في تقديم عليّ على أبي بكر وتوقّف بعضهُم في ذلك، وقطعَ بعضهم بتقديمِه ؛ على عثمَان، وقالتَ مُعتزلة بغداد: بأنّ الإمام بعد رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- هُو أمير المُؤمنين علي بن أبي طَالب كقولِ الزيدية، قال ابن أبي الحَديد : «واختلَفُوا في التفضيل، فَقال قدماء البصريين كأبي عثمان عمرو بن عبيد، وأبي اسحاق إبراهيم بن سَيّار النظام، وأبي عثمان عَمرو بن بحر الجاحظ، وأبي معن ثمامة بن أشرس، وأبي محمد هشام بن عمرو الفوطي، وأبي يعقوب يوسف بن عبد الله الشحّام، وجماعه غيرهم: إنَّ أبَا بكر أفضَل مِن عليّ ؛، وهَؤلاء يَجعلون تَرتيب الأربعَة فِي الفَضل

كَترتيبهم فِي الخِلافَة. وقَال البَغداديون قَاطبَةً، قُدمَاؤهم ومُتأخّروهم، كأبي سهل بِشر بن المعتمر، وأبي موسى عِيسى بن صُبيح، وأبي عبد الله جعفر بن مبشر، وأبي جعفر الإسكافي، وأبي الحسين الخيّاط، وأبي القاسم عبد الله بن محمود البلخي وتلامذَته: أنّ عَليّاً ؛ أفضَل مِن أبي بَكر.

وإلى هَذا المَذهب ذَهب من البَصريين أبو علي محمّد بن عبد الوهاب الجبائي أخيراً وكَان من قَبلُ مِن المُتوقِّفين، كَان يَميل إلى التّفضيل ولا يُصرح به، وإذا صنّفَ ذَهب إلى الوَقف في مُصَنّفاته. وقَال في كثير من تصانيفه: إن صَحّ خَبر الطّائر فَعليٌّ أفضَل، ثم إنّ قَاضى القضاة -رحمه الله- ذكر في شرح (المَقالات) لأبي القاسم البَلخي: إنَّ أبَا علي -رحمه الله- مَا مَات حتى قال بتفضيل عليٍّ ؛، وقَال: إنّه نَقل ذَلك عَنه سَمَاعاً، ولَم يُوجد فِي شَيءٍ مِن مُصنّفَاته. وقَال أيضا: إنّ أبَا عَلي -رَحمه الله- يَوم مات استدنَى ابنه أبا هَاشم إليه، -وكَان قد ضَعف عن رفع الصوت- فألقى إليه أشيَاء، مِن جُملَتها القَول بتفضيلِ عَليٍّ ؛. ومِمّن ذَهب مِن البَصريين إلى تَفضيلِه ؛ الشّيخ أبو عبد الله الحسين بن على البَصري -رضي الله عنه-، كَان مُتحقّقاً بتَفضيلِه، ومُبالغاً في ذلك وصنّف فِيه كِتاباً مُفرداً. ومِمّن ذَهب إلى تفضيله ؛ مِن البَصريين قَاضى القُضاه أبو الحَسن عَبد الجبّار بن أحمَد -رَحمه الله-، ذكرَ ابن متويه عنه في كتاب (الكفاية) فِي علم الكلام أنّه كَان من المتوقفين بَين عليٍّ ؛ وأبي بَكر، ثمّ قَطعَ عَلى تَفضيل عليٍّ ؛ بكامل المَنزلَة. ومِن البَصريين الذاهبين إلى تَفضيله ؛ أبو محمد الحسن بن متويه صاحب (التذكره) نص في كتاب (الكفاية) عَلى تفضيلِه ؛ على أبي بَكر، احتج لذلك، وأطال فِي الاحتجَاج. فَهذان المَذهبَان كمَا عَرفت، وذهبَ كَثيرٌ مِن الشّيوخ -رَحمَهم الله- إلى التّوقف فيهما، وهُو قَول أبي حُذيفة واصل بن عطاء، وأبي الهذيل محمد بن الهذيل العلاف، مِن المتقدمين.

وَهُما - وإن ذهبا إلى التوقف بَينه ؛ وبين أبي بكَر وعمر- قَاطعَان عَلى تَفضيله عَلى عُثمان. ومِن الذّاهبين إلى الوقف الشيخ أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي -رحمهما الله-، والشّيخ أبو الحُسين محمّد بن علي بن الطيب البصري -رحمه الله-» [1]، **نعم!** وبهذا عرفتَ -أيّها السّائل- الفرق بين البَصريين والبَغداديين من لسانِ صاحبِهم ابن أبي الحَديد

---

(١) شرح نهج البلاغَة.

المُعتزلي، وقد كانَ في سؤالِك ذكرُ ابن أبي الحَديد، وذكرُ أبي الفَرج الأصفهانيّ، فأمّا ابن أبي الحَديد فمِن مُعتزلة بغداد صرّح بذلك في شرحِه، قالَ : «أمّا نَحن فَنذهَب إلى مَا يَذهب إليه شُيوخُنا البَغدَاديون، مِن تَفضيلِه ؛. وقَد ذَكرنَا فِي كُتبنَا الكَلاميّة مَا مَعنى الأفضَل، وهَل المُراد به الأكثَر ثَواباً أو الأجمَع لمَزايا الفَضل والخِلال الحَميدة، وبَيّنا أنّه ؛ أفضَل عَلى التّفسِيرَين مَعاً» [1]، وأمّا أبو الفرج الأصفهاني صاحب (المَقاتل) فزيديّ مُصنّفٌ مؤرِّخ، والأصلُ ما أجمعَت عليه العترَة إن ظهرَ لك خلافٌ من أقوال المُنتسبين، ويكونُ ذلك منهُم رأياً يخصّهم لا يحكُم به على الفِكر الزيديّ.

وأمّا عن الفرق بين الزيدية والمُعتزلة البَغداديّة، فإنّه قد ظهرَ لي ذلك في عدّة مسائل، منهَا في دَقيق علم الكَلام دوناً عن أصول مسائل التَوحيد والعَدل فإنّهم مُجمعونَ عليها، وقد ذكرَ الاختلافَات عُلماء الأصول ومحلّها هُناك، ثمّ في مسألة إمامَة المفضول معَ وجود الفاضِل، فإنّ الزيدية امتنعَت على ذلك، وقالت معُتزلة بغداد بصحّة إمامة المَفضول مع وجود الفاضِل، يُصححّون بذلك إمامَة أبي بَكر وعُمر وعُثمان وإن كانَ أمير المُؤمنين هُو الأولى عندَهم والمُستحقّ، قالَ بذلك بشر بن المُعتمَر وهُو رأسُهم، وقالَ به أيضاً ابن أبي الحَديد عن أصحابِه البَغداديين: «إنَّ أحَقّ النّاس بالإمَامَة أقوَاهم عَليها، وأعلَمُهم بحكم الله فيها، وهذا لا يُنافي مَذهب أصحابنا البَغداديين في صحّة إمَامة المَفضول؛ لأنّه مَا قَال: إنّ إمَامَة غَير الأقوى فَاسدَة، ولكنّه قَال: إنَّ الأقوى أحقّ، وأصحَابنا لا يُنكرون أنّه ؛ أحقّ مِمّن تَقدّمه بالإمَامة مَع قَولهم بصحّة إمَامَة المُتقدِّمين؛ لأنّه لا مُنافَاة بَين كَونه أحَقّ، وبَين صِحّة إمَامَة غَيرِه» [2]، والزيدية وأئمّة العترَة لا يقولون بتصحيح إمامَة وخلافَة أبي بَكر وعُمر وعُثمان كإمامة شرعيّة، وإنّما يقولون: إنَّهم حُكّام وُلوا فَعدلوا مُجتهدين في ذلك بلا عصمَة، قالَ الإمام النّاطق بالحق يحيى بن الحُسين الهَاروني ؛: «ولا يجوزُ العدولُ عَن الأفضل فيها – الفضائل والصفات– أو مَن هُو كالأفضل، بالإمامَة إلى مَن هُو دونهُ على وجهٍ مِنَ الوجوه» (الدّعامة)، وقالَ الإمام نجم آل الرّسول القاسم بن إبراهيم الرّسي ؛ : «أمَّا الإمَامَان، فَلا يَخلُوانِ مِن أنْ يَكونَ أحَدُهُمَا أفْضل مِنَ الآخَر، فَيكُونُ المَفضُولُ بِفَضْلِ

(١) شرح نهج البلاغَة.
(٢) شرح نهج البلاغَة.

الآخَرِ عَليهِ قَد زَالَت إمامَتُه، ويَلزَمُهُ تَقدِيمُ الفَاضِلِ فِي الدّينِ والعِلـمِ وطَاعَتـه، وذَلِـكَ أنَّ الله يَقولُ فِي كِتَابِه: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [□□□:□□]»[1]، وقالَ الإمـام مجدالـدّين المؤيّدي ؛ في بيعَة مَن تقدّم أمير المُؤمنين ؛ : «وكيـفَ تصـحُّ البيعـةُ وقَـد أجمـعَ أهـلُ بيـتِ النبوّة، أوّلُهُم وآخرُهُم، وسابِقُهُم ولاحِقُهُم، على عَدَمِ صِحّتِها، وإنّما اختلفـوا في التأويـل للمشائخ الثلاثة، أمَّا أنّها صحَّت البيعَة وتمّت الإمامة، فَلَم يَقُل بذلك أحدٌ مـنهم» (مجمـع الفَوائد). **نعم!** ثمّ وافقَت المُعتزلة في الأمـر بـالمَعروف والنّهـي عـن المُنكـر وكـانوا أسرَع النّاس إلى بيعَة أئمّة الزيدية والجهَاد معهِم، وكانُوا يقولون: إنَّهم زيديّة، قالَ الإمَـام المؤيّـد بالله يحيى بن حمزَة ؛ : «مُعتزلَة بغداد فَإنّهم يَفتخرون بأئمّة الزيدية» [2]، وقالَ الإمام النّاطق بالحق يحيى بن الحُسين الهَاروني ؛ : «وَكثيرٌ مِن مُعتزلة بغداد كمُحمّد بن عبدالله الإسكافي، وغيره يَنتسبون إليه فِي كُتبهم، وَيقولون: نَحنُ زَيديّة»[3]، فهذا من المُعتزلَة -كَما ترَى- اتّباع وائتِمَارٌ واتئمامٌ بأئمّة الزيدية الأعلام من سَادات بني الحسَن والحُسين كالإمام زيد بن عَـلي وبيعَة واصل بن عطَاء وعمرو بن عُبيد له، وبيعتُهما للإمام النّفس الزكيّة، واستشهَاد بشير الرّحال مع الإمام النّفس الرضيّة إبراهيم بن عَبدالله، وافتخَار عُثمان الطّويـل بكـون أكثَـر أصحابِهم هُم جُند الإمام إبـراهيم بـن عَبـدالله ؛، ونُصرَـة قبائـل أوربّـة في المَغـرب عـلى اعتزالِهم للإمَام إدريس بن عَبدالله ؛، وكذلكَ كانُوا دُعـاة الإمَـام عبـدالله بـن موسـى بـن عبدالله المحض منهُم عَمرو بن الهيـثم، وبشر- بـن الحسَـن، ومحمـد بـن يحيـى الحجـري، والسّلسلة تَطول في ائتمامِهم بأئمّة سَادات بني الحسَن والحُسين، إلاّ أنّه قد يُقال: هل ذلـكَ الائتمَام منهُم هُو على أصلِ المُعتزلة في الإمَامة وكونها في القُرشيين، أم عـلى أصـلِ الزيديـة وكونَها في الفاطميين ؟، والذي يظهَر ويحكُم به الدّليل أنّ ذلك كانَ من أكثرِهم ولا نقـولُ كلّهم كانَ على أصل المُعتزلة من كونِ الإمامَة في الصّالح من القُرشيين فلَم يجدُوا خيراً من سادَات بني الحسَن والحُسين علماً ومنهجاً يُعطونَ بيعاتهِم ويبذلون دماءهُم، وقد تردّد ابن أبي الحَديد بعد أن حكى قولَ أصحابِه وقول الزيدية في حصر الإمامَـة حتّـى ظهـر وكأنّـه

---

(١) مجموع كتب ورسَائل الإمَام القاسم بن إبراهيم.

(٢) المعراج إلى كشف أسرار المنهاج.

(٣) الدّعامة.

يقول بقول الزيدية في الحَصر بالبَطنين، قالَ شارحاً قول أمير المُؤمنين ؛ : «إنّما الأئمّة من قُريش غُرسوا في هذا البَطن من هاشِم»، أي بطنَ بني فاطمَة : «فَإن قُلت: إنّك شَرحتَ هَذا الكتاب على قواعد المُعتزلة وأصولهم، فمَا قَولك في هذا الكلام وهُو تَصريحٌ بأنّ الإمَامَة لا تصلح مِن قُريش إلَّا في بَنى هَاشم خَاصّة، ولَيس ذَلك بمَذهبٍ للمُعتزلة، لا مُتقدِّميهم ولا مُتأخِّريهم! قُلت: هَذا المَوضع مُشكِل، وَلي فِيه نَظر، وإن صَحّ أنّ عَليّا ؛، قَاله، قُلتُ كمَا قَال؛ لأنّه ثَبت عِندي أنّ النبي ص قَال: «إنّه مَع الحَقّ وإنّ الحَقّ يَدور مَعَه حَيثمَا دَار»، ويُمكن أن يُتأوَّل ويُطبَّق عَلى مَذهب المُعتزلَة فيُحمَل عَلى أنّ المُراد به كمَال الإمَامة كمَا حُمِل قَوله ص: «لا صَلاة لجَار المَسجد إلَّا فِي المَسجِد»، عَلى نَفي الكمَال، لا عَلى نَفي الصّحَة» [1]، وقد نقلتُ لكَ كلامَه -أخي السّائل- كاملاً بُعداً عن التّدليس والتّلبيس، إلاّ أنّ ما احتملَه ابن أبي الحَديد غير صامدٍ، ولذلكَ وقفَ ولم يطوّل في الشّرح بعد ذلَك كعادَته، ولو كانَ يرَى ابن أبي الحَديد نفسَه أنّ ذلك صامد ما كان سيقولُ عنه: إنَّه مُشكل ثمّ يُصحّح الحصر الهاشميّ الفاطميّ بعد ثبوت الصّحة عن أمير المُؤمنين بل انتقَل مباشرةً إلى ما تأوّله لأصحابِه لا لنفسِه، ويدلّ على ذلكَ أنّ قولَ أمير المؤمنين ؛ لا يحتملُ إلاّ الحصر بنفي الصّحة لا نفي الكَمال وحَسب، قالَ ؛ : «إِنَّ الأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ غُرِسُوا فِي هَذَا البَطْنِ مِنْ هَاشِمٍ لَا تَصْلُحُ عَلَى سِوَاهُمْ، وَ لَا تَصْلُحُ الوُلَاةُ مِنْ غَيْرِهِمْ» [2]، والشّاهد: «لَا تَصْلُحُ عَلَى سِوَاهُمْ وَ لَا تَصْلُحُ الوُلَاةُ مِنْ غَيْرِهِمْ»، فهذا نفي صحّة وشرعيّة [الولاية] في غير بني فاطمِة، فإنّ (مِن) هُنا تبعيضيّة أي بطنَ بني عليّ وفاطمَة من جُملَة بطُون بني هاشِم، ولم يقُل أحدٌ من أصحاب الفِرق بحصرها في بَني هاشم ممن يُعتدّ بهم، وإنما هُم بين قائلٍ في قُريش بعُموم هاشميّهم وغيره، أو قائلٌ في عُموم النّاس، أو قائلٌ في بني فاطمَة ذريّة الحسن والحُسين، أو قائلٌ بالنّصوص الخاصّة كالإمامية والإسماعيليّة، والحقّ باقٍ ببقاء التّكليف كما جاء في أحاديث كثيرَة وكمَا هُو في حديث الثّقلين، فكانَ قول الزيدية في ذلك الحصر هُو المُطابق لقولِ أمير المُؤمنين ؛ في (النّهج)، خصوصاً مع ثبوت ضعف النّصوص الخاصّة في الفاطميين بعدَ الإمام الحُسين -صَلوات

---

(١) شرح نهج البلاغَة.
(٢) نهج البلاغَة.

الله عَليه-، ومصداقُ ذلك القَول في قول الإمَام زيـد بـن عَـلي ؛ : «الإمَامَـةُ والشّـورَى لا تَصلُح إلّا فينَا» [1]، وقد صحّحت العترَة ذلك القول عن أمير المؤمنين، قال العلاّمة الفقيـه ابن مداعس عن ذلك القَول : «وَلا خِلاف بَين أولادِهِ فِي صَحّة ذَلك عَنه» [2]، **نعم!** فظهـرَ لكَ -أخي الباحِث- وجه الفَرق بين الزيدية ومُعتزلة بغداد، فكانَ أوّلاً في تصحيح إمامـة المَفضول مع وجود الفاضل، ثمّ كان في قولِهم: إنَّ الإمامة في الصّالح مـن القُرَشـيين دونَ الحصر، ومِن أعلام المُعتزلة الذي عَادوا إلى قول الزيدية الحاكم الجشـميّ صـاحب كتـاب (تَنبيه الغافلين عن مناقب الطّالبيين)، وغيرُه، وبهذا تمّ الجَواب على القسم الأوّل .

القسم الثّاني :

أنّ السّائل قرأ ضمنَ كتابَاتي أنّ الزيدية قلّدت المذهب الحَنفي في العراق، يستفسرُ عـن هذَا، والحقيقَة أنّنا لم نقُل: إنَّ الزيديـة قلّـدت المـذهَب الحنفـيّ في العـراق، وإنّـما قُلنـا: إنَّ الحَنفيّة قد احتضَنت فِقه الزيدية وعَكفـت عليـه تفقّهـاً وروايـةً، إلاّ أن يُؤخَـذ ذلـك مـن رسالتنا (صَرم الصّارم الحَديدي لإثبات تمذهُب السّادة الأشراف بالمَذهب الزّيدي)، عنـدَ ترجمتنَا للشّريف عُمر بن إبراهيم الزّيدي الكُوفي، ونقلَنا ما نقلَه الـذّهبي عـن السّـمعاني: «قَال السّمعَاني : شيخٌ كبير لَه معرفـة بالفِقـه والحَـديث واللغـة والتّفسـير والنحـو، ولـه التصانيف في النّحو، وهو فَقيرٌ قَانع باليَسير، سَمعتُه يَقول: أنَا زَيديّ المَذهب، لكنّي أُفتِـي عَلى مَذهب السّلطَان» [3]، فهذا لا يوَجد فيه تَقليدٌ للمـذهب الحَنفـي، لأسـبَاب: أوّلاً: أنّ عُمر بن إبراهيم -صلوات الله عَليه- كان زيـديّاً نسـباً ومـذهباً، وُمجتهـداً، والاجتهـاد لا يكونُ معه التّقليد، فصرف ذلك الدّعوى عن التّقليد إلى أسباب غيرهَا، فكانَت إمّا إلزامـاً من السّلطان لهُ بالفَتوى، وقصرُ الفَتوى على المذهب الحَنفيّ، أو إشـاعةٌ منـهُ ؛ لَمـا اتّفقَـت عليه الزيدية والحنفيّة من المَسائل للعامّة، وظاهرُ الفتوى أنّها حنفيّةٌ على مذهب السّـلطان، والأوّل عندي أرجَح، والثّاني مَقبول، نعم! وأنقُل لكَ -أخي السّائل- ما كُنـت دوّنتـه في رسالة بُعنوان «علاقَة الزيدية بالمُعتزلَة والحَنفيّة أصولاً وفروعاً»، وفيها عكسُ ما فهمتُموه

---

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي.

(٢) الكاشف الأمين.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ١٤٥.

من التّقليد الزّيدي للحنفيّة، قلُنا : «فمَن اطّلع على حالِ أبي حنيفَة -رضوان الله عَليه- وجدَه قد درسَ على يد الإمام زيَد بن عَلي ؛ سنتين، فأيّهم الأصلُ في التلقّي والتأثّر وأيّهم الفرع؟!.، فلمَ لا يُقال: تأثّر أبو حنيفَة (الحنفيّة) بزيد بن عَلي (الزيدية)، هذه قرينَة على صحّة عكس الإطلاقِ السّابق من قِبل البَعض بتأثّر الزيديـة بالحنفيّـة في الفُـروع، وقرينـةٌ أخرَى أنّ أئمّة أهل البَيت آ يحكونَ أنّ لإمام الزيدية النّفس الزكيّـة محمـد بـن عبـدالله بـن الحسَن بن الحسَن بن عَلي بن أبي طالب ؛ كتاباً في الفِقه قـد نقـلَ عنـه وتـأثّر بـه تلميـذُ أبي حنيفَة محمد بن الحسَن الشّيباني، قالَ إمام الزيدية النّاطق بالحقّ الهارونيّ يحيى بـن الحسـين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن عـلي بن أبي طالب ؛ (ت٤٢٤هـ) في كتابِه (الإفادَة في تاريخ الأئمّة السّادة): «وسـمعتُ جماعـة من فقهاء أصحاب أبي حنيفة وغيرهم يقولون: إن محمد بن الحسن [الشيباني] نقـل أكثـر مسائل السير عن هذا الكتاب»، نعم!، فهل يصحّ مع هذه القَرائن بإقرارات فقهاء الحنفيّـة أن يُقال: تأثّرت الزيدية بالحنفيّة في الفُروع، أو يُقال العكس، هذه يُجيـبُ عليهَـا الباحـثُ المُنصِف، وأزيدُه قرينَة ثالثَة على اهتمام والتفات الأحنَاف لفقه وفروعِ الزيدية أنّ عـلي بـن محمّد بن كاس النّخعي شيخ الحنفيّة المشهُور في القرن الرّابع هُـو أحـدُ رُواة مُسـندَ الإمـام زيد بن عـلي ؛، عـن جـدّه أبي أمّـه سـليمان بـن إبـراهيم المحـاربيّ، وأحـدُ رُواة مُسلسَـلة الصّلوات الإبراهيميّة عن الإمَام زيد بن عَلي ؛، **نعـم!** وهُنـا أذكـرُ سـبب التّهويـل الـذي أشرتُ إليه قريباً وهُو أنّ الزيدية تُحرّم التّقليد عـلى مَـن بلـغ مرتبَـة الاجتهَـاد مـن الأئمّـة والعُلمَاء فلذلك قد تجدُ الإمَام الزّيدي يقتربُ في بعض المسَائل مـن اجتهـادَات الحنفيّـة أو من الشّافعيّة بلا تقليدٍ منهُ لهُم ولكن لأنّ اجتهادَه ونظرَه أدّى به إلى هذا الاقترَاب، فيتوهّم البَعض أنّ هذا تأثّرٌ وتقليد للحنفيّة أو الشّافعيّة والاجتهادُ لا يعرفُ التّقليد أصـلاً، أيضـا قد يُقال ذلك مع محمّد بن الحسَن الشّيباني أو أبي حنيفَة فإنّ اجتهاداتِهم في الفُروع اقتربَـت من اجتهادَات الزيدية زَيد بن عَلي، النّفس الزكيّة، ولا يلزمُ منه تقليـد الحنفيّـة أو تـأثّرهم بالزيدية؛ لأنّ الأصل هُو الاجتهَاد، فعندهَا يلزمُ المُنِصف بناء عـلى أصـل التـأثّر أن يقـولَ بتأثّر الحنفيّة بالزيدية لا العَكس، وبنـاءً عـلى أصـل الاجتهَـاد أن يقـولَ: لم تتـأثّر الحنفيّـة بالزيدية، ولا الزيدية بالحنفيّة، وإن اشتركُوا في بعض الأقوال؛ لأنّ دافع ذلك الاجتهَاد لا

التّقليد منهُم، ثمّ سأزيدُ الباحِث بما قد يجعلُه يُرجّح تأثّر الأحناف بفقه الزيدية بأنّ الزيدية أشدّ منعاً للتّقليد على علمائها وأئمّتها مِن الأحنَاف على علمَائها وأئمّتها، أيضاً بسماع الإمام النّاطق بالحقّ الهارونيّ الحسنيّ وهُو الثَّبتُ العَدل من جماعَة من فقهاء الأحنَاف يذكرونَ نَقلَ الشّيباني لأكثَر مسائل السّير من كتاب النّفس الزكيّة في الفِقه، فمَن نقلَ، ومَن تتلمَذَ، كانَت قرينَة التأثّر له أقرَب، ولا أقطَع، والله يحبُ الإنصَاف. إلاّ أنّ الذي أقطعُ عليه مع ما مضَى من القرائن والاستنتاجَات أنّ الزيدية لم تتأثّر بالحنفيّة، وأبو حنيفَة فإمامٌ له مكانته عند الزيدية أصولاً وفروعاً ومُناصرة لأهل بيتِ نبيّه ص، وبهذا تمّ الجَواب على السّؤال بقسمَيه، والحمدُ لله.

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال الخامس والأربعون : هل يُخالف الدّليل العَقلي ما في الكِتاب :

هل من الممكن أن يكون الدليل العقلي مخالفاً لما في الكتاب إذا كان الكتاب يحدد قضية ما؟!.

الجَواب :

أنّ المسائل تنقسم إلى مسَائل أصوليّة علميّة، ومسائل فروعيّة عمليّة، فالمسائل الأصوليّة هي أصول الدّين وهي مسائل عَقليّة في جُملتها على تَفصيلٍ في بعض المَسائل، فالمسَائل العلميّة يكونُ دليلُها في العَقل بمقدّمات النّظر الصّحيحة يستطيع أن يتوصّل إليها كإثبات الوحدانيّة وتنزيه الله تعالى وإثبات العَدل وصدق الوَعد والوَعيد، ثمّ القرآن أيضاً قد حوى على أدلّة مثيرَة لدفائن العُقول تؤصّل للتّوحيد والعَدل والوعد والوَعيد، فالدّليل العَقلي إن بني على مقدّمات نظَر صحيحَة وأثبتَ التّوحيد الإلهي والتّنزيه والعَدل فإنّه لن يُخالف الدّليل القُرآنيّ، وهذا الصّحيح من فطرَة العُقول لو استخدَمت مقدّمات النظّر الصّحيحَة، فأمَا أن يأتي أحدٌ ويؤدّي به نظرُه إلى تعددّ الآلهَة والتّجسيم والجَبر فذلك الدّليل العَقلي يُخالفُ بلا شكّ على القُرآن، فالعقل الفطريّ الصّحيح بمقدّمات نظرِه يَحتوي على نفس المدلولات التي تدلّ عليها آيات القُرآن، والقرآن يدلّ على نفس المَدلولات الصّحيحة في السنّة النبويّة، والسنّة النبويّة تدلّ على نفس المَدلولات الصّحيحة في إجماع العترَة، والعكسُ صحيحٌ، فالعترَة قد احتوَت الأدلّة العلميّة والعمليّة الصّحيحة من السنّة ومن الكِتاب ومِن العَقل .

وفقّكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السادس والأربعون : هل ما ثبتَ من طريق العترَة لا يُخالف السنّة :

هل العترة تضم السنة فما أتى من السنة يجب أن لا يخالف ما أتى به أهل البيت ؟!.

الجَواب :

أنّ السنّة الصّحيحة لن يُخالفَها إجماعُ العترَة، وإجماعُ العترَة سيتضمّن السنّة الصّحيحة، كمَا أنّ القرآن بالتأويل والفَهم الصّحيح لن يُخالفَ على السنّة الصّحيحة ولا على إجمَاع العترَة، وكذلكَ إجماعُ العترة سيتضمّن الفهَم والتأويل الصّحيح للقُرآن الكَريم، وأوّل النّظر إلى كِتاب الله تعالى، فإن أشكَل الأمر ولم نقطَع، نظرنَا إلى السنّة الصّحيحَة، فإن أشكلَ الأمر ولم نقطَع، عُدنا ورأينَا رأي العترَة وما أجمعُوا عليه لمّا كان إجماعُهم أكثر تفصيلاً وتحريراً فأخذنا به وقوّمنا اعوجَاج فهمَنا لآيات الكتاب ونصوص رسول الله ص، فأمّا المُقلّدون الذين لا يُحسنون التدبّر للكتاب ولا التفهّم للسنّة فيكفيهم الانتهاج بمنهج أهل البيت آ فإنّه يدلّ على السنّة والكتاب والعَقل .

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال السابع والأربعون : حديث النجوم، وما علاقتها بأهل السماء ووجه المقارنة :

ما المراد في قوله ص: «أتى أهل الأرض ما يوعدون» ما هو الشيء الموعودون به، أهو العذاب؟ ،أم هو يوم القيامة وعلى هذا يكون انتهاء أهل البيت من أمارات الساعة أم ماذا؟ ،وكذلك ما الشيء الموعود به أهل السماء إذا ذهبت النجوم، وهل المقصود بأهل السماء الملائكة، فكيف كانت النجوم أماناً لهم، أم هم غيرهم؟.

الجَواب :

إنَّ الحَديث وهُو قولُ رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- : «النّجُومُ أمَانٌ لأهلِ السّمَاء، فَإذا ذَهبَت النّجُوم مِنَ السّمَاء أتَى أهل السّمَاء مَا يُوعَدُون، وأهلُ بَيتي أمَان لأهل الأرض فَإذا ذَهَبَ أهلُ بَيتِي مِنَ الأرضِ أتَى أهل الأرض مَا يُوعَدُون»، وهُو حديثٌ صحيحٌ رواهُ المُحدّثون وروتهُ العترَة وتلّقته العترَة بالقَبول واحتجّوا به، والظّاهرُ مِن معنَى الحَديث أنّه إشارةٌ إلى انتهَاء التّكليف وقيام السّاعَة، وذلكَ لاعتبارِ مهمّ، وهُو أنّه قد ثبتَ بقَاء العترَة إلى انقضَاء التّكليف من قولِه -صَلوات الله عليه وعلى آله- : «إنّ اللّطيف الخبير نبّأني أنّهما لن يفترقَا حتّى يردَا عليّ الحَوض»، فثبتَ بقَاء الكِتاب والعترَة كما بقيَ التّكليف إلى يومِ القيامَة، فيكونُ قولُه -صلوات الله عليه وعلى آله- : «النّجُومُ أمَانٌ لأهلِ السّمَاء»، أي أنّ النّجوم جُعلَت علامَة للمَلائكَة بزوالهَا يزولُ الأمان ويكونُ يومُ الفزَع الأكبَر يوم القيامَة، وأهوال ذلك اليوم تُفزع كلّ نفس ملائكة وغيرهِم، وقولُه : «فَإذا ذَهبَت النّجُوم مِنَ السّمَاء أتَى أهل السّمَاء مَا يُوعَدُون»، فهُو الوَعد بيومِ القيامَة والإيذان بقيامِهَا، وقولُه -صَلوات الله عليه وعلى آله- : «وأهلُ بَيتي أمَان لأهل الأرض»، أي أنّ أهل البَيت جُعلوا علامَة للإنس والجنّ بزوالِهم يرتفعُ التّكليف ويكونُ يوم الفَزع الأكبَر يوم القيامَة، وفي هذا الخَبر المحمدّي عدّة فَوائد لأولي الأبصَار والمتدبّرين:

الفائدَة الأولَى : أنّ العلامَات في الحَديث تدلّ على عِظمِهَا، فكونُ أنّ عدَم الأمان يحصُل بزوالِ تلكَ العلامَات فهذا يَعني أهميّة تلكَ العلامَات وقوّة تأثيرَها على سنّة الله

تعالى في الكَون والخَلْق، فالنّجوم في السّماء إذا زالتَ بإذنِ الله اختلّ ذلكَ النّظام المُقدّر مِنَ الله العَالِمِ الصّانِع، وحصلَ بسببِها تغيّرات كونيّة يفْسُدُ مَعهَا انتظام الكَواكب والقَمر، ومَن طالعَ خصائص النّجوم والكَواكب والقَمر سيجدُ النّجوم كُتلاً مُضيئةً تتخلّل الكَواكب تُنتج طاقَة هائلَة وُترسلها إلى الفضاء الخَارجيّ عن طريق موجَات كهرومغناطيسيّة، وبشكلٍ عامّ ستتأثّر بذلكَ الطّبيعَة، ويَكفي من ذلكَ أنّ الشّمس نَجم فكيفَ لو زَالت ففي ذلكَ ما يُغني عَن كثيرِ الاستدلال، فلمّا كانَت المَلائكَة في السّموات أقرب إلى تلك المنظومَة الكونيّة العُلويّة، وُضِعَت لها زوال النّجوم علامة على وعدِ الله تعالى بقيامِ القيامَة، فكانَ للنّجوم أهميّة عندَ الملائكَة وتأثيرٌ على بقيّة أجزاء ذلك النّظام الكونيّ العُلوي، ﴿**إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ، وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ، وَإِذَا الجِبَالُ سُيِّرَتْ**﴾ [التكوير:1-3]، فكانَت منظومَة مُتكاملَة .

وفي المُقابل كانَت علامَة أهل الأرض أيضاً علامَة مُهمّة لها دورٌ بارزٌ ومؤثّرٌ في مَعرفَة اقترابِ وعدِ الله بقيامِ القيامَة، ولكن السّؤال إذا كانَت النّجوم ذات تأثيرٍ باختلالهَا وزوالهَا على ذلك النّظام العُلوي الكَونيّ بما يجعلُ طبيعَة ذلكَ الكون يختلّ، فمَا هُو دورُ أهل البيت من ذلكَ التأثير على الأرض، والمَعلومُ أنّ أفرادَ العترة لا يؤثّرون بذاتهِم على نظامِ الأرض الكَوني السّفلي، ولازمُ الحَديث أنّ هُناك وجه مُشابهَة ومُقارنَة وقاسماً مُشترَكاً بين النّجوم وبين العترَة، لا يظَهر ذلكَ للنّاظر إلاّ من حيث الدّور الذي تمثّله كلتا العلامَتين، فالنّجوم لها دورٌ بارزٌ في حفظِ ذلك النّظام الكَوني العُلوي من الاختلال، وكذلكَ العترَة لهَا دورٌ بارزٌ في بقَاء أسباب التّكليف على العِباد أو ارتفاعِه، فبزوال العترَة يكونُ الله قد رفع حُجّته عن أهل الأرض، والله لن يُعذِّبَ أحداً إلا بوجودِ حجّة، ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً**﴾ [الإسراء:15]، وأهل البَيت بعدَ انقطاع النبوّة والرّسل كانُوا بمثابَة القُرناء للكِتاب المُبلّغين عن رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- لأمّته، لا يفقدُ النّاس معَهم إلاّ شَخصَه، فأمّا منهجُه فباقٍ ببقائِهم، لذلكَ نجدُ الشّارع الحَكيم قد حفظَ للأمّة تلك الوصيّة العظيمَة التي تقومُ بالحجّة على المكلّفين وهي حديث الثّقلين وحديث السّفينَة وأمثالهَما، والعَقلُ -بلا شكّ- رسولٌ من الله، ولكنّ مع التشريع والأحكَام والأوامر والنّواهي فلا يَكفي العَقل، فلزمَ من ذلكَ مع تلكَ الأحاديث مع تلكَ القَرائن أن يكونَ

دورُ العترَة هؤلاء هُو دورٌ ذو تأثيرٍ بارزٍ وقويّ في تحديد المنهج المحمّدي الصّحيح، الذي بارتفاعِه –أي المَنهج– مع وجود أسباب التّحريف الفِكريّ المذهبيّ لذلك المَنهج، تكونُ الأرض مُؤذنَة بالهَلاك وقيامِ السّاعَة، وعندِي أنّ ارتفاعَ وزوَال العترَة يكونُ معه ارتفاعُ وزوَال القُرآن، لكونهما قُرنَاء، وفرقٌ بينَ الارتفَاع والزّوال، فالارتفَاع يكونُ بإقصَاء الأمّة للعترَة فلا يكادُ يكون للعترَة صوتٌ بين أصوات الأمّة، فبذلك يرتفعُ ذلك المنهَج عن الأمّة بإرادتهم واختيارهِم وإقصائهِم وعدم إقبالِهم على عترة نبيّهم، وذلكَ حاصلٌ اليَوم، وبذلكَ يرتفعُ عنهُم المنهج الصّحيح للقُرآن فيخبطونَ بجهلهِم خبطَ عشوَاء في تأويل آياتِه، وهذا حاصلٌ اليَوم فالكلّ قامّ يُشرّع من القُرآن ويُمنهِج بين قُرآنيين وبين ليبراليين وبينَ مذهبيين وبين مُعطّلين للسنّة، وكلّهم يتكلّم باسم القُرآن بشكلٍ أصبحوا لا يتورّعونَ فيه، فهذا هُو الارتفَاع، وأمّا الزّوال وهُو صريحُ حديث النّجوم فهُو إيذانٌ بوقوع الواقعَة وقيامِ يومِ القيامَة، وقد شهدَ لقولِنَا الأخير أحاديث كثيرَة جاءت في قبضِ العُلَمَاء وارتفاع العِلم والقُرآن، روى الإمام زيد بن عَلي ؛، عن آبائِهِ، عَن عَلي ؛ قال: قَال رسول الله ص: «إنّ الله تَعالى لا يَرفَع العِلم بقبضٍ يَقبضُه، ولكن يَقبضُ العُلَمَاء بِعلمِهِم، فَيبقَى النّاس حَيارى فِي الأرض، فَعِندَ ذَلك لا يَعبَأ الله بِهِم شَيئاً» [1]، وروى الدّارمي، بإسنادِه، إلى عَبد الله بن عَمرو، قال: قَال رسول الله ص: «إنّ الله لا يَقبض العِلم انتزَاعاً يَنتزعه مِنَ النّاس، ولكنّ قَبض العِلم بِقبضِ العُلَمَاء، فَإذا لم يبق عَالِمٌ اتّخَذَ النّاس رُؤسَاء جُهّالاً فَيُسألون فَأفتَوا بِغَير عِلم، فَضَلّوا وأضَلّوا» [2]، وقالَ ابن عبّاس : «هَل تَدرونَ مَا ذَهَاب العِلم؟! قُلنا: لا. قَال: ذَهَابُ أهلِه» [3] ، قلتُ: وأهلُه هُم قُرنَاء القُرآن من قولِ رسول الله –صَلوات الله عليه وعلى آله–، وأهلُه هُم ورثَة باب مدينَة العِلم علي بن أبي طَالب، وأهلُه هُم أصحابُ سفينَة نُوح في هذه الأمّة، وأهلُه هُم بقيّة عقبِ إبراهيم الخَليل الذي جعلَ الله الهُدى والإيمان والتّوحيد في عقبِه إلى يوم القيامَة كلمةً باقيَة، ثمّ قال العلاّمة أحمَد بن أحمَد السّياغي بعد أن أتى بجُملَة من الأخبَار في قبض العِلم والعُلَمَاء :

---

(١) المنهَج المنير تمام الرّوض النّضير.

(٢) المنهَج المنير تمام الرّوض النضير.

(٣) المنهج المنير تمام الروض النضير.

«إذَا عرفت مَا ذكرنا، فظاهر الأدلة المذكورة، وهُو صَريح مـا ذَكرنـا فِي حَـديث أبي أمامـة عِند الدارمي من الفَوائد الزائدة على أدلة البَاب: أنّ بَقَاء المَصـاحِف، وكُتـب العِلـم، بَعـد مَوت العُلَمَاء لا تُغنِي مِنَ لَيس بِعَالِمٍ شَيئاً، وفي رواية ذكرَهَا ابـن حَجَـر فِي (فَـتح البَـاري): فَسَأله أعرَابي، فقال: يا نبيّ الله، كيفَ يُرفع العِلم منّا وبَين أظهُرِنَا المَصَاحِف، وقَد تَعلّمنَـا مَا فِيهَا وعَلّمنَاهَا أبناءنا ونساءنا وخَدَمَنا، فرفع إليه رَأسَـه وهُـو مُغضَـب فَقـال: «وهَـذه اليهود والنصارى بَين أظهرهم المَصاحِف لَم يَتعلّقُوا مِنها بِحرف مِمّا جَاءهم به أنبياؤهُم»[1] ، قلتُ : وجُملَة ذلك كلّه من قبضِ العُلَمَاء لا تَعني موتَهم كلّهم، فلو لم يبقَ إلاّ مُجتهدٌ واحِـد لَمّا كانَ التّكليفُ باقياً فخلوّ الزّمان عن الهُداة ليسَ منطـوق حـديث الثّقلـين، ولا منطـوق قولِ أمير المُؤمنين: «اللهمّ، بلى لا تخلـو الأرض مـن حجّـة»، وزوالهُـم ومـوتهم هُـو يـوم القيامَة، ولكنّ الواحدَ أو الاثنين من العُلَمَاء لن يكـونَ لهُـم تـأثيرٌ عـلى الأمّـة، وإن كـانُوا ظاهرينَ على الأمّة بحجّتهم، إلاّ أنّ الجهلَ الكثير لا يُستمَع معه لصوتٍ ظـاهرٍ في حجّتـه، وقد يكونُ الظّهور للطّائفَة المحقّة ظهوراً بعدَد مُقلّـدٍ لمُعـاصريهِم مـن العـترَة أو لأمـواتهِم مُتمنهجين بإجماعهِم، **نعم!** فتوجّه الخِطاب بارتفاع العِلـم وقـبضِ العُلـمَاء إلى استضـعافهِ الواحدِ أو الاثنين وكثرَة الجَهل وتكلّم الروّيبضَة باسم الدّين، وزمانُنا هذا قد اقـتربَ مـن ذلكَ اقتراباً عجيباً، **نعم!** فكان حديث النّجوم مؤذناً بزوَال الكون بما يحـدُث مـن ظـواهر طبيعيّة وزوَال التّكليف الدّنيويّ بزاول أهل البَيت، أيضـاً أقـولُ ومقـام الحَـديث مُـرتبطٌ بأهميّة العترَة ودورهُم في الهدايَة، فإنّ حديث النّجوم يخرجُ من جُملَته فوائد كثيرَة يسـتنبطُها الباحث كما أشارَ إلى ذلك سيّدي العلاّمة محمد عبدالله سليمان العـزّي، ومـا تطرّقـتُ إليـه قريباً فليسَ إلاّ من زاويَـة أسـألُ الله أن يكـون في مضـمونهَا شُـمولٌ، وإلاّ فـإنّ للخـبر في الأهميّة زوايا وأبعـاد أخـرَى، أذكـرُ قـول السـيّد العلامّـة محمّـد عبـدالله سـليمان العـزّي وسيتّضح للقارئ وجهاً منهَا، قالَ ؛ : «وَوجه تَشبيههم بالنّجوم، يَدل عَلى دَلالات كَثـيرة مِن أهمّها أنّ النّجوم وُضِعَت للاهتداء، ورُجوماً للشياطين، كذلك أهلُ البَيـت هُـم أدلاء الدِّين والسَّاعِين إليه والذّابين عَنه. ومِنهَـا أن بقَـاء أهـل البيـت في الأرض مُـرتبطٌ بِبقَـاء

---

(١) المنهج المنير، تمام الروض النضير.

النّجوم فِي السّمَاء، وهُنالِك أكثر مِن دَلالة يُدركُها القَارئ الحَصيف» [1]، **قلتُ**: ولله درّ هذا العلَم الفاطميّ فقد اختصرَ كثيرَ كلامِنا بمُوجَز العبارَة ولَو وقفتُ عليه قبلَ تحريرِي ما حرّرتُ، ما حرّرتُ بعدَه شيئاً، والباحث الحرّ المُنقّب عن المَدلولات تَكفيه الإشارَة .

الفائدَة الثّانية : أذكرُ فيهَا مُختصراً بعض أقوال أئمّة العترَة وشيعتِهم ومَا استدلّوا عَليه من هذا الخَبر المحمدّي الشّريف، وهي تسدّ ما قصّرنا في تدوينِه سابقاً، وتقوّم اعوجاجَه:

١ – قال أمير المُؤمنين علي بن أبي طَالب ؛ : «أَلَا إِنَّ مَثَلَ آل مُحَمَّدٍ ص كَمَثَلِ نُجُومِ السَّمَاءِ إِذَا خَوَى نَجْمٌ طَلَعَ نَجْمٌ، فَكَأَنَّكُمْ قَدْ تَكَامَلَتْ مِنَ اللَّهِ فِيكُمُ الصَّنَائِعُ وَ أَرَاكُمْ مَا كُنْتُمْ تَأْمُلُونَ» [2].

٢ – قال الإمَام الحسن بن يحيى بن الحُسين بن زيَد بن عَلي ؛، يتكلّم عن فضل الحَسن والحُسين وقد كانا كلّ أهل البيت في زمانِهما تنطبقُ عليهِما كل أخبار فضائل العترَة ومناقبِهم، ووجهُ كلامِه ينطبقُ على عُموم العترَة من ذريّتهما، قال : «وفي إبانَة فَضلِهِمَا في عِلمهما وأنفسهما على جَميع الأمّة دَليل عَلى أنّه لا يَجوز أن يكون الفَاضل العالم تبعاً للجَاهل المَفضول، فكيف وقَد أمرَ الله بنُصرَتهما، وقال: «النُجوم أمَان لأهل السّمَاء، وأهل بيتي أمان لأمتي» [3].

٣– قالَ الإمَام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحُسين ؛ : «ويقول ص في تفضيلهم، والدلالة على اتباعهم، وما فضلهم الله به على غيرهم: «النّجُوم أمَان لأهل السّمَاء، وأهل بَيتي أمَان لأهل الأرض، فَإذا ذَهبَت النّجوم مِنَ السّمَاء أتى أهل السماء مَايوعدون، وإذا ذَهبَ أهل بَيتي مِنَ الأرض، أتى أهل الأرض مَا يُوعَدُون»[4].

٤ – قالَ الإمَام المنصور بالله عبدالله بن حمزَة ؛، يشرح الأرجوزَة الرّائقَة : «

---

(١) القول المبين في فضَائل أهل البيت المطّهرين.

(٢) نهج البلاغَة.

(٣) جامع عُلوم آل محمّد، مخطوط.

(٤) مجموع كُتب ورَسائل الإمَام الهادي إلى الحقّ.

فقلــتُ رِفْقَــاً أيّهــا الإنســانُ بِحُبِّنَــا يُسْــتَكْمَلُ الإيــمانُ
وبُغْضُــــنَا غايتُــــهُ النــــيرانُ ونحــنُ للخلــقِ معــاً أمــانُ

قوله: (ونحن للخلق معاً أمان) وذلكَ للخبَر الذي رَوينَاه أوّلاً أنّـه قـال: «أهـل بَيتـي أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهب النجـوم مـن السـماء أتـى أهلَ السماء ما يوعدون، وإذا ذهب أهل بيتي من الأرض أتى أهلَ الأرض ما يوعـدون»، وهذا غَاية البُرهَان لمَن لَم يَجعل عَقله حَسيساً، وعَرف الفَرق بَين المُسـمَّيات والأسـمَاء، فـزع إلى أولى العِبَاد بالعبَاد، وحجّة الله على الحَاضر مِن خَلقه والبَاد، أقمَار الحَقّ المُنـيرَة، وهُـدَاة كلّ ذِي بَصيرَة» (١).

٥- قال العلاّمة أحمَد بن يحيى حابس : «وقَال ص: «أهل بَيتي أمَان لأهـل الأرض كـمَا أنّ النّجوم أمَان لأهـل السّـمَاء، فـإذَا ذَهبـت النّجـوم مِـن السّـمَاء أتَـى أهـل الأرض مَـا يُوعَدُون»، فجعلَهُم ص أمَاناً لأهل الأرض فَلولا أنّهم عَلى حَـقّ لَمَـا جَـاز ذَلـك مِنُـه ص» (٢).

٦- قال السيّد العلاّمة الحجّة عبدالرّحمن بن حسين شايم المؤيّـدي -أطـالَ الله عـلى الخَـير بقَاءه-، مُشيراً إلى فائدّة مهمّة تردّ على مـن حصرـ أهـل البيـت في أهـل الكسَـاء دون ذريّتهم، قالَ: «وَمِنهَا حَديث النّجوم، ولَو لَم يَكُن أهل البَيت إلاّ الأربعَة لكانَ قَدْ أتَى أهل الأرض مَا يُوعَدون» (٣).

وبهذا النّقل، تمّ الجَواب عـلى سُـؤال السّـائل، والله نسـألُ أن يُثبّتنـا بـالقَول والعَمـل الصّالح في الدّنيا والآخرَة .

ثمّ اعترضَ السّائل، فقال : قلتم سيدي: إنَّه قد ثبتَ بقَاء العـترَة إلى انقضَـاء التّكليـف من قولِه صَلوات الله عليه وعلى آله : «إنّ الخبير اللّطيف نبّأني أنّهما لن يفترقَا حتّى يردَا عليّ الحَوض» فكيف بحديث عن أم سلمة قالت: سمعتُ النبي ص يقول: «علي مـع القـرآن،

---

(١) شرح الرّسالة النّاصحَة.
(٢) الإيضَاح في شرح المصباح.
(٣) الفتاوى.

والقرآن مع علي، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض»[1] فيلزم بقاء الإمام علي إلى بقاء التكليف وإلا فهل هناك فرق؟.

الجَواب :

أنّ ذلكَ الخَبر المَروي عن رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله وسلّم- : «علي مع القرآن، والقرآن مع علي، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض»، خبرٌ آحاديّ لم أعلَم فيما وقفتُ عَليه إلاّ أنّه رُوي عن أمّ سلمَة -رضوان الله عليهَا-، ولستُ أقول: إنَّه غير صَحيح، إلاّ أنّه بالجَمع بينَ الأخبَار والدّلالات نجدهُ يُخبرُ عَن بقَاء عليّ معَ القُرآن في حياة رسول الله ص وإلى أن يموت أمير المُؤمنين ثمّ يُبعَث فإنّه باقٍ على الحقّ، فهذا الخبر في عصمِته ص وبقائه على الحقّ إلى أن يَمُوت ويلقى رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله-، فإن قيلَ: ولِمَ قُلتُم بهذا ولم تقولوا به في حَديث الثّقلين، قُلنا: لأسباب، منهَا أنّ الخَبر قد جاء بذكرِ علي؛ لوحدِه، وعليٌّ -صلوات الله عليه- قد استُشهِد سنَة أربعين للهجرَة، فحصلَ العِلم قطعاً من ذلكَ المَتن ومن عصمَة النّبي الأعظَم -صلوات الله عليه وعلى آله- أنّه لا يُريد إثبات افتراقٍ إلى انقضاء التّكليف بمعنى الاستغراق الزّمني، بل مدّة الحَياة إلى المَوت إلى لقاء رسول الله على الحوض، فإنّه ؛ يكونُ على الحقّ يلقَى الله عَلى الحقّ، فأمّا حَديث الثّقلين فإنّ متنه ودلالته قائمةٌ على الاستغراق الزّمني حتى ورود الحَوض، نعني يوم القيامَة ببقاء التّكليف، وذلكَ أنّ رسول الله ص خاطبَ أمّته بقولِه: «إنّي تاركٌ فيكُم»، وأمّته باقيةٌ ما بقيَ التّكليف، ثمّ قالَ -صلوات الله عليه وعلى آله- : «ما إن تمسكّتم به»، فدلّ ذلكَ على بقَاء المُتمسِّك (الأمّة)، والمُتمسَّك به (العترَة) حتى انقضَاء التّكليف، «كتاب الله وعِترتي أهل بَيتي»، والمَعلومُ أنّ كتاب الله باقٍ ببقاء التّكليف فكذلك العترَة حالُها حالُه، فلزمَ من ذلكَ الاستغراق الزّمني إلى انقضَاء التّكليف ورود الحَوض، وقولُه -صلوات الله عليه وعلى آله- : «إنّ اللّطيف الخَبير نبّأني أنّهما لن يفترقَا»، فهذا تأكيد مسبوقٌ بـ (لن) التي تَنفي وتُؤبّد ما بعدَها، بأنّ الكِتاب والعترَة لن يفترقَا حتّى ورود الحَوض، فذلكَ تأكيدٌ ببقاء الصّالحين من العترَة الذين تتمسّك بِهم الأمّة، وكذلك بقَاء القُرآن الكَريم، ويدلّ على هذا المَعنى روايات عدّة أشهر

---

(١) لوامع الانوار.

من رواية أمّ سلمَة، ومنهَا ما رواه الإمَام النّاطق بالحق يحيى بـن الحُسـين الهـارونيّ ؛، عـنْ جَعْفَر بن مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدهِ. عَنْ عَلِيٍّ ؛، قَالَ: قَـالَ رَسُـولُ الله ص: «إنَّ عِنْـدَ كُـلِّ بِدْعَةٍ تَكُونُ بَعْدِي يُكَادُ بِهَا الإِيْمَانُ وَلِيًّا مِنْ أَهْـلِ بَيْتِـي مُـوكَّلاً، يَـذُبُّ عَنْـهُ، يُعْلِـنُ الحَـقَّ، وَيُنَوِّرُهُ، وَيَرُدُّ كَيْدَ الكَائِدِينَ، فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ، وَتَوَكَّلُوا عَلَى الله» (١)، ومنهَا حديث السّفينَة : «مثلُ أهل بيتي فيكُم كمثل سفينَة نوح مَنْ ركبَها نجـا ومـن تَخلّـف عنهَـا غـرقَ وهَوى»، وهذه تدلّ على البقَاء إلى انقضَاء التّكليف ما بقَيـت الأمّـة التـي تطلُـب النّجَـاة، ومنَها ما رواهُ الإمام أبو طَالب، بإسنادِه، عن الإمام إبراهيم بن عَبدالله بن الحسَـن، قـالَ : قَالَ رَسُولُ الله ص: «مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي فِي أُمَّتِي مَثَلُ النُّجُومِ كُلَّـمَا أَفَـلَ نَجْـمٌ طَلَـعَ نَجْـمٌ» (٢)، ومنهُ قولُ أمير المُؤمنين علي؛: «ألا إِنَّ مَثَلَ آل مُحَمَّدٍ ص كَمَثَلِ نُجُومِ السَّمَاءِ إِذَا خَوَى نَجْـمٌ طَلَعَ نَجْمٌ»(٣)، ومنهُ أحاديث المَهدي وأنّه يكون من أهل بيتِ النّبي ص، كلّ هذه الأخبَـار وغيرُها تُفيدُ بقَاء العترَة إلى انقضَاء التّكليف، وحديث الثّقلين جَاء عامّـاً في العـترَة حتّـى يُؤوّل بما أوّلنا به حديث أمّ سلمَة، وبقيّة ألفاظِه ومَدلولاتها مع بقيّة الأحاديث الصّـحيحة تمنعُ أن يكونَ المَعنى من البقاء حتى ورود الحوض في الخَبرين واحِد، وعندَ مَنْ لم يقتنِع بـما ذكرَناه فإنّه يكفيه أن لا يبني من آحادٍ دلالَةً تهدمُ دلالةً أعظم منها بخبر مُتـواتر، وإلاّ لـزمَ هدمُ المُحكم بالمتشابَه!، وفي هذا حيف وجور على الإنصافِ والحقيقَة.

وفّقكم الله ....

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

---

(١) تيسير المَطالب في أمالي أبي طَالب.

(٢) تيسير المَطالب في أمالي أبي طَالب.

(٣) نهج البلاغَة.

السّؤال الثّامن والأربعون : في القراءات للقرآن ومُعتمد العترة :

المعروف أن قراءة نافع هي قراءة أهل البيت آ فكيف، وهذا الإمام زيد ؛ كبير أهل البيت تنسب إليه قراءة وحده؟ بأي قراءة كان يقرأ الناس حينما قال الامام القاسم فيما يرويه عنه الإمام الهادي: قرأت مصحف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- عند عجوز مُسنَّة من ولد الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالبآ فوجدته مكتوباً أجزاء بخطوط مختلفة، في أسفل جزء منها: وكتب علي بن أبي طالب، وفي أسفل آخر: وكتب سلمان الفارسي، وفي آخر: وكتب أبو ذر، وفي آخر: وكتب عمَّار بن ياسر، وفي آخر: وكتب المقداد، كأنهم تعاونوا على كتابته . قال جدي القاسم بن إبراهيم: فقرأته فإذا هو هذا القرآن الذي في أيدي الناس حرفاً حرفاً، لا يزيد حرفاً، ولا ينقص حرفاً، غير أن مكان ﴿**قَاتِلُواْ الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ**﴾ [□□□:□□□□] ، (**اقتلوا الذين يلونكم**)،وبعده يرد اشكال وهو إنما ذكر من قوله: «**اقتلوا الَّذِينَ يَلُونَكُم**» ليس من القراءات السبع أو العشر؟ هل يفهم من عدم الإنكار من الإمام القاسم أنه يصح القراءة بالوجه المختلف؟ كما نعلم أن لنافع راويين وهما ورش وقالون، فأيهما يوافق قراءة أهل البيت؟ هل يضر اختلاف الرواة في القراءات السبعة؟ إذا كان كذلك فما الرواية المعتبرة؟ لم لا يقال: قد صارت القراءات أكثر من سبع بسبب اختلاف الرواة؟ أم كيف الحال في ذلك؟.

الجَواب :

أنّ القراءات المُتواترَة سبعُ قِراءات، قراءةُ نافِع، وأبي عَمرو، والكَسائي، وحمزَة، وابن عامِر، وابن كثير، وعاصِم، وثلاثُ قراءات شاذّة فتكون بهذا تمام العَشر، قراءةُ أبي يعقوب الحضرميّ، وأبي معشر الطّبري، وأُبَيّ بن خَلف، والذي عليه مُعتمَد أئمّة العترَة هي قراءةُ أهلِهم أهل المَدينَة، وقراءةُ نافعٍ هي قراءةُ أهل المدينَة، قالَ : «سمعتُه عن سبعين بدريّاً»، وقالَ الإمَام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحُسين ؛ إنَّها مُتواترَة، يَعني قراءة أهل المَدينَة، وكانَ يقرأُ بها وابنَاه في اليمن وذلك مُعتمَد سلفهم سادات بني الحسَن والحُسين، وفي السّؤال : لماذا لم تكُن قراءة الإمام زيد بن عَلي ؛ مُعتمَد العترَة بدلاً عن قراءة نافِع،

والجَواب أنّ تلك القراءات المأثورَة عن الإمَام زيد لم تتواتَر كتواتُر قراءة أهـل المدينَـة، ثـمّ نحنُ غير قاطعينَ على صدقِ نسبتهَا إلى الإمَام أبي الحُسين ؛، وقد يصحّ بعضها، ولكـن لا قَطع، لأمور لّما أنّ ذلكَ لم يصلنَا بسندٍ صحيحٍ عَنه وإنّما ذكرَت ذلـك مُصـنّفات التّفسـير، ولكونِ الإمام زيد بن عَلي من أهل المدينَة فقراءتُه قراءتُهم، وهـي القـراءة التـي اشـتُهِرَت عن نافِع، فالأصل قراءة أهل المدينَة أهل البيت والصّحابة، ونقلها نافعٌ عنهُم بـين القّـراء والمُحدّثين فاشتهُرَت بذلك قراءة نَافِع، والمُتواتر مقدّم على آحادِ القراءات .

نعم! وبخُصوص ماهي القَراءة التي كـانَ يقرأهـا الإمَـام مـن ذلـك المُصـحف الـذي وجدَه عندَ السيّدة نفيسَة بنت الحسن بن زَيد -صلوات الله عليهَا-، فهي قراءة أهل المدينَة فتجدهُ يقول : «فإذا هو هذا القرآن الذي في أيدي الناس حرفاً حرفـاً، لا يزيـد حرفـاً، ولا يـنقص حرفـاً»، وفي خُصـوص قولِـه : غـير أن مكـان ﴿**قَـاتِلُواْ الَّـذِينَ يَلُـونَكُم مِّـنَ الْكُفَّارِ**﴾ [□□□:□□□□] ، (**اقتلوا الذين يلونكم**)، وكون هذا اللّفظ خارجـاً عـن القـراءات العَشر، فإنّ الإمَام القاسم ؛ قد استثَناه ممّا علمَه من قراءة أهل المدينَـة، فكـانَ جميـعُ مـا في الكِتاب هُو ذلك القُرآن الذي عليه أهل المدينَة إلاّ تلكَ الآيَة فإنّه وجدَ فيهـا اختلافـاً عـن المُتواتر من قراءة أهل المدينَة، فلم يثبتهَا الإمَام ؛ من ذلكَ الاستثنَاء، وكامِـل ذلـك النّقـل عـن الإمَـام القاسـم أنّـه بعـد أن قـالَ : غـير أن مكـان ﴿**قَـاتِلُواْ الَّـذِينَ يَلُـونَكُم مِّـنَ الْكُفَّارِ**﴾ [□□□:□□□□] ، (**اقتلوا الذين يلونكم**)، قالَ ؛ : «وقَرأتُ فِيه المُعَـوِّذَتَين»، أي دَفْعـاً لذلكَ الخطأ الذي قَدْ يَكون مردّهُ النّسْخ والكِتابَة، ولذلكِ لم يُثبت الإمَـام القاسـم ؛ هـذه التّلاوة، فتجدُه يقول يُشنّع على أهل الظّلم والكُفر: «أما يسمعون لقول الله -جل ثناؤه-: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ قَاتِلُواْ الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُـواْ أَنَّ اللَّـهَ مَعَ الْمُتَّقِـينَ**﴾ [□□□:□□□□]، فَـأمرَهُم سُـبحانه بالغِلظـة في القِتـال والمَقـال عـلى الكَافِرين» [1]، وكذلكَ لم يُثبتها أئمّة العترَة لّما خالفَت المُتواتر المَعلوم من قراءة أهل المدينَة، نعم! وإنكَار الإمَام القاسم ؛ لتلكَ الكِتابَة ولا أقولُ القِراءة، هُو بتعوّذِه وعدم القولِ بهَا لّما خالفَت المُتواتر من قراءة أهلِه وأهل المدينَة، فـ ﴿**اقتُلوا الَّذِينَ يَلُـونَكُم**﴾، ليسَـت قـراءة وإنّما كتابَة . **نعم!** وأيّ القرائتين عَن نافِع، ورشٌ عنه، أو قـالونُ عَنـه هُـو معتمَـد العـترَة،

---

(١) مجموع كتب ورسائل الإمَام القاسم الرّسي.

فمَن طالعَ تعلّمهُم وإجازاتِهم في القرآن وجدَ أنّ قراءة قالونَ عن نافِع هي المُعتمَد، وورشٌ قد اختلطَ بأهل مِصر وأُثِر أنّه اجتهدَ لنفسِه بالنّحو واختارَ لنفسه اختيارَات، وقد كان مقرّاً بذلكَ ينزعُ اختياراتِه عن قراءةِ شيخِه نافِع، وقيلَ: أقرّه نافعٌ عَليها . **نعم!** وهل يضرّ الاختلاف في القراءات السّبع فقَد وجدتُ السيّد العلاّمة علي محمّد العجريّ ؛ أثبتَ تواتُرها، وكذلكَ الإمَام المنصور بالله القاسم بن محمّد، ومتى ثبتَ ذلكَ فلا يضرّ الاختلاف فيهَا، وفي (شرح الأزهَار): إنّ القراءة بإحدَى القراءات السّبع لا يُفسدُ الصّلاة، واستثنى الشّاذّة فإنّها تُفسدُ الصّلاة، نعم! فإن كان من اختلافٍ يكون معَه موطنُ نِزاع في الدّلالة على مسألَة أو حُكمٍ مَا فالعبرَة بما اعتمدتهُ العترَة ثقل الله الأصغَر في الأرض وهي قراءة أهل المدينَة . **نعم!** وأمّا عن سَبب عدم القَول بتعدّد القِراءات بسببِ اختلافِ الرّواة، فذلكَ يعودُ لأصل التلقّي من التّلميذ عن الشّيخ، فإنّ الرّاوي لم يكُن بذاتِه مصدراً للسّماع من الصّحابَة الكِرام، وإنّما كان مُتلقّياً راوياً عن شيخِه، فلذلكَ لم تُعتبَر خلافَات الرّاوة قراءات مُنفصَلة لمّا كانَت قراءاتهُم تُسنَد إلى الشّيخ الواحِد الذي صحّ له السّماع عن البَدريين والسّابقين من الصّحابَة الكِرام، وبهذا تمّ الجَواب، والله نسأل لنَا ولكُم العصمَة والتّوفيق .

وفّقكم الله

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

السّؤال التّاسع والأربعون : آية الإثخَان في الأرض وتأويلها :

قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ﴾[□□:□□□□□] هل هو خبر في معنى الأمر، وإذا كان كذلك فهل نفذ النبي ما أمر به، وإذا نفذ فكيف كانت الآية عتاباً كما يذكر بعضهم ،وما هو الصحيح عند أهل البيت في تأويل الآية وسبب نزولها؟ هل يوجد لأحد من أهل البيت آ كتاب في ذكر أسباب النزول أو كتاب يذكر كثيراً من أسباب النزول التي صحت عند أهل البيت آ ؟

الجَواب :

أنّ في قولِ الله تعالى : ﴿**مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ [□□□□□:□□]، أمراً مُستقبليّاً وعِاباً وَقت نزولُ الآيَة، وذلكَ أنّ سَبب نزول هذه الآيَة كمَا حكَى الإمَام زيد بن عَلي، والإمَام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحُسين -صَلوات الله عليهِما-، أنّ رسولَ الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- وأصحابَه قد تشَاغَلوا عن الإثخَان بالقَتل في أهل بَدرٍ بأخذهِم أُسَارى، وذلكَ أنّ رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- شاورَ أصحابَه بالقَتل للأسَارى أو الفِداء، فأشارَ عليه البَعض بالقَتل والبعض بالفِداء، وظهرَ لهُ ولهُم أنّ في الفِداء خيراً، قالَ الإمَام الهادي إلى الحقّ ؛ : «وَلم يَتعمَّد ص لله فِي ذَلك إسخَاطاً بل لعلّه تَوهّم أنّ الأسر في ذلك الوَقت أنكأ للكَافرين وأذلّ وأشقَى حتّى أعلَمَه الله أنَّ القَتلَ فِي وَقت قِيَام الحَرب كَان أنفَع، وعَلى الإسلام وأهله بالخَير أرجَع»[1]، وبدرٌ كانَت أوّل معاركِ المُسلمين، فرسول الله قِبلَ الفِداء في بَدر فعاتبَهُ الله تعالى في ذلك، «والعِتَابُ لَه ص، وإن أخطَأ نبهّه الله تعالى على الخطأ بالعِتاب اللّطيف مِن الإبهَام وَعدَم الإجبَاه في

---

(١) مجموع كُتب ورسائل الإمَام الهادي إلى الحق.

وَجهه بأن يَذكُرَ ذَلك على وَجه الإبهَام أو ضَمير الغيبَة مَع عِلمِه ص أنّهُ المُرَادُ بهَا» [1]، ثـمّ ائتمَر رسول الله -صَـلوات الله عليـه وعـلى آلـه- بـأمرِ الله تعـالى مُسـتقبلاً . نعـم! وفي خُصوص ذكر أسباب النّزول في كُتب مُفردَة لأهل البَيت آ، فإنّي لَم أقِف لهُم في ذلكَ عـلى كِتابٍ مُفرَد في أسباب النّزول، ولكـنّ روايـاتهم ومُصـنفّاتهم قـد حـوَت تأويـلَ القُـرآن وأسباب النّزول بما يَكفي الطّالبَ -إن شَاء الله تعالى-، ولا زالَ كثيرٌ من الكُتب مَخطوطاً سيظهَر بإذن الله تعالى بالطّباعَة فتقفـونَ عـلى تـراثٍ يبُهـر النّـاظرين، وفـيمَا ظهـرَ كفايـةٌ والحمدُلله .

وفّقكم الله .

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

---

(١) الكاشف الأمين.

السّؤال الخمسون : نواقض الإسلام عند الزيدية والمنزلة بين المنزلتين :

في ودي أن أعرف هل لدى الزيدية مبدأ نقض الإسلام مثل التكفير والتفسيق ؟ أم لها فقط نظرية المنزلة بين المنزلتين؟ وأقصد بنواقض الإسلام أي المكفرات مثلما هو الحاصل من السلفية كون ليس كل المجتمع السني كالذي تربيت فيه يؤمن بذلك... فهناك مسائل يكون المسلم فيها ناقضاً لإسلامه فيُقال عنه: مسلم لا مؤمن ؟.

الجَواب :

أنّ الدّين الإسلامي جاء ليُثبت قيماً إنسانيّة، وعقائدَ توحيديّة، وأسباباً للفلاح في الدّنيا والآخرَة، فلمّا كانَ الشّر موجوداً كانَ الخير أيضاً مَوجوداً، ولمّا كان الشّرك موجوداً كانَ التّوحيد أيضاً موجوداً، فرسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- أتى يُنكرُ على المُشركين العَقائد المُفضية إلى الشّرك والكُفر بالله الواحِد -جلّ شأنَه-، وحدّ الله تعالى حُدوداً وأوامرَ وأحكَاماً مَنْ أنكرَها فكأنّما ردّ على الله تعالى، فيَخْرُج بذلك الإنكَار الجُحود إلى الكُفر، ولا تَكفير إلاّ بدليل قطعيّ، وعند أئمّة أهل البيت الزيدية فإنّ الإسلام أعمّ من الإيمان، فالمُسلم هُو المُصدّق بجُملَة الإسلام النّاطقُ بالشّهادَتين وهذا اللقب جَامِعٌ لجميع أهل القبلَة، ثمّ يكون ذلك المصدّق بجُملَة الإسلام يعمل كبائر المَعاصي ويتعدّى حُدود الله بلا استحلال منهُ لما يفعلُه من الكبائر بل على سبيل المعصيَة وضعف النّفس وحب الشّهوات، فهذا نُسمّيه مُسلماً فاسقاً، ولا نقول عنه: مُسلماً مؤمنا؛ لأنّ الإيمان هُو اعتقادٌ بالقَلب ونُطقٌ باللّسان وعَمل بالجَوارح والأركَان، يعملُ بالفرائض ويجتنبُ الكبائر لا يعملها، بعكس الأول فإنه يرتكب بعض الكبائر فبذلك خرج من مرتبة الإيمان إلى مرتبة الفسق، وإذا تاب عادَ إلى مرتبة الإيمان، فمن قرأ بداية سورة المؤمنون عرفَ أن الإيمان لا يجتمع والكبيرة في قلب رجل مُسلم، فهذا تفصيلُ الإسلام والفسق والإيمان، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمن، والفاسق لا يكون مؤمناً ولكن يكون مسلماً، الفسق والإيمان لا يجتمعَان، وقد قال رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله- في الحَديث الصّحيح : «لا يزني الزّاني حين يزني وهُو مؤمن ... إلخ

الخبر»، فأمّا نواقض الإسلام فمنها الشّرك بالله تعالى، وصرف العبادَة لغير الله تعالى، والذّبح لغير الله تعالى، والجُحود بكتاب الله تعالى، والرّد جُحوداً على رسول الله -صَلوات الله عليه وعلى آله-، وغيرهَا، وأما الكَبائر كالزنا وشرب الخَمر وعقوق الوالدين وإتيان السحرَة والكهنَة فهؤلاء لا يُسمّيهم أهل البيت كفّاراً وإنّما يُسّمونَهم فُسّاقاً، وإن ارتكبوا تلكَ الكبائر مُستحلِّين وجاحِدين فكفّار يُخرجهم كفرُهم من ملّة الإسلام، وأيضاً ننبه إلى أنّ الكُفر له مَعنيان: **المَعنى الأوّل**: كافرُ النّعمة وهُو يرادفُ الفاسق، وهذا لا يُخرج من الملّة . و**المَعنى الثّاني** : الكُفر المُخرج عن الملّة . **نعم!** فنواقض الإسلام موجودَة على قول أئمة العترَة -صلوات الله عليهم- وذلك مما أجمع عليه المُسلمون، فقط البعض قد يتساهل للأسَف في إطلاق ألقاب التكفير والتفسيق على المُسلمين بلا بينة ولا دَليل منير، والله نسأل أن يعصمنا وإياكم من الزّلل وكبائر العِصيان.

وفّقكم الله

اللهمّ، صلّ على محمّد وعلى آل محمّد ...

نعم! وبهذا تمّت الأسئلة وإجاباتها، وقد حرصتُ على أن آتي بالأسئلة بصياغَة السّائل وبعض الأسئلة فيها العُجمة واضحَة، لورودها من البوسنة وأندونيسيا وغيرها من البلدان، والله نسأل أن يوفّق ويُسدّد الجميع لخيريّ الدّنيا والآخرة، وصلّى الله وسلّم على سيّدنا محمّد وعلى آل سيّدنا محمّد الطّيبين الطّاهرين .